

15/١٥

ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٢
شوال

نشرة

الهجرة القسرية

الأطفال والمرأهقون النازحون:

التحديات والفرص



من أسيرة التحرير

Courtesy Overt



لنا أن نتوجه بجيزيل الشكر لفتيا
نرايان، الموظفة المسؤولة عن

السياسة الإنسانية في مكتب برامج الطوارئ،
بهئية اليونيسيف في نيويورك، تقديراً لكداه
واجتهادها كمحررة زائرة، ولهئية اليونيسيف لما
قدمته من دعم مالي لإخراج باب المقالات

الرئيسية الواردة في هذا العدد من «نشرة الهجرة
القسرية»، والتي يدور محورها حول موضوع

«الأطفال والمراهقين النازحين: التحديات والفرص»، وكم يسعدنا أن يتضمن هذا العدد
مقالاً افتتاحياً بقلم نيلس كاسترغ، مدير مكتب برامج الطوارئ في اليونيسيف، ومقابلة خاصة
مع الجنرال روميو دالير، المستشار الخاص لوكالة التنمية الدولية الكندية لشؤون الأطفال
المتضررين من ويلات الحروب.

وقد كانت كلمات الجنرال دالير التي تتقد حماساً بمثابة تذكرة لكل فرد منا يعيش بمناى عن أي
اتصال يومي بأولئك المتضررين من ويلات الصراع والتشرد والنزوح ضرورة ألا يفتر شعوره
بالمقضايا والاستياء والاستكار، حيث يقول: «لا أدري كيف نضع معاهدات عن الأسلحة وعن منع
الحرب، وكيف نستطيع إنشاء محكمة دولية، ثم لا نتحرك على المستوى الثقافي لتكثيف
الإحساس بالاشمئزاز من استخدام الأطفال كمقاتلين».

ونود أن نشير إلى أن الموضوع الرئيسي الذي سيدور حوله العدد ١٦ من «نشرة الهجرة
القسرية» (المزمع إصداره في فبراير/شباط ٢٠٠٣) هو «النزوح في إفريقيا: الجنود والمواور
والحلول»؛ أما القضية الرئيسية التي يركز عليها العدد ١٧، المزمع إصداره في يونيو/حزيران
٢٠٠٣ بالاشتراك مع مشروع بروكغز بشأن النزوح الداخلي، فهي «متى ينتهي النزوح»؛ أما
العدد ١٨، المزمع إصداره في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٣ بالاشتراك مع معهد هريتش، سوف
يسلم الضوء على الجوانب اللوجيستية في الأنشطة الإنسانية، فإذا كانت لديك رغبة في
المساهمة بمقالاتكم في المديدين ١٧ و١٨، فالرجاء الاتصال بنا على العنوان التالي:
fmr@qeh.ox.ac.uk

هل زرتم موقعنا على شبكة الإنترنت: www.hijra.org.uk، حيث يمكنكم الاطلاع على النص
الكامل للعدد الحالي وجميع الأعداد السابقة؟ إن كنتم تستطيعون القراءة بالإنكليزية أو
الإسبانية، يمكنكم أيضاً زيارة موقعنا الأخرى بهذه اللغات: www.fmreview.org
و www.migracionesforzadas.org.

وإذا كان أحد من زملائكم أو إحدى المنظمات التي تترفعونها يرغبون في تلقي المجلة، فالرجاء
مواظلتنا ببياناتهم كي نستنى لنا إرسالها إليهم. وإن كنتم ترغبون في تلقي نسخ من نشرتنا
الدعائية باللغة العربية وتوزيعها، فالرجاء الاتصال بنا.

وأخيراً، وليس آخراً، فإننا نشعر بقلق متزايد بشأن الوضع
المالي «لنشرة الهجرة القسرية» وإمكانية استمرارها في
الصدور: فقد أوشك تمويلها العالي على التناقص، ولم يعد
يكفي إلا لإصدار أعداد قليلة. وسوف تكون خسارة كبيرة أن
تحتجب عن الصدور المجلة الوحيدة التي تمنى بقضايا
اللجوء والنزوح وانعدام الجنسية، والتي يتم توزيعها في شتى
أرجاء العالم العربي، ونحن نرجب بأي اقتراحات من قرائنا
الكرام بشأن سبل تمويل المجلة.



مع أطيب تمنياتنا

رهام أبو ديب وماريون كولديري وتيم موريس

نشرة الهجرة القسرية
Nashrai al-Hijra al-Qasriya

تهدف «نشرة الهجرة القسرية» إلى أن تكون بمثابة
منتدى لتبادل الخبرات العملية والمعلومات والآراء
بشكل منظم بين الباحثين واللاجنين والناشجين
داخل أوطانهم، ومن يعملون معهم أو يحون
بمقتضاهاهم. تصدر النشرة ثلاث مرات في السنة
بالإنكليزية والإسبانية والعربية عن مرتفع دراسات
اللاجئين بجامعة أكسفورد بالاشتراك مع المشروح
العالمي المعني بأوضاع النازحين داخلياً، التابع
للمجلس الأوروبي لللاجئين.

هبة التحرير
ماريون كولديري ود. تيم موريس

مساعدة الاشتراكات
شارون إليس

نشرة الهجرة القسرية
المجلس الاستشاري

كريم أناسي
الفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)
المكتب الإقليمي، مصر

فاتح عزام
مؤسسة فورد، القاهرة

نور الضحى شطي
مركز دراسات اللاجئين،
جامعة أكسفورد

خديجة المضمض
مركز الدراسات والبحوث حول الهجرة والقوانين
الإسبانية (CERMEH)

أنتينا فايوس
جامعة شرق لندن

باربرا هاريل، بوند
الحاصمة الأمريكية
في القاهرة

عباس شبلاق
مركز اللاجئين والشتات
الفلسطيني (شمل) - رام الله

لكنس تاكنبورغ
وكالة الأمم المتحدة
للإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين
(UNRWA)، سوريا

عبد الباقس بن حسي
مدير معهد حقوق الإنسان - تونس

يحمل أعضاء المجلس بعضه شخصيةً وطلوعية
غير مرتبطة بمراكزهم ووظائفهم

موقع الإنترنت
www.hijra.org.uk

ترجمة ومراجعة النسخة العربية:
أشرف عبد الفتاح

مسئلة تطوير النسخة العربية:
رهام أبو ديب

التصميم والإخراج الفني:
FastBase Ltd, Wembley, UK

رسم الإبداع الدولي: 0919-1460-1155



إن محتويات هذه المطبوعة لا تعكس بالضرورة وجهات نظر «صندوق الأمم المتحدة للأطفال»، أو
أي منظمة أخرى تابعة للأمم المتحدة.

صورة الغلاف: جندي شيل كيمبويلا • برنامج TEF التابع للمجلس الأوروبي لللاجئين في جمهورية الكونغو الديمقراطية،
المجلس الأوروبي لللاجئين ٢٠٠٢

المحتويات

- ٤ تعزيز الاستجابة للأطفال النازحين
بقلم: نيلز كاستبرغ

- ٧ ضرورة وضع معايير دولية لحفظ السجلات الخاصة
بالأطفال المنقصلين عن أهاليهم
بقلم: كيرك فيلسمان والبيبل ديريب وستيرلينج كامنجز

- ٨ حوار مع الجنرال روميرو دالير

- ١٠ قائمة متابعة خاصة بالأطفال في الصراع المسلح
بقلم: جوليا فريدمسون

- ١٢ تلبية احتياجات أطفال النازحين الداخليين،
تدريب العاملين بالوكالات وبناء قدراتهم
بقلم: أنجيلا ريفين-ريدرس

- ١٤ حماية الأطفال من الحماية، دروس من غربي إفريقيا
بقلم: أسميتا ناليك

- ١٨ الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسي في الأزمات الإنسانية:
استجابة مجتمع وكالات المعونات الإنسانية
بقلم: إيان ليفين ومارك بودين

- ٢٠ التعليم: حماية حقوق الأطفال النازحين
بقلم: سوبا مهالينغام

- ٢٢ ما الذي يجب أن يتعلّمه الأطفال؟ بحث لمحتوى التعليم أثناء الأزمات
بقلم: سوزان نهكولاي

- ٢٥ برنامج التعليم الاضطرابي الذي تنظمه «لجنة الإنقاذ الدولي»
للأطفال والمراهقين الشبان
بقلم: ريكسا ونشروب وتيريسا شيتشيك وويندي سميث وجيهان دان

- ٢٨ التكامل لا التفرقة: تجربة صغار اللاجئين في المدارس البريطانية
بقلم: راشيل هيك

- ٣٠ ما بعد المشاورات: دعم المشاركة المثمرة من جانب المراهقين
بقلم: جين لويكي

- ٣٣ نوادي الأطفال: سبل جديدة للعمل مع الأطفال
الذين شردهم الصراع في سريلانكا
بقلم: جيسون هارت

- ٣٧ نشر نتائج الأبحاث عن الأطفال والمراهقين الفلسطينيين
بقلم: نور الضحى شعبي

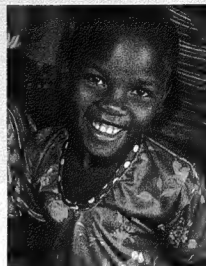
- ٤٠ التعامل مع الضجة القائمة في مجال الحماية:
إطار التشاور بشأن النازحين الداخليين في بوروندي
بقلم: تريلو سالتيني

- ٤٣ البحوث والسياسات الخاصة بصحة اللاجئين:
دراسة حالة من إحدى الهيئات الصحية بلندن
بقلم: أندرو هاليلي وكاثارين سكوت

- ٤٥ تحديث
٤٧ المقوضية العليا لشؤون اللاجئين

- ٤٨ «يولي» إفريقيا

الأطفال والمراهقون النازحون: التحديات والفرص



GIFTS 2003

OKFORD

U.K

مقالات عامة

أبواب ثابتة

تعزيز الاستجابة للأطفال النازحين

بقلم: نيلز كاستبرغ

يُقدَّر اليوم وجود ٢٠ مليون طفل نازح من جراء الصراع المسلح أو انتهاكات حقوق الإنسان.

الحصول على الغذاء والماء والمأوى والخدمات الصحية والتعليم. كما أن عدم لحظهم قانونياً قد يجعل النازحين الداخليين معرضين لإجراءات تعسفية وغير قانونية على طلب المساعدة أو الحماية من السلطات الرسمية.

وقد بذلت أخيراً جهود لتقوية الاستجابة الدولية للنازحين في الداخل، لا سيما من ناحية التنسيق المؤسسي والملائم. ومن بينها تطوير المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي^١، ومجموعة شاملة من المعايير القانونية والقواعد التي تنطبق على النازحين الداخليين، وتبني اللجنة الدائمة بين الوكالات ورقة سياسة بشأن حماية الأشخاص النازحين داخلياً^٢، وتطوير مبادئ توجيهية بين الوكالات بشأن الأطفال المنفصلين وغير المنفصلين، وتأسيس وحدة للنازحين في الداخل ضمن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية^٣.

العناصر الرئيسية لاستجابة اليونيسيف إلى الأطفال النازحين

يواجه الأطفال اللاجئين أو النازحون في الداخل كثيراً من التحديات والمخاطر المتشابهة، وانهاير عائلاتهم أو الانفصال عنها، والإصابة البدنية والتأثير النفسي، العنف وسوء المعاملة والاستغلال، وغيرها من الانتهاكات لحقوقهم. وفي الوقت نفسه، توجد اختلافات في مكانتهم تتعلق أساساً بالآليات القانونية والمؤسسية

المجتمع الدولي تحمل المسؤولية لتوفير رفاههم، عن طريق المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشكل أساسي، غالباً ما يواجه اللاجئين المصاعب الجمة والخطر والمعاذلة. فكثيراً ما يُنظر إليهم كقضايا وربما يعانون من المضايقات والإزعاج. وقد تعدد الوفاق اللغوي من وصول الأطفال إلى التعليم، كما أن الافتقار إلى الشهادات المقبولة يجعل العمل صعباً على الوالدين. وتُعد أحياناً حركة اللاجئين بؤساتين البلدان المضيفة. ويتنظر الفقر معظمهم على المدى الطويل، بعد أن يفقدوا الأرض والأموال فضلاً عن كثير من الحقوق القانونية. وربما يعانون في وجودهم المتقلقل من مجموعة من الإساءات لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحرمان والإقصاء عن المدرسة.

ونظراً لأن غالبية الصراعات في العقد الأخير تحدث داخل الحدود لا عبرها فإن عدد النازحين الداخليين - أي الذين يهربون لكن يبقون ضمن حدودهم الوطنية - ازداد بشكل حاد. ومع أن الحكومات مسؤولة بالدرجة الأولى عن رعاية هؤلاء النازحين في الداخل، إلا أنها ربما لا تكون قادرة على تقديم المساعدة والحماية أو غير راضية في ذلك. وهؤلاء النازحون في الداخل ينقصون عن نظم الدعم المعتادة وغالباً ما يكونون بدون أوراق هوية، وربما لا يكونون قادرين على

هؤلاء الأطفال الذين يهربون على الهرب من بيوتهم والسفر

مسافات طويلة في الغالب هرباً من نيران العدو ومن الضحايا الأكثر تعرضاً للعنف والمرض وسوء التغذية والموت. وفي أثناء فوضى الهرب يمكن أن يفصل هؤلاء الأولاد والبنات عن أهلهم وعائلاتهم ومن ثم يتعرضون لمخاطر أكبر بكثير. وللراهن احتياجات خاصة لأنهم معرضون بشكل خاص إلى التجنيد الإجباري أو الخطف أو العمل في التهريب أو الاستغلال، وبالنسبة للفتيات فإن العنف الجنسي والاغتصاب هما خطران مائلاً. وفي حالات كثيرة، غالباً ما يطول النزوح المؤقت أكثر من عشر سنوات. وفي مثل هذه الحالات، قد يحضن الأطفال طفولتهم بأكملها في المخيمات.

وقد حدث في السنوات الأخيرة إقرار متنام بتأثير النزوح على الأسر والأطفال - سواء كان داخلياً أم عبر الحدود. وتدرس هذه المقالة بعض تجارب اليونيسيف الحديثة في العمل مع الأطفال النازحين.

اللاجئون والأشخاص النازحون داخلياً: المخاطر والتحديات

تعد اتفاقية اللاجئين لسنة ١٩٥١ معايير معاملة اللاجئين والقرارات الدول. ورغم أن

مدرسة للأطفال
النازحين في سوريا

للبيانات غير المستوفاة عن الجنس والعمر ضروري لبناء هذه الأنواع من القرارات على المعلومات.

ونشاطات التقييم والمراقبة والتقدير هي أساس البرامج السليمة فضلاً عن أنها قاعدة السياسة والدعوة الفعالة. ويجب أن تلتفت التقييمات الجيدة إلى الحلول أو المشاكل التي قد تقود إلى الزواج أو الاختلاجات بين الإناث أو الضحايا القوي. ويجب أن تضم أيضاً بشكل منهجي بؤسات القلق بشأن الحماية وتشمل مشاركة الأطفال النازحين قدر الإمكان. ففي سنة ٢٠٠١ مثلاً، فهم وضع الأطفال في مخيمات اللاجئين في شمالي أوغندا بالنسبة للنازحين داخلياً بأنه حاصل على معرفة معمقة بالعوامل المحددة التي تؤثر على حقوق الأطفال والمراهقين ونظروهم. وقد قدم التقييم توصيات بشأن مشاكل الأطفال المخطوفين والأطفال الميئمين بسبب الإيزو وسوء معاملة الأطفال واستغلالهم.

الرعاية والحماية

إن استعادة الخدمات الاجتماعية الأساسية حاسمة في الاستجابة الفعالة للأطفال النازحين. والوصول إلى الرعاية الصحية للنازحين والأطفال (بما في ذلك الولاية من سوء التغذية وأمراض الطفولة مثل الحصبة والشلل) والمدارس والمأوى وتعزيز الصحة العامة والنشاطات الاجتماعية والترفيهية لا تساعد فقط في إنقاذ الحياة بل أيضاً في استعادة بيئة واقية للأطفال المقتطفين من موطنهم. وتوفر إقامة مجالات صديقة للأطفال في مخيمات اللاجئين والنازحين رعاية متكاملة للأطفال في عدد من الأزمات الإنسانية (انظر مقالة سويما ماهانغام في صفحة ٢٢).

وتعترض الأوبار والفتيات النازحين على وجه الخصوص لكل أشكال العنف والاستغلال وسوء المعاملة والاضطراب والتجنيد في القوى المسلحة. وتشجع اليونيسيف مفهوم الأطفال بمثابة منفطة سلام، كنهج عام للأطفال في أوضاع الصراعات المسلحة. وقد استُخدمت فترات وقف إطلاق النار أو «أيام الهدوء» لتسهيل وصول الأطفال إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية. وتُعدّ وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها هذه السنة من تنفيذ أيام تمنع وطنية لاستئصال شلل الأطفال من الصومال وجمهورية تشاد الديموقراطية وسيراليون والسودان وأفغانستان، وغيرها من البلدان. وفي جمهورية تشاد الديموقراطية، ساعدت الأمم المتحدة سلطات التعليم الوطنية في

قد يكونون دائمي الانتقال أو يواجهون تهديد الانتقال ثانية والذين قد تعتمد الحكومات والمجموعات المسلحة استهدافهم. ولمعالجة هذه العوامل في جورجيا على سبيل المثال، دعمت اليونيسيف والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حملة متحركة لتعريف الأطفال من أجل تعريف الأطفال والمجتمعات بأشافية حقوق الطفل. وفي النصف الأول من عام ٢٠٠١، وحده، انتقلت الحملة من قرية إلى قرية في شرقي جورجيا لتعريف ٦٧٠٠ طفل إلى حقوقهم.

الدعوة

يجب أن تمتد الدعوة الفعالة إلى معلومات دقيقة. وربما تشمل الإفادة بانتظام عن أحوال النازحين، وجعل المجتمعات النازحة نفسها تدرك حقوقها، وتعبئة المنظمات الشريكة، والدعوة على أعلى المستويات السياسية، وضمان أن تأخذ المنظمات العاملة مع المجتمع التنازع حقوق الأطفال بالحسبان على وجه الخصوص. ومن الأمثلة على الدعوة الناجحة بشأن الأطفال المخطوفين الصراع المسلح تنامي جمع المخطوفين بشأن الأطفال في قرارات مجلس الأمن وبياناته. وأحدث قرار لمجلس الأمن بشأن الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح يدعو كل أطراف الصراع المسلح إلى توفير الحماية للاجئين والنازحين الداخليين ومساعدتهم، حيث معظمهم من النساء والأطفال.

وكجزء من الجهد بين الوكالات، تعمل اليونيسيف بالتعاون وثيق مع وحدة النازحين الداخليين لدعم التدريب على المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي على مستوى البلد، والتدريب مبادرة دعائية لرفع الوعي باحتياجات النازحين الداخليين وحقوقهم وتمكين بيني القدرة على دعم الحكومات للنازحين الداخليين. وتشمل زمة التدريب اعتبارات خاصة لقرارات الأطفال والنساء ومكان ضعفهم.

التقييم

من بين النشاطات المختلفة الكثيرة لحماية الأطفال ودعمهم، يُعتبر التقييم - بشكل خاص - من مجالات النشاط غير المبدرة حق قدرها. وغالباً ما تتخذ القرارات الرئيسية التي تؤثر على حقوق الأطفال ورعايتهم أثناء مرحلة التقييم، مثل القرارات بشأن النشاطات الأكثر أهمية للأطفال أثناء الزواج أو بعده، أو حيث يجب أن تتلقى النشاطات بهدف الوصول إلى الأطفال الأكثر تعرضاً للمخاطر، والتوافر السابق والعالِي

الموضوعة لمساعدتهم وحمايتهم. ويجب أن تكون المنظمات الإنسانية مدركة لمواهب هذه التحديات والاختلاجات أثناء عملها لمساعدة الأطفال اللاجئين والنازحين داخلياً وحمايتهم.

وعن طريق استخدام اتفاقية حقوق الطفل كنقطة انطلاق، تسعى اليونيسيف إلى أن يكون للأطفال النازحين في الظروف الطارئة

يُعتبر التقييم - بشكل خاص - من مجالات النشاط غير المبدرة حق قدرها

الحق بالمعيش والحماية والتطور، تماماً مثل الحقوق التي يتمتع بها الأطفال الآخرون.

إن عمل اليونيسيف من أجل الأطفال النازحين لا يحدث بالعلم في فراغ. فديم شركائنا، حكوميين وغير حكوميين، محليين ودوليين، يلعب دوراً حاسماً في تأمين نجاح جهود اليونيسيف لدعم الأطفال وحمايتهم. والتعاون بين الوكالات لمعالجة احتياجات اللاجئين ضروري أيضاً. وفي عام ١٩٩٦، حددت اليونيسيف والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهما الشريكتان الرئيسيتان في هذا المجال، الضغوط العامة لتعاونهما في مدركة نظام شامل مسائل مثل تعليم اللاجئين وحماية الأطفال اللاجئين.

إن لشبان الحق في التعبير عن آرائهم والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم. ومشاركة الشبان النازحين عنصر حاسم في التصميم الناجح للمشروع وتحقيقه ومراقبته وتقييمه، وإلى جانب التأثير المباشر في تحسين البرامج، تساهم مشاركة الشبان بشكل رئيسي في إعادة بناء ثقفتهم بأنفسهم وزيادة إحساسهم بالفاعلية والمساعدة في توفيقهم في نهاية المطاف. وفي المناطق الفلسطينية المحتلة، تدعم اليونيسيف إقامة خط مباشر للدعم من الشباب إلى الشباب حيث يدرّب المتطوعون الشبان ويعملون على خطّي هاتف مجانبين لتوفير المعلومات والدعم النفسي إلى الشبان الآخرين على الهاتف بإشراف أحد الخبراء. ويستمد مثل هذا النهج إلى قوى الشباب أنفسهم ويساعدهم في تحسين مهاراتهم الشخصية في التغلب على الصعاب وهم يعملون على مساعدة نظرائهم.

يجب متابعة الحلول المبتكرة من أجل التحسينات الكثيرة للنزوح، لأنّ النهج والحلول الروتينية ربما لا تكفي هؤلاء الأطفال الذين

للبيئة العالية لكثير من أزمات النزوح واحتياجاته، والتأثيرات الطويلة الأجل على الأطفال حتى لأحداث النزوح القسرية نسبياً، وأبعاد الحماية المحددة للنزوح.

الخلاصة

إن المجالات الرئيسية للاستجابة للأطفال النازحين هي التقييم والدعوة والرعاية والحماية. وتوضح تجربة اليونيسيف أن المرونة والشراكة والابتكار أمور مطلوبة في هذه المجالات. ويجب أن تكون التقييمات مرنة بما يكفي لكي تتعامل مع الموجات المتكررة للنزوح وأن تشمل مجموعة واسعة من مسائل الحماية والمساعدة. ويجب أن تكون الدعوة حساسة للمخاطر المحددة والتحديات التي تواجه الأطفال النازحين ويجب أن تضم مجموعة من الشركاء على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. وأخيراً، نتمنى حاجة إلى نهج مبتكرة ومرنة من أجل رعاية الأطفال النازحين وحمايتهم، بما في ذلك النهج القائمة على الاستجابة الشاملة والمكاملة والطويلة الأمد للنزوح.

فيلز كاستيرغ هو مدير مكتب برامج الطوارئ في اليونيسيف.

البريد الإلكتروني: emops@unicef.org

١ http://www.unhcr.ch/html/menu2/7/7/bf principles.htm

٢ http://www.idpproject.org/UN/IASC/Protection/Pdf PolicyPaper.pdf

٣ http://www.elieheeb.com/idp/ تقرير

بما هي ذلك الأطفال داخل المدرسة وخارج المدرسة، و١٢٥٠٠ بالغ. وقد توسع منذ ذلك الحين ليشمل الوعي بفيروس الموز المتاعى البشري/الإيدز كمكون آخر من مكونات الخطر على التعليم. وفي إندونيسيا دعمت اليونيسيف وكالة المساعدات الأمريكية سنة ٢٠٠١ إقامة مركز تدريب على الحاسوب في مكتبة مالوكو للطلاب الثانويين في أمبون من المجتمعين المسلم والمسيحي، وتقع المكتبة في منطقة معادية في أمبون وتوفر مكاناً فريداً للأطفال من المجتمعين للاحتكاك فيما بينهم والتعلم واللعب معاً.

يجب أن يُنظر إلى الحماية والمساعدة بمثابة أفعال تدعم إحداها الأخرى. وقد جرى التركيز تقليدياً على توفير المساعدة للمجموعات «المعرضة» مثل الأطفال، غير أن المجتمع الدولي أخذ يعي بشكل متزايد الحاجة إلى ضمان أن تحظى الجماعات السكانية التي يسعى لمساعدتها بالحماية أيضاً من مزيد من انتهاكات حقوق الإنسان والتحديات لسلامتهم. وبالنسبة للأطفال اللاجئين والنازحين الذين أخرجوا من ديارهم بسبب انتهاكات حقوق الإنسان، يجب أن تكون الحماية جزءاً لا يتجزأ من الاستجابة الإنسانية الدولية.

ونظراً لأن احتياجات الأطفال اللاجئين والنازحين داخلياً إلى الحماية والمساعدة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بعضها ببعض، يجب التعامل مع النزوح كجزء من استراتيجية تنمية وإنسانية أوسع. وتتطلب المنظمات الإنسانية والمناخون على السواء فهماً أفضل

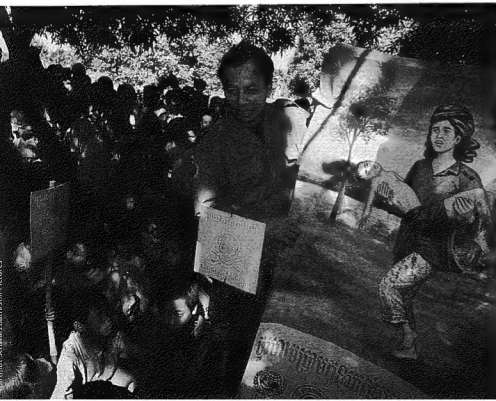
التفاوض لإيصال الامتحانات الحكومية إلى المناطق التي يسيطر عليها المتمردون في البلاد. وأتاح ذلك للطلاب في كل أنحاء البلاد الجلوس للامتحانات الرسمية الحكومية. فحينما توجد الإرادة السياسية، لا تكون الصراعات عائقاً أمام حاجات التنمية الرئيسية مثل الحق بالصحة والتعليم.

كما أن تسجيل المواليد وتوفير مستندات هوية وتسجيل أساسية أمان مهمان في المساعدة في الوقاية من انتهاكات حقوق الأطفال النازحين. فيدون هويات يكون الأطفال معرضون للتجنيد دون السن القانونية في القوى المسلحة. وربما لا يتمكنون من الاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية، ويكونون معرضين لخطر فقدان حقوق المواطنة. ففي كولومبيا، أنشأ برنامج تعاوني بين اليونيسيف والولايات الحكومية الكولومبية والمكتب الإنساني للجماعة الأوروبية «فرق التسجيل» لتمكين الأطفال النازحين داخلياً من استعادة مستندات هوياتهم. وقد نُظم برنامج تسجيل متنقل في عدة مواقع للتغلب على مصاعب الانتقال التي تواجهها الأسر النازحة. وقد جرت أيضاً مساعدة الناس في التسجيل في المناطق الحدودية، للتحول دون أن يؤدي انتقالهم المؤقت عبر الحدود إلى تعقيد متطلبات تسجيلهم.

ويعد الحفاظ على وحدة الأسرة مبدأ عاماً عند العمل مع الأطفال النازحين، لأن الأسرة هي وحدة حماية الأطفال ومساعدتهم الأكثر فعالية. وبخاصة الأطفال الصغار. وإعادة توحيد الأسر يعد أيضاً من بين أهم النشاطات الموجهة للأطفال الذين فصلوا عن أسرهم، ويمكن أن تساعد في استعادة الحياة الطبيعية بطريقة لا يفرقها إلا قليل من النشاطات.

تعليم الأطفال كيفية تجنب الألغام، كمبوديا

وعند تقديم المساعدة للأطفال، يجب بذل الجهود للتعرف إلى نقاط الدخول والاستفادة منها للوصول إلى كل الأطفال. وربما تتدخّل المنظمات الدولية وغير الحكومية من استخدام نقاط الدخول التقليدية للمساعدات، مثل التعليم والصحة، من أجل تشجيع النشاطات في مجالات جديدة وأقل تقليدية مثل الحماية أو الدعم النفسي أو النشاطات الترفيهية أو العنف المستند إلى اختلاف الجنس. ففي كولومبيا، تدير اليونيسيف والتعليم العالمي، ووزارة التعليم برنامج تعليم ناجحاً عن مخاطر الألغام من خلال نظام المدارس في المناطق الأكثر تضرراً. وقد وصل البرنامج إلى أكثر من ٨١ ألف طفل،



حوار مع الجنرال روميرو دالير



التسعينيات من القرن العشرين.

ونظرا لعدم وجود رؤية استراتيجية شاملة لهذه الظاهرة فلا توجد صرخة مسموعة من جانب المجتمع الدولي بشأن بشاعة استخدام الأطفال في الحرب، ولا توجد صرخة متلما نجد فيما يتعلق باستخدام الأسلحة البيولوجية أو النووية. هذه الأسلحة أثارت خوفا دعائيا للتحرك للمصادقة على اتفاقيات لمنع استخدامها. ولا أدري كيف نضع معاهدات عن الأسلحة وعن منع الحرب، وكيف نستطيع إنشاء محكمة دولية، ثم لا نتحرك على المستوى الثقافي لتكثيف الإحساس بالاشمئزاز من استخدام الأطفال كمقاتلين.

كيف تصف استجابة مجتمع وكالات المومنات الإنسانية حتى الآن؟ وما هي الظروف والتحديات الماثلة أمامه؟

ثمة جهود ضخمة تبذل من جانب مجموعة كبيرة من المنظمات، بعضها يعمل باتجاه المنع، والبعض الآخر يحاولون لم الأشلاء بعد انتهاء الصراعات. وهناك بعض الجهود تتم من خلال التعليم لتشجيع الحلول السلمية للصراعات. كما أن البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل يضمن قدما إلى الأمام.

لكن ما لا أراه في الجهود الدولية هو القدرة على دفع المزيد من الجهود في هذا الميدان، وساعطيك مثالا، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) قامت في سيراليون بعمل رائع مع شركائها لإعادة بناء النظم التعليمية في مخيمات النازحين وقراهم. وعن طريق برامج إعادة الانماج تمكنت من هؤلاء الشركاء من تلقين المعارف الأساسية لإعادة دمج الأطفال في المجتمع بعد مشاركتهم مشاركة نشطة في هذه الصراعات.

لكن المشكلة من جذورها لا يلمسها أحد. فلا توجد برامج موجهة للأجل البعيد، وتتركز الجهود على حل الأزمة وإنشاء قاعدة يمكن أن تنطلق منها سيراليون لتواصل سيرها بنفسها. والرائي المطروح في هذا الصدد هو

ما هو دورك في وكالة التنمية الدولية الكندية؟

دعيت من قبل وزير التعاون الدولي لتولي دور مستشار خاص معني بشؤون الأطفال المضارين من الحرب بوكالة التنمية الدولية الكندية. ويشمل دوري في دراسة منامق معينة يستغل فيها الأطفال في الصراعات والإفادة عنها للوكالة، وذلك من خلال حضور المؤتمرات وتقديم الأوراق البحثية ومراجعة الوثائق والقيام بالزيارات الميدانية لتحليل الأوضاع القائمة وتقديم الآراء حول مجالات العمل الممكنة. كما أقوم أيضا بدراسة جهود كندا في هذا الصدد وكيفيه تعاملها مع هذه القضية.

ما هو موقف وكالة التنمية الدولية الكندية حيال الأطفال المضارين من الصراع؟

تعمل وكالة التنمية الدولية الكندية على دعم القضاء على استخدام الأولاد والبنات كأدوات للحرب، وتكثيف استهداف الأطفال وخصوصا استغلال الفتيات كالعبيد في ممارسة الجنس.

ويرتبط برنامج الفتيات ارتباطا وثيقا بجهود الوكالة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. ولا يمكن أن نستهن بمدى صعوبة هذا العمل؛ فالفتيات يحرمون من حقوقهن تماما في المجتمع لأنهن تعرضن للانتهاك، أو يتحولن إلى زوجات تمسكات، أو أمهات وهن بعد في الرابعة عشرة أو الخامسة عشرة، ولا يمكن إيجاد الفرصة لاستعادة الانسجام مع المجتمع، ناهيك عن التوافق مع آثار الصراع المدمرة على أطفالهن.

أما الجانب الخاص بالأولاد فهو موجه بدرجة أكبر إلى استخدامهم كأدوات مباشرة للحرب أي كجنود أطفال.

ما الذي يجب على الحكومات المانحة أن تفعله للمنانة باحتياجات الأطفال النازحين والمضارين من الحرب؟

مسألة استخدام الأطفال كأدوات للحرب عرضة لسوء الفهم؛ فليس هناك إلا قدر محدود من الاعتراف بأن هذه الظاهرة الجديفة نشأت في أثناء صراعات

أن المنظمات غير الحكومية لا تريد أن تشبه حالة من التنمية، ومن ثم فإنها تريد تسليم المسؤولية بسرعة كبيرة إلى حد ما. لكن المسؤولية في واقع الأمر لا يمكن تسليمها بهذه الصورة.

تحدثت ذات مرة مع أحد شباب القهادين الذي قال لي إنه ذاهب إلى برنامج إعادة التأهيل ليتعلم كيف يصنع إسكافيا أو نجارا. ولم يكن هذا أمرا عظيما بالنسبة له ولكنه على الأقل سيعطيه مهارة من المهارات الأساسية. فقال لي «إني ذاهب إلى المدرسة هنا لبعض الوقت»، ثم سألتني «ولكن ماذا بعد ذلك؟ إن هؤلاء الأطفال تلح عليهم فكرة ما سيحدث على المدى البعيد، وهو أمر اعتقد أننا أحيانا لا نقدره كما ينبغي. ما الذي سيحدث بعد أشهر من تنفيذ هذا البرنامج؟ أهناك نظام تعليمي يمكن أن يستفيد منه هذه الفتي؟ وهل سيجد دعما أو مساعدة في هذه المراحل الانتقالية؟ وما الذي سيحدث في حياته بعد القضاء الممن وفي ظل السلطة التي توافرت له؟ أسهل إجابة على هذه الأسئلة أن المجتمعات المحلية والأسر تستطيع استيعاب هؤلاء الأطفال وإعادة دمجهم في التيار الرئيسي في المجتمع.

دعني أشرك لك، هناك أولاد وهناك فتيات

لاتخاذ قراراتهم. وتكمن الصعوبة هنا في تقرير نوعية البرنامج التعليمي المطلوب، بمعنى هل يزيد له أو ينقصه ما يشعركم من النظام الوطني، أم أن يكون أكثر استقلالية؟ ولذلك يجب إجراء الكثير من البحوث حول هذا الموضوع. فعندما تجد برنامجاً منظماً تجد مزيداً من الصفاء في المعلمين، وتجد الأطفال أكثر تربيةً، وتجد أن البالغين لديهم مزيد من الوقت للتعامل مع القدرة على التعامل مع المشاكل الأخلاقية التي لا تستمر في حل مشاكل جنوح الأحداث التي يثيرها الأطفال الذين يعيشون بلا قيد ولا ضابط.

ما الذي تأمل في تحقيقه بنهاية عامك كمستشار خاص؟

أتمنى أن أحقق أمرين. أولاً توعية الشباب الكندي بما يجري هناك، وتعريفهم بما يحدث لأقرانهم من نفس العمر، ومن ثم توعيتهم بصورة تبنى ماثلة في أذهانهم، فهي صورة قوية ومؤثرة إذا أدركوا وجودها ضوفاً تتطوع في نفوسهم. وقد تأكدت مبدئياً من خلال عملي أن الشباب الكندي لا يتأثر بهذه المعلومات فحسب، بل يحرص أيضاً على معرفة المزيد.

الأمر الثاني هو رغبتني القوية في جعل الشباب يقومون بعمل ملموس، لا جمع التبرعات العادية أو العينية المحدودة فحسب، وهذا أمر لا غنى عنه عن طريق الانخراط في برامج على المستوى الاستراتيجي مثل دعم الشباب الكندي للبروتوكول الاختياري، حيث تدرج الشباب الكندي في القيام بعملية محددة لتحديد لمكافحة تجنيد الأطفال، وكذلك على المستوى التكتيكي حيث يمكن أن يسهم الأطفال في إحداث من التغيير من خلال التأثير على الشركات التجارية المحلية وقيادات المجتمع المحلي.

لمزيد من المعلومات عن جهود وكالة التنمية الدولية الكندية في مجال حماية الأطفال، يرجى الاطلاع على الموقع: www.acdi-cida.gc.ca/acdi-cida أو الاتصال بكارولين فهمي مستشارة الجنرال ديلير لشؤون البحوث، عنوان البريد الإلكتروني: caroline_fahmy@acdi-cida.gc.ca تم هذا الحوار في الرابع من سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢

البروتوكول الاختياري الملحق بالأممية للأمم المتحدة لحقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في قراراتهم المسلحة، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في مايو/أيار ٢٠٠٠. ودخل حيز التنفيذ في ١٢ فبراير/شباط ٢٠٠٢. وقد رفضت عليه حتى الآن ١١٠ دول. ويمكن الرجوع إلى نص البروتوكول على الموقع التالي: www.unicef.org/ccc/annex1.htm

هؤلاء القادة هو أبرز جانب للصور في البرنامج برمته: لأننا مهما فعلنا دون التعامل مع هؤلاء القادة، سوف يجرؤون كل من ساعدناهم إلى الصراع وحياة الإجرام مرة أخرى.

بالنسبة لرحلتك الأخيرة إلى سيراليون كمستشار خاص لوكالة التنمية الدولية الكندية، ما هي المخاطر والفرص التي وجدها أطفال؟

أعتقد أن سيراليون نموذج مناسب عندما نود دراسة إشكالية الشباب في سياق الصراعات. كما أنها مثال جيد لتشريع الجهود التي يبذلها مجتمع وكالات المومنات الإنسانية.

من المشاكل المستمرة في سيراليون والتي تتسم بصعوبة خاصة في معالجتها مسألة انغماس الأطفال في تعاملي المخدرات والضرور. كيف نعيد هؤلاء الأطفال إلى الوضع الطبيعي؟ لقد اكتشفت أن برامج العلاج من إدمان الضمور تكوّن غير موجودة على الإطلاق؛ لأننا باهظة التكاليف وتطوي على مخاطر متعلقة بإمكانية التوصل إلى نتائج إيجابية، فإذا لم نحل هذا الانغماس في المخدرات والكحوليات، ويؤيد إعادة تثقيف القادة وتوجيههم فيسقطون عرضة للتجنيد في الجولة القادمة من الصراع.

في حواراتك العديدة مع الفتيات والفتيات، ما الذي قالوه لك عن احتياجاتهم في أثناء الصراع وعنده؟

من المدهش أن أكثرهم ملاحظة هم القادة الصغار. أما الفتيات فمن الصعب جدا الوصول إليهن؛ لأنهن يستغرفن وقتاً للخروج من عزلتهن للحدوث عما تعرضن له وعن تعلماتهن. لكن الفكرة التي تتكرر على ألسنة الأطفال هي التعليم.

إنهم يريدون أن يتمكنوا من معرفة ما يحدث حولهم وأن يتمكنوا من اتخاذ قراراتهم بصورة واعية. وكثير من هؤلاء الأطفال يبدو عليهم الصن بدرجة أكبر من عمرهم الحقيقي بمد خروجهم من المعن النفسية والصراعات التي مروا بها. لذلك فهم ليسوا بالضرورة كالأطفال الذين يبلغون من العمر الثانية عشرة بمقاييس أمريكا الشمالية. ومن ثم فإننا بحاجة إلى توجيه برامجنا نحو التعليم الذي يستهدف قطاعات بعينها. ومن المهم أن نرى أن التعليم في قرى التازحين واللاجئين يمكن أن يوفر الكثير مما يحتاجه المجتمع المحلي. ومن هنا تبرز الحاجة إلى المعلمين الذين يتحلون بالحساسية الثقافية والذي يعملون بصبر لتعليم الأطفال وتهنيتهم

وهناك قادة الأولاد هم المشاركين، الشطون، وتتطلب عملية إعادة دمجهم مراعاة ما لديهم من طاقة، وإعطايم أشياء فعالة يقومون بها للحفاظ على البض الذي ظلوا يعيشون به على مدى سنوات.

أما مسألة الفتيات فهي أكثر تعقيداً لأننا حتى لو وجدنا أفكاراً مبتكرة لإعادة دمجهن من جديد، مثل تعليم المهارات غير التقليدية، فإن هذا لن يجدي شيئاً؛ والفتيات يبدن إلى قراهن ولا يستخدمن هذه المهارات بسبب الثقافة القوية التقليدية، الأمر الذي يخلق نوعاً آخر من الضغوط على الفتيات في الوقت الذي يعالجن إحسانهن بالصدمة والمعن النفسية.

هاتان المجموعتان يمكن التعامل معهما جزئياً من خلال البرامج قصيرة الأجل بصورة مقبولة. لكن لا يوجد أي برنامج من هذه البرامج المتخصصة الأولاد أو البنات يتعامل مع الإجهاد العصبي المترتب عل المعن والصددمات التي يواجهونها. فنجدهم يتظاهرون بالتماسك، وتضمني الشهور وربما السنوات، ولكن في مرحلة ما إذا لم تكن هناك متابعة أو مساعدة مهنية ضروف فيسجرون. وعندئذ قد يسببون مشاكل جمة للمجتمعات المحلية وقد يصبحون عرضة لاحتمال التجنيد والعودة إلى الأفعال.

أما المجموعة الثالثة وهي عُسبة القادة، فهي على حد علمي لم يلهمها مجتمع وكالات المومنات الإنسانية. فالشباب الذين اكتسبوا مهارات قيادية في أثناء هذه الصراعات عادة ما يتمتعون بالمهارات العالية والشك، الشديد والدراسة الواسعة بالطبيعة الإنسانية والفخر الشديد والقدرة على التأثير على آراء الآخرين. والآن أصبح التعامل مع هؤلاء القادة من الفتيان والفتيات يتم بنفس الأسلوب الذي يستخدم لمعاملة العصبة والفتيات الآخرين الذين أشرت إليهم فيما تقدم.

ولكن ثمة بذور للعودة التالية، فهؤلاء هم القادة الذين قد يفكرون الثورة القادمة إذا لم تعدهم بالبرامية من خلال برنامج منفصل، وذلك بهدف الاستفادة من هذه المهارات الرائعة وتشجيع أصعابها على أن يصنعوا قادة في عملية إعادة بناء الوطن بصورة ضالة.

وتمثل سيراليون مثلاً لدولة يتولى فيها ابن الرابعة عشرة قيادة مخيمات الأطفال التازحين أو المسرحين. ويتبع هؤلاء القادة بتلك السلطات لأنهم ذوو طبيعة قيادية ولأن الآخرين يتأثرون بهم، إلى حد أن المنظمات غير الحكومية نفسها تستعين بهم في جهودها. واعتقد أن عدم تسويق الجهود مع

قائمة متابعة خاصة بالأطفال في الصراع المسلح

بقلم: جوليا فريديسون

وقد ينتهي الحال بالأطفال الذين يضطرون إلى الفرار من بيوتهم في أثناء فوضى الصراع إلى مواقف بالغة الصعوبة. هؤلاء الأطفال مثل ولهموت يفقدون بيوتهم ومجتمعاتهم والكثير من حقوقهم الأساسية مثل الحق في الحماية من العنف. كما يفقد أطفال آخرون آبائهم وأجدادهم وإخوتهم وأخوانهم وأصدقائهم، وكثيراً ما يصبحون بلا وصي أو رب أسرة مناسب يرعاهم. وإذا كان هؤلاء الأطفال من بين أكثر الفئات المستضعفة، فإنهم أكثر من يتعرضون للتجاهل من جانب المجتمع الدولي والحكومات الوطنية ووكالات الإغاثة وغيرها ممن يجب أن يبذلوا قصارى جهدهم لحماية هؤلاء الأطفال.

ويشير مجلس الأمن إلى أن حماية الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح ضروري لتعزيز السلام والأمن الدوليين وسبلتهما. وقد أعلن المجلس مراراً عن الالتزام بحماية الأطفال في سياق الصراع المسلح، ولكن لم تبذل إلا أقل الجهود لتحويل هذه الالتزامات إلى حماية حقيقية للأطفال على أرض الواقع. وقد حذرت جرائنا ماكل مؤخراً، وهو (هي) من أبرز أنصار حقوق الأطفال المضارين من الحروب على مستوى العالم، من أن «تفويت التدابير التي تدعمها قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن يسير بطيئاً على أفضل الأحوال. ولا تزال التوصيات التي نحث على الأخذ بها تتكسر بصورة متقطعة وباهتة في الحياة اليومية للأطفال».

اسمي ويلموت، من ليبيريا. عمري ١٦ سنة. عندما كنت في الخامسة فررت من ليبيريا مع أمي إلى سيراليون. كنت صغيراً جداً فلم أفهم ماذا يحدث. سمعت أصوات البنادق، ورايت أناساً يجرّون وأناساً يقتلون وأناساً يموتون. كان الصغار في مثل سني يموتون... رايت آلاف من الأسر مثل أسرتي يشتركون كل شيء وإرثهم ويضرون... إن أطفال ليبيريا ينشدون مجلس الأمن بالألم المتحد أن يفعل كل ما يمكن لإيقاف القتال في ليبيريا.

هؤلاء سبعة ملايين تحولوا إلى لاجئين في بلدان أخرى. ويسبب الحرب نشأت أجيال بكاملها من الأطفال بدون حتى أن ترى فضلاً دراسياً من الداخل، أو بدون الحصول على التغذية المناسبة أو تلقي التطعيمات المطلوبة. ويتم تجنيد عدد من الأطفال ليجنوا إلى مقاتلين وشاهدين على أقصى صور العنف أو مرتكبين له. ويواجه الأطفال، وخصوصاً البنات، تهديدات متزايدة من جراء الاتجار في الأشخاص والاستغلال والعنف الموجه ضد الإناث، وهي التهديدات التي قد تنمض عن مشاكل صعبة خطيرة مثل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. ويلاحظ أيضاً أن أكثر من ٥٠٪ من ضحايا الانقاص الأرضية من الأطفال، كما أن الأطفال يضارون من انتشار الأسلحة الخفيفة ضرراً فادحاً. وهذه الأمور وغيرها من المواقف الجسدية للحروب تصبح أكثر تعقيداً بسبب الصدمات النفسية والمعنوية التي تغلفها الحرب.

تحدث ويلموت ونجكو وهو لاجئ ليبيري سابق باسم ملايين الأطفال حول العالم الذين وقوا في شراك حروب لا ناقة لهم فيها ولا جمل، وكان ذلك أمام مجلس الأمن بالأمم المتحدة في اجتماع خاص بمسألة الأطفال والصراع المسلح في مايو/أيار ٢٠٠٢، حيث عبر الطفل عن ضرورة تقديم مزيد من الدعم للأطفال الحروب، وخس بالذكر الأطفال اللاجئين والنازحين. والمعروف أن الأطفال يمثلون حوالي نصف اللاجئين والنازحين الداخليين في العالم الذين يبلغ عددهم ٢٨ مليون شخص.

ويعد الأطفال، ومن بينهم المراهقون، أكثر الفئات المستضعفة في أوضاع الصراع المسلح. ففي العقد الماضي قتل أكثر من مليوني طفل في الحروب، وأصيب خمسة ملايين آخرون بجراح أو إعاقات،^١ وأجبر ٢٠ مليون طفل على الخروج من ديارهم، ومن بين



Ron Gilling/Still Pictures

الأطفال والصراع المسلح والأولويات الدولية أقرت العديد من المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والحكومات ببدء الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال في الحرب وقد احتجوا. وتعد دراسة جرائنا ماكل الجديدة من نوعها، والتي صدرت عام ١٩٩٦ بتكليف من الأمم المتحدة تحت عنوان «تأثير الحرب على الأطفال»، أول جهد دولي لإجراء تحليل منهجي للعلاقة بين الحرب والأطفال ولوضع توصيات شاملة لتحسين هذا الوضع.



ومنذ ذلك الحين بدأ عدد كبير من المنظمات في ضم الصفوف والتعاون على تنفيذ توصيات مائل والدعوة إلى تحسين الحماية المقدمة لحقوق الأطفال وأمنهم.

ويأتي الأطفال الآن على قائمة أولويات السلام والأمن، كما أصبحوا في بؤرة اهتمام جهود الإغاثة الإنسانية. وقد أدت الجهود المنسقة في هذا الصدد إلى اعتماد ثلاث قرارات صادرة عن مجلس الأمن - هي القرارات ١٦٦١ و ١٦٤١ و ١٣٧٩ - التي تركز تماماً على حماية الأطفال في الصراع المسلح. وفي سبتمبر/أيلول ١٩٩٧ عين أمين عام الأمم المتحدة أولارا أوتونو ممثلاً خاصاً مسؤولاً بالصراع المسلح والأطفال. وتم تحقيق بعض التقدم في عدد من الجوانب الموضوعية مثل الأسلحة الخفيفة والتعلم في أثناء الطوارئ وتجنيد الأطفال. وأصبح التعليم الآن يمثل الركيزة الرابعة للتماسعات الإنسانية في أثناء الطوارئ، وفي فبراير/شباط ٢٠٠٢ بدأ تنفيذ البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بخصوص إشراك الأطفال في الصراع المسلح. كما عملت الجهود المشتركة على ضمان توجيه اهتمام كبير إلى تأثير الصراع المسلح على الأطفال في أثناء جلسة الأمم المتحدة الخاصة بالأطفال، وفي الوثيقة الصادرة عن هذه الجلسة بعنوان «عالم ملائم للأطفال»، والتي اعتمدها الجمعية العامة في مايو/أيار ٢٠٠٢.

وبناء على هذه التطورات الهامة أنشأت مجموعة من المنظمات غير الحكومية التي تركز في عملها على الأطفال «قائمة متابعة لأوضاع الأطفال في الصراع المسلح»، بغرض التعامل مع ضرورة تحسين الرصد والإبلاغ فيما يتعلق بأوضاع الأطفال المضارين من الحروب. وتعمل تقارير قائمة المتابعة كل العوامل المتعلقة بتأثير الصراع المسلح أو تهديده على الأطفال في سياقات جغرافية معينة، وتجمع بين المعلومات المأخوذة من مصادر متنوعة وبين التحليلات التي يجريها المتخصصون في شؤون الأطفال؛ وذلك لوضع توصيات بخصوص ما ينبغي إجراؤه في هذا الصدد.

وتقدم قائمة المتابعة معلومات مفيدة للمناقشات وترفع من مستوى الوعي باحتياجات الأطفال وتطرح توصيات محددة لحماية الأطفال، وتدعو هذه التقارير إلى اتخاذ ما يلزم من إجراءات فتحت مجلس الأمن على ضمان حماية حقوق الأطفال، كما حدث مثلاً عند دعت مجلس الأمن إلى دعوة الحكومات المعنية والجهات المعنية غير التابعة رسمياً للدولة للسماح بوصول الممثلين في مجال المساعدات الإنسانية إلى الفئات المستضعفة، وخصوصاً الأطفال اللاجئين

والنازحين الداخليين. وتقدم تقارير قائمة المتابعة إلى مجلس الأمن ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والحكومات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني المعنية من خلال شبكة إلكترونية آخذة في الاتساع ومن خلال وسائل الإعلام.

ومن خلال العمل في إطار المبادئ المأهولة لحقوق الإنسان، ومن بينها اتفاقية حقوق الطفل^١، بدأت المنظمات المشاركة في قائمة المتابعة في إنشاء آلية يمكن أن يستخدمها دعاة حقوق الطفل للتعاون في الأجل الطويل؛ إذ إن هذه الشبكة ستسهل عملية الدعوة وبناء القدرات المستمرة في إطار منظمات المجتمع المدني من خلال الربط بين منظمات المجتمع المحلي العاملة في مجال حماية الطفل وبين الشبكات الدولية لتهيئة الفرصة للمتابعة المتسقة بشأن الإجراءات اللازمة لحماية حقوق الأطفال والمراهقين المضارين من الحروب.

وحتى تاريخ هذه المقالة كانت قائمة المتابعة قد أصدرت تقارير شاملة عن الأطفال

الأطفال واليوروبنديين والأفريقيين. ويجري حالياً إعداد تقارير أخرى عن أطفال فلسطين وإسرائيل والسودان والكونغو.

يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن قائمة المتابعة وعن تقاريرها القطرية على الموقع التالي على الإنترنت:
www.watchlist.org
جوليا فريدمان منسقة قائمة المتابعة.
عنوان البريد الإلكتروني:
juliaf@womenscommission.org

- ١ الهيئة الدولية لحقوق الطفل. www.ihcr.org
- ٢ هيئة الدولية لمنع الاتجار بالأشخاص: www.dohi.org
- ٣ عبارة روت في أثناء قمة جرناتشا مائل في اجتماع مجلس الأمن الخامس بمؤتمر الأطفال والصراع المسلح في ٧ مايو/أيار ٢٠٠٢
- ٤ www.unicef.org/graca/grayhigh.htm
- ٥ www.un.org/special-rep/children-armed-conflict/
- ٦ قائمة المتابعة تستخدمها اللجنة الساترة المعنية باللاجئين والأطفال اللذين www.womenscommission.org
- ٧ وتدعو لجنة توجيهية دولية مدعومة من المنظمات غير الحكومية.
- ٨ www.unicef.org/crc/crc.htm

تلبية احتياجات أطفال النازحين الداخليين:

تدبر الحكومات وكالات وبناء قدراتهم

بقلم: أنجيلا ريفين-روبرتس

البائسة للنازحين الداخليين، فعلى ما يضطرون إلى البحث عن مأوى لهم بين السكان الذين قد يكونون بدورهم فقراء منهم، وقد لا تتوافر في بيئتهم الخدمات والمرافق الكافية. وقد يؤدي ذلك إلى الاستياء والتمييز ضد القادمين الجدد، الأمر الذي قد يتمخض عن العنف ضد هذه المجتمعات، وكثيراً ما يتعرض الأطفال في تلك المجتمعات إلى الانتهاك الجنسي والعمل القسري وإلى صور أخرى من صور التهريب والاستغلال. وربما يكون الكثيرون منهم قد فقدوا أسرهم، وربما يضطرون، وهم الأيتام أو القصر الذين لا يرافقهم أي فرد من ذويهم، إلى العيش وحدهم وتبديد شؤونهم بأنفسهم، ولا اضطراروا للعيش في ظروف التبنّي الغير مأمونة المواقف، حيث يستغلون كعمالة رخيصة لقاء النذر اليسير من الطعام والمأوى والحماية. وفي هذه البيئة التي تنفرد إلى الحماية يتعرض الأطفال والشباب الذين لا رفق لهم من أهليهم إلى الاستغلال أيضاً من جانب المؤسسات الطفيلية مثل الميليشيات والعصابات الإجرامية والمهربين الذين يأسرون الأطفال أو يستميلونهم أو يبتزّونهم للعمل معهم.

الأطفال في إطار نشاطها. وبدأ إدخال المتطور الذي يراعي احتياجات الأطفال في التيار الرئيسي في القطاعات المعنية بالسياسات والبرامج في المنظمات التنموية ومنظمات المساعدات الإنسانية يتخذ أهمية توازي أهمية الإجراءات المتخذة لإدراج المنظور الذي يراعي احتياجات المرأة في عمل العديد من المنظمات. ولكن يظل هناك التحدي المتمثل في كيفية إعداد العاملين بالوكالات ومسؤولي الوزارات الوطنية والعاملين في تقديم الخدمات إعداداً يهيئهم لهذه المهمة، والمتمثل أيضاً في تحديد معايير الممارسة ونظم المحاسبة التي يجب وضعها ضماناً لجودة البرامج ولإعداد استراتيجياتها وإجرائاتها كما ينبغي.

إن الأطفال النازحين داخل أوطانهم والذين أخرجوا من ديارهم عنوة بسبب الحرب أو الكوارث الطبيعية نزحوا بعيداً عن بيئاتهم الثقافية والطبيعية؛ فأصبحوا معرضين للجوع وسوء التغذية وعدم وجود المأوى وعدم إمكانية الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية. وإذا لم يكن هؤلاء الأطفال يقيمون في المخيمات

وأجهد وكالات المساعدات الإنسانية، الوطنية منها والدولية، عدداً من التحديات طوال التسعينيات من القرن الماضي في سياق تطوير سبل التعامل مع احتياجات البلدان والمجتمعات المحلية المضطربة من الصراعات المسلحة والنزوح الجماعي والانتهاكات المتمثلة لحقوق الإنسان. ويعتبر وضع الصكوك والمبادئ الكافية بخصوص حقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية ضماناً لحماية هذه المجتمعات أمراً له من الأهمية ما لإعداد البرامج المناسبة في مجالات الصحة والتغذية والأمن الغذائي والتعليم ورفع مستويات المعيشة ضماناً لسلامة هذه البلدان والمجتمعات واستمرار اقتصادها.

وتمثل مسألة احتياج الأطفال المضارين من الصراعات المسلحة والكوارث الطبيعية والنزوح الداخلي القسري إلى الحماية والمساعدة الخاصة موضوعاً للعديد من المراجعات وقرارات الأمم المتحدة، والدعوة إلى اتخاذ إجراءات من جانب مجموعة كبيرة ومتنوعة من المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات التي تركز على

شمال نازحين في
تجور الشريعة

والأمن الغذائي، وتحليل جوانب الضعف وغيرها من صور تحليل احتياجات المجتمع المحلي، بالإضافة إلى كيفية رصد تأثير هذه الإجراءات والبرامج. وتتطلب هذه المهارات معرفة عدد من النماذج الكمية والكيفية المختلفة. كما يحتاج العاملون إلى فهم المناظرات والقواعد والمعايير المختلفة التي وضعت ضماناً لسلامة تقديرات البرامج الإنسانية ومحاسبة القائمين عليها. وتسمى بعض المنظمات مثل «مشروع كوكب الأرض» التي وضع هذه النماذج والقواعد والمعايير ونشرها، ولذلك فمن المهم أن يقوم العاملون المختصون بقضايا الأطفال بوضع نفس النماذج من القواعد والمعايير ونشرها والالتزام بها.^١

مبادرات التدريب

وضعت بعض المنظمات، مثل تحالف أنقذوا الأطفال، ولجنة الإنقاذ الدولية ومنشوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وغيرها، وحدات وبرامج تدريبية تتناول الكثير من هذه القضايا. وفي الوقت نفسه فإن العديد من الجامعات في أوروبا وأمريكا الشمالية تقدم الآن مناهج متخصصة في المساعدات الإنسانية تتضمن برامج متعلقة بالأطفال، ولكن ما زال هناك الكثير مما يمكن عمله وتطويره. ولذا لاحظ أن خطاب «الأطفال خضع للصراعات المسلحة، أو «الأطفال النازحين داخلياً، أو «الأطفال في سياق الأزمات الإنسانية» هو خطاب يشترك فيه بالضرورة خصائص متعددة، وأن تحديد القائم بظل متشألاً في التقريب الفعال بين هذه المجالات، إلى جانب التأثير على الخطاب الخاص بالسياسات المتعلقة بقضايا الصراع المسلح والهجرة القسرية والنزوح، وثمة تحد آخر يتمثل في إدخال هذه البرامج نفسها في جامعات بلدان الجنوب حيث تؤدي بدرجة الوارد المخصصة للتعليم العالي غالباً إلى عدم الاهتمام بالبرامج المتخصصة مثل برامج الأطفال وحقوق الإنسان. ومن هنا فإن تطوير هذه المؤسسات قد يساعد على تهيئة مراكز أساسية للموارد وعلى خلق قوة جديدة من الملاء المحليين الذين يمكنهم مساعدة الحكومة على وضع السياسات والتشريعات اللازمة لتلبية احتياجات الأطفال.

١. انجينا ريفين-ويرتس، المديرية الانقاذية بمركز فانيشتاين الدولي الخاص بالجماعات بجماعة تافنس في بوسطن، الولايات المتحدة.
٢. شوانا الريد، الإلكتروني: a.raven-roberts@tufts.edu

مثلاً قد لا تكون القوانين الوطنية متاحة باللغات المحلية - حتى ولو كانت تشير إلى الأطفال، وتشتمل على عناصر من اتفاقية حقوق الطفل - وقد لا تعرف بها الجهات الإدارية والشرطة والأجهزة القضائية وغيرها على المستوى المحلي. ولذلك فإن تهيئة الفرصة لتبادل التدريب ونشر هذه السياسات يعتبر طريقة مناسبة لبناء قدرات المؤسسات الوطنية ومساعدتها على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

الاحتياج إلى المساعدات المادية

للأطفال النازحين داخلياً احتياجات معينة متعلقة بالصحة والتغذية والتعليم والجوانب الفسيولوجية وغيرها من الجوانب البدنية والمادية. وقد أدركت الوكالات على مر السنين أهمية توفير الرعاية الصحية الأولية الأساسية والطوارئ في مواقف النزوح منعاً لارتفاع معدلات الوفيات. فاصبح التطعيم ضد مرض الحصبة والوقاية من الكوليرا والدوسنتاريا عن طريق توفير الماء الصالح للشرب وبرنامج الصحة العامة وتفتيش برامج توليد الدخل وحماية سبل كسب الرزق، كل هذه الأمور أصبحت ممارسات معتادة لدى الكثير من الوكالات العاملة في سياق النزوح الجماعي والصراعات المسلحة. ولذلك يجب أن يتمتع العاملون بالمهارات اللازمة في عدد من القطاعات الفنية النوعية، مثل التعليم والصحة ونمو الطفل، كما يجب أن يهتموا بالتعامل مع الخصائص الثقافية والسياسية النوعية في السياق الذي يعملون فيه. وتحاول الوكالات تجريب المزيد من الطرق الجديدة المبتكرة لتلبية هذه الاحتياجات، مثل التعامل مع الاحتياجات النفسية للأطفال، ومن ثم فقد تحتاج إلى مزيد من العاملين لتلبية المهارات الفنية أو استخدام الأساليب الأثريولوجية لإعداد الاستجابات المناسبة ثقافياً وتوفيق أوامر التعامل مع المجتمعات التي تعمل لصالحها واكتساب المعرفة الوثيقة عنها.

ويجب أن يكون العاملون في الوكالات الإنسانية، سواء من يعمل منهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة لصالح الأطفال، واعين بمجموعة كبيرة من الاحتياجات المتعلقة بالحماية والمساعدة التي تعترض المجتمعات النازحة داخلياً وأطفالها. وينبغي أن يمي مدبرو الوكالات ومدبرو البرامج كيفية تنفيذ البرامج المناسبة لتسبب بالحفاظ على الحياة ودعم سبل كسب الرزق، وما هي الجهات التي يمكن مخاطبتها طلباً للمساعدة والموارد التي يمكن أن تساعد في هذه الجهود. ويجب أن يتعرف العاملون على كيفية إجراء المسوح الخاصة بتقييم احتياجات التغذية والرعاية الصحية

ومنذ التسعينيات تراكم قدر كبير من الخبرات والمعارف من خلال البحث والتعليم لدى المنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات العاملة في مجال الأزمات الإنسانية والنزوح القسري للتعامل مع احتياجات الأطفال في هذه الظروف. ويمكن تقسيم هذه الخبرات والمعارف عموماً إلى قسمين رئيسيين، أحدهما يتعلق بالاحتياجات النازحين في هذه الظروف، والحماية، والآخر باحتياجاتهم للمساعدات المادية. كما تضم هذه الخبرات والمعارف أنواع التدريب والتوعية اللازمة للعاملين لخدمة الأطفال.

حماية الأطفال

تشتمل حماية الأطفال على القوانين والصكوك الموضوعية ضماناً لحقوق الأطفال إلى جانب السلامة والأمن البدني النفسي. وتشتمل اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة من أشمل المعاهدات الخاصة بحماية المرأة: إذ تؤكد هاتان الاتفاقيتان على حق الأطفال الموجودين في عدد من المواقف في الغذاء والمأوى والتعليم إلى جانب حقهم في الحماية من الاستغلال والاتجار بهم وفرض العمل القسري والاستغلال الجنسي عليهم. وغير ذلك من صور العنف والانتهاك والتمييز. وقد تم قبول عدد من البروتوكولات والتشريعات الجديدة التي لها أهمية كبير للأطفال النازحين داخلياً، مثل القوانين المتعلقة باستخدام الأطفال جنوداً وحماية الأطفال من الاتجار بهم وقوانين العمل الجديدة.

وينبغي أن يكون العاملون بالمؤسسات الوطنية والمنظمات الدولية واعين تماماً بهذه البروتوكولات ومدركين لدورها في دعم عمل الجهات التي ينتمون إليها. وكثيراً ما يحدث في مواقف الطوارئ أن يتم تجنيد العاملين على عمل جلا يتناقض التدريب الأساسي اللازم فيما يتعلق بهذه الصكوك وأهميتها لمعلمهم، فوهم أيضاً أنهم لا يتلقون التدريب على قواعد السلوك الخاصة بالتعامل مع الأطفال والأحداث الذين يفترضون إلى الحماية. وتشهد حالات الانتهاك الجنسي التي وقعت مؤخراً على أيدي العاملين في مخيمات اللاجئين أو في عمليات حفظ السلام أو العاملين بالوكالات الإنسانية بأهمية ضمان نشر هذه البروتوكولات وتنفيذها على نطاق واسع.

ومن المهم بنفس القدر أن تستفيد المؤسسات الوطنية والوكالات المناظرة لها من مزاياء التدريب ونشر هذه القواعد والمبادئ. فكثيراً ما تقتصر الوكالات أن معاهدة من المعاهدات أصبحت معروفة في شتى أنحاء البلد الذي تعمل فيه، لأن الدولة قد صادقت عليها أو انضمت إليها. وفي كثير من المجتمعات متعددة اللغات

١. ارجع الموقع التالي على الإنترنت: <http://www.aphereproject.org/>

حماية الأطفال من الحماية: دروس من غربي إفريقيا

بقلم: أسميتا ناغيك

وتجارب، إلخ. ولكن المزعج ضدّ عاملي الإغاثة هي التي أثارت أعظم الغضب الأخلاقي: صدم العالم لأن الأشخاص أنفسهم الموجودين للمساعدة من الذين يلحقون الأذى، بل يرتكبون الأذى بشكل مقصود

دأرت طفلي مع شقيقتي الصغيرة التي يبلغ عمرها عشر سنوات... ارتدي ملابس أنيقة وأتوجه إلى حيث يسكن عمال المنظمات غير الحكومية أو بشريون فيطلب أحدهم منّي ممارسة الجنس، أحياناً يعطونني أشياء مثل الطعام والزيت والصابون فأبيعها وأحصل على المال».

(سلفة لاجئة)

أحياناً... على الأقل، يسمعون باستمرارها دون هواده. وأورد التقرير بشكل رئيسي عمالي إغاثة محليين يقرضون ممارسة الجنس مقابل إمدادات المعونة التي يحتاج إليها حاجة ماسة (مثل البسكويت والصابون والأدوية والقماش المشمع) بل يتمتعون

الصورة المرفقة لهذا المقال تبيّن الحالة في المنهج عمومياً ولا يهدف منها الإيهام بأي شكل من الأشكال بأن هؤلاء الأطفال هم مصابون بالاستغلال

لم تلق الحاجة إلى حماية اللاجئين من تهديدات العاملين الإنسانيين كبير اهتمام حتى نشر نتائج تقرير مشترك للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واتحاد إنقاذ الأطفال، في بريطانيا عن الاستغلال الجنسي للأطفال اللاجئين في غربي إفريقيا.

وإذا هذه الخفية، لم يعد لدى منظمات الإغاثة أمل بالبقاء حصينة لمدة طويلة.

وتنق التقرير^١، المستند إلى نقاشات مجموعات مركزية ومقابلات شخصية تشمل ١٥٠٠ طفل وبالغ، المزعج ضدّ ٤٠ وكالة و٦٧ فرداً. وكانت الأرقام بعدّ ذاتها مثيرة للصدمة. فقد أحدثت إدراكاً مفاجئاً في أوساط الوكالات، التي ربما كانت تحاول معالجة هذه المسائل بصمت منذ سنين، بأن هذه مشكلة جماعية ذات أبعاد كبيرة، لا مشكلة فردية على نطاق ضيق. فقد وجد التقرير أنّ الاستغلال الجنسي متوطن في المنظمات وأنّ المستغلين رجال من المجتمع لديهم السلطة والمال والنفوذ - قادة مخيمات وعمال غير منظمين ومعلمون وقوات أمن

يتساءل التقرير، بعد أن يقلب الطاولة على الرعايا والحماة، إذا كان هؤلاء قد فعلوا ما يكفي للحؤول دون إساءة

وعندما طلبت منّي أمّي الذهاب إلى الجدول لفصل الأطباق، طلب منّي أحد أفراد حفظ السلام نزع ثيابي لكي يلتقط صورة لي. وعندما طلبت منه أن يعطيني مالاً، قال لي لا مال للأطفال، بل ببسكويت فقط».

(طفلة لاجئة)

المعاملة والاعتداءات المرتكبة من بين صفوفهم. فقد أظهرت عدّة فضائح تورط مؤسسات تحظى باحترام في المجتمع - بما في ذلك رجال كريمة وإدارات مدارس وسلطات تربية - في إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم.



غير الحكومية الأمريكية «إنتر أكشن» أن ممارسة عمال الإغالة الجنس مع الأطفال يشكل مشكلة عامة ذات أبعاد مثالية. وفي زيمبابوي ظهرت أخيراً فضيحة بشأن الجنس مقابل التعليم وتنتج عنها طرد مسؤولين كبيرين عن اللاجئين، إلى جانب توجيه تهمة إجرامية إلى مسؤول إغالة كبير في كينيا لممارسته اللواط مع الصبية في مخيم اللاجئين، وأدت إلى تسليط الضوء على أن إساءة المعاملة لا تقتصر على غربي إفريقيا وأن الفتيات امن الضحايا الوحيدات.

لاتوازن السلطة

يمكن لعدة عوامل أن تساهم في إيجاد بيئة يزدهر فيها الاستغلال. ففي غربي إفريقيا، تعتبر النساء والفتيات من بين أكثر الأعضاء

بالتزاماتهم، حيث زياتهن «رجال لا جئون بالدرجة الأولى يحصلون على الدخل من التجارة أو من العمل وكالات المساعدة». وكانت الفتيات اللاجئات يقرن علاقات جنسية مع أمهات المسجلات والمواطنين الغنيين الذين تستخدمهم الموضوعة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لإجراء إحصاء للاجئين، على أمل أن يؤدي ذلك إلى ضمان تسجيلهن بشكل صحيح وحصولهن على المساعدة.^٢

وكرر تقييم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ لبرنامجها في غينيا المخاوف نفسها: «من أكثر الاتهامات خطورة وثائرة للقلق أن الزنات الرئيسيين للبنيايا اللاجئات هم موظفو المنظمات غير الحكومية وغيرها من

المنظمات، نظراً للافتقار إلى الأموال في المقيمات. إن هذا النوع من السلوك، إذا كان صحيحاً، يشكل بوضوح إساءة مرفوضة لاستعمال السلطة ويجب منعه. ففي كولومبيا، يقال إن «الوقت المفضل» لدى البنيايا هو عندما تكون فرق توزيع الغذاء متواجدة في المقيم». وميضراً أبرز تقييم السنة الماضية لتشاملات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المتعلقة بالأطفال اللاجئين بشكل ملق نتائج تقرير الاستغلال الجنسي.

وقد أضاف فريق التقييم الذي قام بزيارات ميدانية إلى البلدان الثلاثة بين مارس/آذار ويوليو/تموز بأنه «في عدد من مجموعات النقاش مع الأطفال أنفسهم أو في مقابلات أخرى في غربي إفريقيا، تبين أن عمال الإغالة وغيرهم من الأشخاص الذين يعملون في الإغالة والموارد في المقيمات مسؤولون في الغالب عن الاستغلال الجنسي للأطفال». وأفاد الفريق بأن المعاولات المبنولة لمعالجة مشاكل الاستغلال الجنسي

المساعدة في بعض الأحيان حتى تقديم الجنس: «أسهل ليس موجوداً في اللاجئات»... تأخذ ابتغ الحاسوب مطلقاً، بل حتى عندما كان يتم الدفع، لم يكن يتعدى بضعة درهماات زيمبية - أي أن الصعر الجاري «الخدمة» في ليبيريا هو ١٠ سنتات أمريكية، أي ما يكفي لشراء حقة من النقولات المحمصة أو حتى فاكهة، ناهيك عن وجبة كاملة. والأسوأ من ذلك أن هذه الممارسة ظهرت بشكل بارز في برامج المساعدة المهمة والراسخة في ليبيريا.

«حصلت من عامل في منظمة غير حكومية لكنه مهجن وحبب فتاة صغيرة أخرى».

(طفلة لاجئة)

أفادت الفتيات، بين سن ١٢ و ١٨ بشكل أسامي، عن عواطف ذات تأثير شديد على حياتهن: العمل والإجهاد والأمومة في سن المراهقة، والتعرض للأمراض المنقولة عن طريق الجنس، وفيرس العوز المناعي البشري/الايدز. وقد فرض التعليم والتدريب على المهارات والتوظيف، بل حتى تحطم الأمال بملاقات شخصية في المستقبل. وتحدثت الأتهات لمراهقات بشكل خاص عن ظروف معيشية قاسية ومثيرة للشفقة: «كان علي أن أعاشر كثيراً من الرجال لأحصل على ١٥٠٠، لكي أستكن من طعام نفسي وطفلي. كانوا يدفعون لي ٣٠٠ كل مرة، لكن إن كنت محظوظة والتقيت بعامل في منظمة غير حكومية يدفع لي ١٥٠٠ دفعة واحدة، وأحياناً أحصل على ٢٠٠٠» (أم شابة في غينيا). «أعاشر مختلف الرجال، لكن معظمهم عاملون في منظمات غير حكومية لأن علي أن أكل وأطعم طفلي» (أم شابة في ليبيريا).

علامات الإنذار المبكر

لقد دقت نواقيس الخطر من قبل، وجرى تداول روايات نادرة منذ سنوات. فتوجهات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام ١٩٩٥ بشأن العنف الجنسي واللاجئين أقرت صراحة بتورط دعايلين في المقيمات الدولية في العنف الجنسي ضد اللاجئين، مشيرة إلى أن خدمات جنسية يمكن أن تعرض مقابل المساعدة أو الغذاء أو حتى وضعية اللاجئ.

وفي السنوات الأخيرة، نيه سيل من التقارير المنشورة إلى وجود نواقيس خطيرة في غربي إفريقيا. وفي منتصف عام ١٩٩٩، أفادت منظمة مراقبة حقوق الإنسان بأن الاستغلال الجنسي يمثل مشكلة منتشرة في مقيمات غينيا، مشيرة إلى أن الفتيات الصغيرات يجهون على ممارسة البغاء للوفاء

«من الصعب الهرب من شرك هؤلاء الأشخاص [عمال المنظمات غير الحكومية]: إنهم يستخدمون الطعام بمثابة عُمم لكي يمارس الجنس معهم».

(طفلة لاجئة)

«محدودة» وأنه «رغم الإفادة عن أن الاستغلال من قبل الموظفين المحليين شائع في غربي إفريقيا، فقد بدأ أن المنظمات لا تعرف كيف تستجيب».^٤

المخاوف المتواصلة

تواصل دق نواقيس الخطر منذ نشر التقرير، حيث تقدم التقارير انتقافية المصورة والتاريخ الصحفية وجهاً جهاً وإسبانياً للظاهرة. وكشفت وسائل الإعلام عن مزاعم حديثة عن إساءة المعاملة من قبل عمال الإغالة الإنسانية.^٥ وتفيد شبكة المنظمات

افتقاراً للسلطة في مجموعة من اللاجئين الفقراء الذين يوزعون الغذاء أو مرافق التعليم أو الخدمات الصحية أو فروس العمل أو الأرض الزراعية أو وسائل الميش الأخرى. ومن ثم يصعب الدخول في علاقات استغلالية جنسية آلية للبقاء والمواجة ويتخطى إليه على الوسيلة الوحيدة لتوفير الدخل. بدأ الأهل مهزومين: إذا لم يكن لديك زوجة أو أخت أو ابنة ترضعها على عمال المنظمات غير الحكومية، فمن الصعب عليك الوصول إلى المساعدة. وزعماء اللاجئين عاجزين: يملك عمال المنظمات غير الحكومية سلطة كبيرة بحيث يعملون كأشخاص مهمين حقاً ولا يستطيع المجتمع تصديهم، والأطفال ليسوا أئنداداً مكافئين لعمال المساعدة البالغين من التسيحة البدنية والمناطفية الجنسية. ويشكل استهداف الفتيات الصغيرات اليافعات من قبل كل أشكال المستقلين ومسيحيي المعاملة اتجاهاً مثيراً للقلق في كثير من الأماكن. ومن الواضح أنه كلما كانت الطلفة أصغر سناً، عظم اللاتوازن ونطاق التلاعب.

غياب الضوابط

في مثل هذه الظروف، وحدها الضوابط القوية يمكن أن تتكلم ضد منمياً في وجه السلوك الاستغلالي. فالرقابة الإدارية غير الكافية - لا سيما اللوائح القانونية الملائمة ومراقبة الموظفين والإشراف عليهم - تشكل

عاملاً مساهماً رئيسياً: وقد أشار التقييم إلى «مؤامرة صمت» بين عاملتي الوكالات الذين يخشون عواقب التحدث علناً عن إساءة المعاملة. فالخطر البدني والنفسي والتخويف وقصد سبل الرق تشكل تهديدات حقيقية جداً للذين يجهرون بالحديث. وأشار اللاجئين أيضاً إلى غياب آلية مأمونة وسريّة للشكاوى: «إذا بلغت عن عامل في منظمة

لا يستلمع أحد في هذا المجتمع الوصول إلى «صبي أس» بي» (غذاء من فول الصويا)، دون ممارسة الجنس أولاً» (أمرأة لاجئة)

حكومية، لن تواجه مشاكل مع ذلك الشخص فحسب، بل مع الموظفين الآخرين أيضاً» (مراهقون في غينيا وإيبيريا). إن الإدارة غير الوافية للعمليات الإنسانية، التي لا تراقب إن كانت المساعدة تصل بالفعل إلى المستفيدين المقصودين وكيف، تعزز البيئة التي يمكن أن يزدهر فيها الاستغلال.

ويمكن أن تساهم الضوابط القانونية الضعيفة وغير الفاعلة في إدامة مثل هذه الأفعال. فالمعايير الجرمية التي يمكن بموجبها مقاضاة مثل هذه الأفعال قد لا تكون كافية في ظل القوانين الوطنية، كأن يكون سنّ التمييز متدنياً أو غير موجود، بل حتى عندما توجد قوانين على الورق، قد يكون تنفيذها صعباً في النظم القانونية الضعيفة الأداء التي

«إنهم يستبدلون الفتيات بكثرة ولا يتزوج أحد منهم هؤلاء الفتيات، وإذا ما حبلت الفتاة تهجر دون إعمال لها ولطفلها. كان معظمنا ينظر إليهم ويتساءل: إنهم يواجهون مشكلة يا إخوان».

(عامل إغاثة)

دمرتها سنوات الحرب والاندفاع الاقتصادي والاجتماعي. وهذا، مقروناً بالمصائب المعتادة الجلية لمقاضاة جرائم العنف الجنسي حتى في البلدان المستقرة ذات النظم القانونية التي تعمل بانتظام، يعني أنّ القانون الجرمي لا يمكن أن يُنظر إليه على أنه أداة رئيسية لاتخاذ الإجراءات أو الوقاية أو المعالجة.

وتُعتبر المعايير والموانع الاجتماعية عادة قوة أخرى مقيدة لهذا السلوك. غير أن بؤى الحماية الاجتماعية المعتادة ربما تكون قد تدهورت في المجتمعات التي أضفتها الصراخ والفقر والزواج، وربما تصبح أنماط السلوك والمارسات مشروعة، لأسباب عندما تفقد الضمانات. وربما تقويض على حياة المجتمع قيم أخرى ناشئة عن الضرورة. وتشمل الأدبيات المجرأة في غربي إفريقيا

إلى أن الجنس كسلة تجارية مفهوم شائع. وقد يكون الضغط الممارس من قبل الرماله والأهل في مثل هذه الظروف قوة أخرى تدفع الأطفال نحو العلاقات الاستغلالية.

الوقاية

يصرف النظر عن التدابير العلاجية التي تتخذ لمساعدة الناجين من مثل سوء المعاملة هذه، يمكن اتخاذ خطوات متعددة للتحول دون الاستغلال في المستقبل. ويجب معالجة المسألة بطريقة شاملة لأن الاستغلال الجنسي من قبل عمال المساعدة يحدث بوضوح إزاء مشهد عام أوسع من العرمان والاضطراب الاقتصادي والاجتماعي ولا يمكن التعامل معه بشكل منفصل. بل يجب معالجة الأسباب الكامنة. وفي الوقت عينه، يجب الإقرار بالواجب المحدد والقدرة على لجم المعاملة السيئة التي يمارسها الموظفون. وإذا لم يكن بالإمكان معالجة المال الاجتماعية، فإن رب العمل يستطيع القيام بالكثير فيما يخصّ سلوك من يستخدمهم، لأسباب في الأماكن التي يصعب العثور فيها على عمل. يجب استقلال السلطة التي تستطيع وكالة الإغاثة ممارستها على هذه الفئة من المستفيدين إلى أقصى حد ممكن.

ويجب معالجة لاتوازن السلطة الموجود في

جوهر السلوك الاستغلالي، فإن كان اليأس الاقتصادي هو الذي يفتدي هذا النمط من السلوك، يجب أن تشمل الخطوة الأولى مراجعة كفاية المساعدة والمراقبة الصحيحة للتحقق من تسلم المساعدة المقصودة، ورفع مستويات المساعدة إلى المعيار الأدنى.

«ما من فتاة تحصل على عمل في هذا المخيم دون ممارسة الجنس مع عمال المنظمات غير الحكومية، وعمليات المنظمات غير الحكومية يمارس الجنس بالفعل مع رجال المنظمات غير الحكومية. وسوف يواصل الرجال ممارسة الجنس مع فتيات أخريات، لكن الفتيات يرون الأمر مناسخة. إنّه البقاء للأصلح» (عامل إغاثة)

وأولاً اهتمام خاص إلى المجموعات المعرضة للاذى (مثل الفتيات من أسر بولاند وأحد الأطفال المنفصلين عن أهلهم) وتطوير خيارات ارتزاق بديلة (فروض صغيرة، أرض زراعية، تدريب على المهارات) من أجل الوفاء بالاحتياجات الأساسية للاجئين. ويجب أيضاً تقويض مجتمع اللاجئين بالسلطة لإعادة التوازن إلى علاقات القوة في المجتمع واستعادة الأحاسيس الصحيّة بالاستقلالية عند أولئك الذين أجبروا على العيش في المتقن.

وتشمل الخطوات الهامة في هذا السياق



للمراقبة لتحويل هذه السياسات إلى أفعال. ويُؤمل أن يؤدي التركيز على هذه المسألة والمطابقة المعكوسة لها إلى تحقيق تغييرات دائمة من أجل حماية الأطفال على الأرض.

أسميتا نالوك مستشارة مستقلة لحقوق الإنسان ومشاركة في وضع تقرير العفوية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الأمين العام لإفريقيا، بريندا أوكو، المدير العام للجنسي والاستغلال، تجربة الأطفال اللاجئين في غينيا وليبيريا وسيراليون. إن الآراء والأفكار الواردة في هذه المقالة تعبر عن الكاتبة وحدها ولا تمثل آراء وأفكار أي فرد أو منظمة أخرى. البريد الإلكتروني: wahcr2002@hotmail.com

إن الموانع القانونية مهمة أيضاً في مكافحة الاستغلال. وتعتبر الدعوة إلى معايير قانونية ضرورية إلى جانب تقديم الدعم التقني للحكومة من أجل سنّ التشريعات التي تحظر إساءة معاملة الفاضلات وتطبيقها. ويجب تقوية الضوابط الاجتماعية بالتوافق مع مجتمعات اللاجئين، عبر التعليم ونشاطات التدريب ورفع الوعي على سبيل المثال. ويجب مراقبة الموانع عند أي مستوى لكي تكون مؤثرة. ونظراً لأن سوء استخدام المساعدة قائم في كثير من الحالات، لا في غربي إفريقيا فحسب، نشط ما يجر إنشاء هيئة رقابية إنسانية مستقلة ذات قاعدة عريضة لمراقبة إساءة المعاملة.

ويانظر إلى كثرة التقارير المختلفة التي تلقت الانتباه إلى هذه الظاهرة، فأغلب الظن أن هناك نمطاً واسع الانتشار من استغلال المتقنين من المساعدات وإساءة معاملتهم في مناطق وبلدان ومخيمات مختلفة وفي أوساط اللاجئين، وهي ممارسة لم تكبح منذ زمن طويل. لقد كان تقرير الاستغلال الجنسي في غربي إفريقيا بأسمائه وأعداده دعوة متأخرة جداً للاستيقاظ. وشهدت الأشهر القليلة الماضية إجراءات غير مسبوقة لمجتمع الإغاثة الإنسانية حيث تعمل المنظمات معاً تحت رعاية عمليات متنوعة بين الوكالات المختلفة لمعالجة هذه المشكلة.

وتشعر عملية اللجنة الدائمة بين الوكالات فضلاً عن التنسيق على مستوى القاعدة في كثير من البلدان إلى وجود درجة ملحوظة من الالتزام عند صانعي السياسات بمتابعة التوصيات. وثمة حاجة اليوم إلى أولويات وحدود زمنية واضحة فضلاً عن الآليات

الاستشارية المتكررة لأصحاب الشأن في مجتمع اللاجئين (السيما النساء والأطفال) وإشراكهم في تطوير البرامج وتدريبهم ورفع درجة الوعي لديهم بمخاوفهم. ومن الحيوي إنشاء القنوات الصحيحة لتقديم الشكاوى. كما أن عقد جلسات منتظمة في المخيم بين المسؤولين الكبار للوكالات واللاجئين، على غرار الاجتماعات التي يقدّمها البرلمانيون مع ناخبينهم، تعتبر خطوة مهمة في التشجيع على مزيد من المساءلة الإنسانية.

«إذا رأيت فتاة صغيرة تسير حاملة قماشاً مشمّاً على رأسها تعرف كيف حصلت عليه.»
(قادة المخيمات)

إن إقامة موانع أقوى تمثل وجهة نظر أخرى للرقابة. وتشمل هذه عدداً من التدابير الإدارية، بما في ذلك وضع مدونة السلوك وتطبيقها. ومع أن هذه المدونة ليست دواءً شاملاً، وبخاصة بدون وجود آليات فعالة لفرضها، إلا أنها طريقة مهمة لإرساء معايير مقبولة للسلوك والتميز بين الخطأ والصواب - وهو امر يبدو مشوشاً بشكل خطير طبقاً لمثال غربي إفريقيا على الأقل. وهكذا فإن الواقع القانوني الملائم للموكلين والمدمومة بأجراءات انضباطية حازمة تعتبر سلاحاً حاسماً ضد هذا النوع من سوء المعاملة. وبخاصة بالنظر إلى صعوبة الوفاء بعبء الإثبات المطلوب بموجب القانون الجنائي في مثل هذه البيئات الفوضوية.

في أعقاب صدور التقرير، أنشأت اللجنة الدائمة بين الوكالات مجموعة عمل للحماية من الاستغلال الجنسي وسوء المعاملة في الأزمات الإنسانية. وقد أعلن تقرير مجموعة العمل في يونيو/حزيران ٢٠٠٢ المبادئ الأساسية لمدونة السلوك الخاصة بعمل الإغاثة الإنسانية. وهي تحظر إقامة علاقات جنسية مع منتظمين من المساعدة دون سن ١٨ عاماً، وتقرض على كل الموظفين الإفادة عن المخاوف والشكوك المتعلقة بالأعضاء الجنسية التي يقوم بها زملاؤهم الماملون، وتحمل المدموم مسؤولية ضمان تنفيذ هذه المدونة.

وتركز توصيات مجموعة العمل على مسائل إدارة المخيمات وإيصال المساعدات الإنسانية. وهي تشمل زيادة عدد موظفي الحماية على الأرض، وزيادة عدد الموظفين وزيادة زيارات المواقع من قِبل الموظفين المشرفين وتطوير إجراءات سرية للشكاوى منسقة على مستوى البلد. وسوف يتم اختيار عدة بلدان لمراجعة نُظم توزيع المساعدات ودور الموظفين المتخصصين.

مصادر إنترنت أساسية عن الأطفال النازحين

Canadian International Development Agency: Child Protection
www.acdi-cida.gc.ca/childprotection

Coalition to Stop the Use of Child Soldiers
www.child-soldiers.org

Eye-To-Eye Project: Save the Children
www.savethechildren.org.uk/eyetoeye/

Human Rights Watch: Refugee Children
www.hrw.org/campaigns/crp/promises/refugees.html

Inter-Agency Network for Education in Emergencies
www.ineeite.org

Special Representative of the Secretary General for Children and Armed Conflict
www.un.org/special-rep/children-armed-conflict

UNESCO: education in crisis and post-conflict situations
www.unesco.org/education/emergency/index.shtml

UNHCR's Children Homepage
www.unhcr.ch/children

Watchlist on Children and Armed Conflict
www.watchlist.org

WarChild
www.warchildusa.org

UNICEF
www.unicef.org

Women's Commission for Refugee Women and Children
www.womenscommission.org

- ١ توجد خلاصة تقنية للتلغ والتوصيات الأولية التي أعطاها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على الموقع www.unhcr.ch/cgi-bin/texta/vot/home/ocpdf?id=3c7c89a4d8b1&PARTNERS
- ٢ Human Rights Watch: "Forgotten children of war", Surra Lamean refugee children in Guinea, July 1999, www.hrw.org/reports/1999/guinea.
- ٣ UNHCR: "A beneficiary-based evaluation of UNHCR's programme in Guinea, West Africa", January 2001, www.unhcr.ch.
- ٤ UNHCR: "Meeting the rights and protection needs of refugee children: an independent evaluation of the impact of UNHCR's activities", May 2002, www.cnn.com/TRANSCRIPTS/020508/1.uns.01.html
- ٥ انظر: www.interaction.org/files/cg/562_report_unla_task_force.pdf
- ٦ يوجد التقرير على العنوان: www.reliefweb.int/tdp/doc/references/protection/PoARep.pdf

الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسي في الأزمات الإنسانية: استجابة مجتمع وكالات المعونات الإنسانية

بقلم: إيان ليفين ومارك بودين

تلقي المزاعم الخطيرة حول انتشار الاستغلال والانتهاك الجنسي على نطاق واسع للنساء والأطفال اللاجئين والنازحين الداخليين من جانب العاملين في مجال المساعدات الإنسانية وحفظ السلام في غرب أفريقيا الضوء على مدى ضعف اللاجئين والنازحين الداخليين وغيرهم، خصوصا النساء والفتيات.

يعكس الاستغلال والانتهاك الجنسي في الأزمات الإنسانية وفي

غيرها من الأحوال عددا من صور الفشل أو السهو التي تتسبب إلى مجموعة من الجهات والمؤسسات المسؤولة، وتمثل قصورا عن مناصرة الحقوق الأساسية في مجال الحماية.

ومن الناحية المؤسسية يمثل الاستغلال والانتهاك الجنسي من جانب العاملين في حل المساعدات الإنسانية قصورا من جانب وكالات المعونات التي يفترض أن دورها الأساسي هو تقديم الحماية والرعاية.

ويمثل الاستغلال والانتهاك الجنسي للمضارين من الأزمات الإنسانية تحديا أمام مجتمع الوكالات المعونات الإنسانية بأكمله. وتمثل اللجنة الدائمة للتسيق بين الوكالات آلية هامة لمنع مثل هذه الأزمات والتعامل معها. ففي مارس/آذار ٢٠٠٢ أنشأت اللجنة فريق عمل مختصا بالحماية من العنف والاستغلال الجنسي في الأزمات الإنسانية، ومفتحة صلاحية وضع التوصيات اللازمة للقضاء على الاستغلال والانتهاك الجنسي من جانب العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية وعلى سوء استخدام المساعدات الإنسانية لتحقيق مآرب جنسية، وذلك في إطار الهدف العام الذي يتمثل في تعزيز الحماية والرعاية المقدمة للنساء والأطفال ودعمها في مواقف الأزمات الإنسانية والصراع.

وفي إبريل/نيسان ٢٠٠٢، أصدر فريق العمل بيانا عن سياسات الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسي في الأزمات الإنسانية، أكد فيه مجددا على التزامه وتعزيز وحماية الحقوق التي يكفلها القانوني الإنساني الدولي وقانون

حقوق الإنسان وقانون اللاجئين الدولي، وخصوصا اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة^١. وأكدت بيان السياسات على أن أعضاء اللجنة الدائمة للتسيق بين الوكالات في إطار مباشرة صلاحياتهم يقررون بمسؤوليتهم عن حراسة أو حماية الأشخاص المستضعفين من الاستغلال والانتهاك الجنسي وغيره والتعامل مع هذه الانتهاكات كما ينهني في سياق عملهم. وغير الأعضاء بصفة خاصة عن التزامهم بضمان عدم استغلال العاملين باللجنة أو لدى شركائهم المنفذين لسلطاتهم وتقوؤهم لاستغلال الآخرين أو الأضرار بهم.

خطة العمل

وضع فريق العمل خطة عمل لضمان المتوصل إلى استجابة متسقة ومنسقة من جانب كل الأعضاء، على المستوى العالمي و القطري، ووافقت على هذه الخطة بشكل رسمي كل الوكالات الإنسانية العاملة. وتوضح الخطة المعالم الأساسية لمجموعة من الخطوات التي يمكن أن يتخذها مجتمع الوكالات الإنسانية لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسي والتعامل مع احتياجات الناجين. وهذه الخطة ليست مشروعا، ولكنها جزء من الجهود المستمرة في مجتمع الوكالات الإنسانية، وسوف يجري تنقيحها على أساس الخبرة العملية والأنشطة التجريبية في مجموعة مختارة من البلدان والزيارات الميدانية إلى بعض المواقع المضارة.

وشمة إقرار عام بشأن مشكلة الاستغلال والانتهاك الجنسي القائمة في الأزمات

الإنسانية، ويلاحظ أن المشكلة أوسع مما كان متصورا وصيغة التعريف، يصعب التحقيق فيها بطبيعة الحال، ومن ثم استخدم فريق العمل التعريفات التالية بفرض وضع خطة العمل:

■ **الانتهاك الجنسي:** هو أي اعتداء فعلي أو التهديد باعتداء ذي طبيعة جنسية بالقوة أو في ظل ظروف غير متكافئة أو قسرية، بما في ذلك الملامسة بطريقة غير لائقة.

■ **الاستغلال الجنسي:** هو أي انتهاك لوضع الضعف أو القوة غير المتكافئة أو للثقة لتحقيق مآرب جنسية، بما في ذلك الانتفاع بصورة مالية أو اجتماعية أو سياسية من استقلال الآخرين جنسيا.

■ **العاملين في مجال المعونات الإنسانية:** يتضمنون كل العاملين لدى الوكالات الإنسانية، سواء الموظفين على المستوى الدولي أو الوطني، أو العاملين بصفة رسمية أو غير رسمية من مجتمع المستفيدين للقيام بأنشطة تلك الوكالة.

وتتطلب خطة العمل أعضاء اللجنة الدائمة للتسيق بين الوكالات بانتخاب مجموعة من الإجراءات في العديد من المجالات الرئيسية، مثل سلوك العاملين والتدريب ومعايير المنفيين وآليات تقديم المعونات والمساعدات للناجين من الاستغلال والانتهاك الجنسي.

ويجب على كل وكالات المعونات الإنسانية أن تعرف بوضوح مبادئ ومعايير السلوك التي تريد من العاملين بها مراعاتها. وقد تم تعديد هذه المبادئ الأساسية فيما يتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسي في النقاط التالية^٢:

■ **يمنع الاستغلال والانتهاك الجنسي من جانب العاملين في مجال المساعدات الإنسانية فعلا من أفعال سوء المعير والسلوك الفادح، ومن ثم سببا لإنهاء الخدمة.**

■ **يحرم ممارسة أي نشاط جنسي مع الأطفال (أي الأشخاص دون الثامنة عشرة) بصرف**

التعليم: حماية حقوق الأطفال النازحين

بقلم: سويها مهالينغام

اليونيسيف مساحات للأطفال في مخيمات النازحين المحليين في ليبيريا لتسهيل عملية تقديم الخدمات بصورة مركزة للأطفال وخلق الإحساس بالأمان ومساعدة فوضي الصراع. وقد تحقق ذلك من طريق تخصيص ملجأ آمن في مخيمات النزوح وتوفير مجموعة من الخدمات مثل الرعاية المبكرة للطفولة والتغذية والتعليم والدعم النفسي والتعليم الأولي، وتمكن الأمهات في هذه المساحات من رعاية أطفالهن الرضع في أماكن، كما يستطيع الأطفال أن يلتقوا ليلهموا ويتعلموا. وقد تم توفير تجهيزات الطوارئ الخاصة بالمعلمين، وقدمت اليونيسيف برنامجاً «المدرسة المصغرة» وتم توفير الأقاليم الرصاص والكتب والأوراق والكتابة والأدوات المساعدة للتعليم المتكامل. كما تم تدريب المعلمين والمدرسات من الأهالي النازحين للمساعدة في تنظيم التعليم المدرسي والرعاية الصحية. ويعتبر العنصر الأساسي في نجاح مساحات

يعمل صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وشركاؤه لخدمة مجتمعات النازحين بتقديم المساعدات المادية والحماية، عملاً بالاتفاقية الدولية لحقوق الطفل وغيرها من الصكوك القانونية الدولية. فقد ثبت أن التعليم أداة قيمة في إطار هذه الجهود لأنه لا يؤدي إلى توعية الأطفال بحقوقهم وحسب، ولكنه يفتح لهم الطريق للمشاركة في ترجمة هذه الحقوق إلى حقيقة واقعة أيضاً.

بيانات عن الأطفال الملحقين بالمدارس لرصد حركة التجنيد ومنعها. كما يند التعليم عنصراً ضرورياً للنجاح في نزح السلاح وترويج الجهود وبرامج إشراك الأطفال من جديد في الحياة الاجتماعية. ويعتبر الذهاب إلى المدرسة عنصراً رادعاً لإعادة التجنيد لأنه يوفر الاستقرار، ويضع الأساس لإعادة إشراك الأطفال في المجتمعات من خلال توفير فرص التعليم التكيفي والتدريب المهني.

إن التعليم يجب أن يكون جزءاً أساسياً في عملية وضع البرامج والتخطيط للتعامل مع النزوح، ويجب بذل كل جهد ممكن لإنشاء البرامج التعليمية أو إعادة العمل بها فوراً. وفي الأسابيع الأولى من مواقف الطوارئ يمكن أن يكون التعليم نوعاً من «السبب المنظم وحسب، بحيث يعطي الأطفال إحساساً بالبناء المنتظم والروتين اليومي، ويمكن عندهم استغلال أي ماوى متاح كفضاء مؤقت حيث يشترك الطفل في الأنشطة المنظمة - تحت شجرة أو في خيمة أو في كهف مثلاً، لكن التعليم في ظل الطوارئ يجب ألا يأخذ صورة التداوير المؤقتة وحسب، إذ ينبغي تصميمه بحيث يتطور ويتوسع ليتمثل في نظام تعليمي يكتب له البقاء على الدوام.

ويمكن أن يوفر التعليم الدعم والتوجيه الذي يحتاجه الأطفال ليتقوا الصعاب والمخاطر في مجتمعاتهم، من خلال تعلم مهارات القراءة والكتابة والتعامل مع الطوارئ. وفي هذا الصدد تقوم اليونيسيف بدعم جهود توعية الأطفال النازحين بخصوص الأنعام الأرضية والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعصابات المتكلمة بالمرأة وحقوق الطفل والمهارات اللازمة للحياة. كما تستخدم المدارس كقطعة انطلاق نحو وضع البرامج النفسية الاجتماعية، بل إنها تعد عنصراً أساسياً في إعداد هذه البرامج.

ويمكن أن تساعد المدارس في متابعة وضع الأطفال النازحين ضماناً لمرعاة حقوقهم. فالنزوح يصعب من الحصول على المعلومات الخاصة ببدء حصول الأطفال على الخدمات الأساسية أو العكس، وهو ما يحد من قدرة عديد خصوصاً للجماعات النازحة في أماكن جديدة غير المجتمعات، فمن الممكن أن يحتفظ المعلمون في المدارس بسجل عن احتياجات تلاميذهم وأن يعملوا على فرزهم لتعيين الأطفال المحتاجين لأي نوع خاص من الرعاية، كما تستطيع المدارس أن تراعي احتياجات التغذية بتقديم الوجبات للتلاميذ.

مساحات الأطفال في ليبيريا تعتبر مساحات الأطفال مفهومًا جديدًا طرئاً في حياة الأطفال النازحين وأمهاتهم، وقد أنشئت هذه المساحات أول مرة عام ١٩٩٩ لتقديم الرعاية المتكاملة للأطفال في مخيمات اللاجئين الأكراد، ونجحت في التكيف لخدمة احتياجات الأطفال المضارين من الحرب في أنجولا وتيمور الشرقية وغينيا وأخيراً ليبيريا.

ويساعد التعليم أيضاً على حماية الأطفال من التجنيد كعسكريين عن طريق المناهج التي تعلمهم حل الصراع دون اللجوء إلى العنف وتشجعهم على بناء السلام. لكن المدارس نفسها قد تكون أهدافاً محتملة لأنشطة التجنيد التي تقوم بها الجماعات المسلحة؛ لذلك يجب اتخاذ التدابير اللازمة لمنع تسييس المدارس، وضمان قيام التعليم المدرسي بدور في وضع حد لظروف العنف والانتقام. وفي بعض البلدان، تحتفظ اليونيسيف بقواعد

فقد لوحظ في الأزمان التي تعقب نزوح أعداد كبيرة من الناس أن توصيل المساعدات الإنسانية إليهم يصبح محفوفاً بالصعاب في أغلب الأحوال. لذلك أنشأت

يعتبر العنصر الأساسي في نجاح مساحات الأطفال هو التشجيع على مشاركة الأطفال وأهالي المجتمعات المحلية

الأطفال هو التشجيع على مشاركة الأطفال وأهالي المجتمعات المحلية، إذ أن المساحات تهيئ إطاراً للجهود المنسقة التي يشترك فيها زعماء المجتمع المحلي والآباء والمعلمين والأطفال، وتتوسع على ضمان حق الأطفال في البقاء والنمو والمشاركة والصحة.

التثقيف من أجل التوعية بالأنعام الأرضية في إريتريا

تعتبر الأنعام الأرضية خطراً شديداً يهدد الأطفال النازحين إلى أراضٍ مجهولة. ويتعرض الأطفال للخطر بوجه خاص عندما يهيئون على وجوههم في الحقول والطرق المجاورة بحثاً عن الحطب أو الماء أو عن مكان يلعبون فيه وحسب، فقد لا يلاحظون اللافتات التحذيرية الموضوعة حول المناطق المزروعة بالأنعام، وقد يدفعهم فضولهم الفريزي إلى اقتحام الأنعام والمقدورات التي لم تفجر والتي تكون أحياناً ملوثة ومسممة بشكل لافت للنظر.

وفي إريتريا، اشتركت اليونيسيف مع مجموعة من المنظمات الدولية غير الحكومية في التوعية بأخطار الأنعام المجتمعات النازحة والمنظمات المدنية لها في جاش بركة وديوب، وقامت الوكالة الإريتريّة بإزالة الأنعام بتدريس العديد من



التعليم... ليس من الممكن تأجيله حتى ينتهي الصراع

والصحة العامة
لتوفير خدمات المياه
للمخيم، ليس هذا
فحسب ولكنه
استخدمه أيضاً
لكفالة حقوق
النازحين^١.

وجدير بالذكر أن
التعليم يمكن أن يمنع
الفتيات قدر كبيراً
من الثقة والاعتراف
بالتنمر، كما يمكن أن
يكسبن المعرفة
المعلية بشأن الصحة
العامة والمراعية
الصحية ويزيد من
فرصتهن في السعي
لاكتساب الرزق، بينما

يقل من إمكانية
تعرضهن للاستغلال،
ولكن على الرغم من
هذه الفوائد فمن
المقدر أن فتاة واحدة
فقط من كل عشر
فتيات لا جنات لتلتحق
بالفصول الدراسية.

وهو معدل أقل كثيراً من معدل التحاق الفتيات
بالتعليم؛ فغالباً ما تظل الفتيات في المنزل
للقا بالآباء والمعلمين، وقد يهين أبائهن
على سلامتهن في سهرهن إلى الفصل
الدراسي والعودة منه، وإذا لم يكن الآباء
قادرين على إرسال كل أطفالهم إلى المدرسة
فالأحتمال الأكبر هو اعتماد الفتيات، كما أن
بعض الممارسات الثقافية مثل الزواج المبكر
قد تقف عيقة في طريق تعليم البنات، ولذلك
يجب أن تتعامل البرامج التعليمية مع هذه
الأمر الباعثة على التفاهل، وأن تخلق بيئة
تشجع على مشاركة الفتيات.

خاتمة

يمكن الاستفادة من الطوارئ في إدخال مناهج
وطرق تعليمية جديدة وإصلاح المقررات
الدراسية حتى يسهم التعليم في حماية
الأطفال النازحين ودعم العدالة الاجتماعية
وحقوق الإنسان. ويعتبر رصد البرامج
وتقييمها أمراً ضرورياً لتحليل آثارها وضمان
دمج احتياجات الحماية في العملية التعليمية
في ظروف الطوارئ، ومن هذه الاحتياجات
الدعم النفسي والتوعية بشأن الأنظمة الأرضية
والوقاية من فيروس نقص المناعة
البشرية/الإيدز وحقوق الطفل ومهارات
الحياة الأساسية. ويجب أن يكون التعليم
ركيزة من ركائز عملية إعداد البرامج من أجل
الأطفال النازحين، وليس من الممكن تأجيله

الفرق ونهيتها
للتوعية بأخطار

اليونيسيف. وقد أتاحت هذه الجهود الفرصة
لإجراء المزيد من التدريب وإنشاء فرق
إقليمية من الممارسين من الأهالي. كما تجري
حالياً مباحثات مع وكالة إزالة الألغام للبدء
في إجراء مشروع مدرسي للتوعية بمسألة
الألغام. ومن الجهود البارزة أيضاً في مجال
التوعية بأخطار الألغام إشراك فرق الأطفال
المسرحية للقيام بدور نشط في هذا الصدد،
فتم تكليف فرقة مسرحية المسرحية
للأطفال بالطواف بالمجتمعات المحلية في
إريتريا للتوعية بالألغام الأرضية. وتكمن قوة
هذا النموذج في أنه يقوم على منهج متعدد
الجوانب، فالرسالة التي يرغب في توصيلها
لا تتنقل من خلال ورشات العمل التي تنظمها
فرق التوعية بالألغام وحسب، ولكنها تدخل
أيضاً ضمن التعليم المدرسي النظامي وتأخذ
شكلاً تفاعلياً جذاباً من خلال الأعمال
المسرحية^٢.

تمكين الفتيات النازحات من خلال التعليم

تأخذ مشكلة النزوح صورة أكثر تعقيداً
بالنسبة للفتيات؛ لأنهن معرضات على وجه
الخصوص لخطر الاتهام والاستغلال
والعنف الجنسي، ولأن التوترات والضغوط
السائدة في مجتمعات اللاجئين تزيد من
احتمالات تعرضهن للعنف المنزلي، وقد يكون
سوء تخطيط المجتمعات سبباً في إيجاد
مساحات منزلة وغير آمنة تتعرض فيها
الفتيات لخطر الاغتصاب. وقد تضطر
الفتيات اللائي فقدن آباءهن إلى رعاية
أخوتهن الصغار وإعالتهم، وقد يضطرهن
الفقر الشديد وقلة الفرص الاقتصادية إلى
العمل بالدعارة ويجهلن معرضات للانتهاك
حتى على أيدي المسؤولين عن الحماية.

وفي أثناء توزيع أدوات الصحة العامة في
أحد معسكرات النازحين الداخليين في
البحرين اكتشفت فرقة اليونيسيف المسؤولة
عن المياه والصحة العامة أن الكثرات من
النساء والفتيات لا يعرفن حتى المبادئ
الأساسية للقراءة والكتابة ولا مهارات الحياة
الأساسية. فبدأت اليونيسيف وشبكة
للمنظمات النسائية غير الحكومية في
التعامل مع هذه القضية بوضع برنامج
تجريبى لتعليم أوليات القراءة والكتابة، وتم
توفير خدمات معو الأمية والمهارات
الأساسية للحياة من أجل النساء والفتيات
الصغيرات في المخيم، واستعان المشروع
بالممارسات التقليدية واستخدم الموارد
التعليمية غير التقليدية التي أعدها برنامج
اليونيسيف للتعليم. وتعد هذه القضية
نموذجاً للمنهج القائم على الحقوق في إعداد
البرامج، وهو ما استخدمه فريق المياه

حتى ينهي الصراع. كما يمكن أن يساعد
التعليم على تحقيق الاستقرار في بلد يعيش
حالة من الصراع. فني خضم الأزمة الأفغانية
مؤخراً نجحت حملة «العودة للدراسة» في
إعادة مليون ونصف المليون من الأطفال إلى
المدرسة في عام ٢٠٠٢، كما أحدث تغييراً
في النظام التعليمي وأمنشته بعد أن كان
محظوراً على البنات لمناولة طويلة^٣.

إن التعليم يمكن أن يعيد الأمل والمرونة
لِلنازحين الذين فقدوا بيوتهم وممتلكاتهم،
وأن يوفر لهم الأدوات الضرورية اللازمة لبناء
مجتمع أكثر أمناً وعدالة.

سويا مهالينغام برفع اليونيسيف
بسريلانكا.

عنوان البريد الإلكتروني:
smahalingam@unicef.org

١ انظر: www.unicef.org/crc/crc.htm

٢ انظر: www.unicef.org/media/newsnotes/02n2505b.htm

٣ المزيد من التفاصيل انظر

www.supply.unicef.dk/emergencies/schools.htm

٤ المزيد من التفاصيل من برنامج اليونيسيف في إريتريا انظر:

www.unicef.org/emerg/Country/Eritrea/011212.PDF

٥ المزيد من التفاصيل من برنامج اليونيسيف في الصومال

انظر: www.unicef.org/somalil

٦ للاطلاع على مزيد من التفاصيل انظر نشرة اليونيسيف

العامة بالباكستان، www.unicef.org/noteswordby/

www.unicef.org/pakistan-poly2002.pdf

ما الذي يجب أن يتعلمه الأطفال؟

بحث لمحتوى التعليم أثناء الأزمات

بقلم: سوزان نيكولا

تقدّم الحالات الطارئة الفرصة للتأثير فيما يتعلمه الأطفال أو تغييره بحيث يصبح أكثر صلة بحياتهم اليومية.

لا يستطيع الأطفال الوصول مطلقاً إلى تجارب التعليم المنظمة في كثير من أوضاع الأزمات، وفي أوضاع أخرى، عندما يكون التعليم المدرسي ملائماً، تُطرح أسئلة تتعلّق فيما إذا كان التعليم ذا صلة أو شاملاً، وفي كلتا الحالتين ثمة قرارات تتخذ بشأن ما يتعلّمه الأطفال وكيفية تعليمهم، فالأزمة تُغيّر البيئة بطريقة تصبح معها الأساليب الجديدة ملحة والطرق الجديدة لتدريس الموضوعات القديمة ضرورية لكي تكون فعالة، ويُفترض أن يساعد إدخال محتوى تعليمي أو مراجعة المحتوى الموجود بالفضل الطلاب في أن يعيشوا بصورة أفضل في الظروف المتغيرة ويتأقلموا فردياً واجتماعياً وينبؤوا المهارات اللازمة لتعلّم وتواصل طيلة العمر.

ما الذي يجب أن يتضمّنه التعليم؟

غالباً ما يكون هناك في الحالة الطارئة إحساس بأن إجراء تغييرات فيما يتعلّم الأطفال أمر ضروري، لكن قبل تطوير المواد الجديدة أو إجراء تغييرات محدّدة على المنهاج، يجب أن يكون لدى المرء إحساس بما هو ضروري لكي يهرّفه الأطفال - لا بسبب الحالة الطارئة فحسب وإنما من أجل حياتهم ككل أيضاً. وإذا ذلك فقط يمكن تقييم ما إذا كانت المدارس تستطيع توفير المجال الكامل للمحتوى التعليمي أو إذا كانت البدائل خارج المدرسة ضرورية.

١ - مهارات البقاء: تعلّم الحياة. مهارات البقاء جزء لا يتجزأ من التعليم في أوضاع الطوارئ. يجب أن يتمكن الأطفال من الوصول إلى المعرفة والمهارات الضرورية التي تمكّنهم من التعامل مع الطوارئ. في الأوضاع المستقرّة، يتعلّم الأطفال عادة الجوانب الأساسية للبقاء من الأهل، والأزمة تترك الأهل دون المعرفة أو القدرة على مواصلة ذلك الدور، وفي الحالات الطارئة تزداد موضوعات مثل السلامة والصحة والبيئة إلحاحاً.

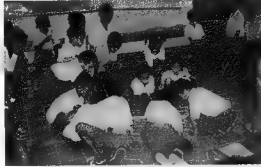
٢ - المهارات التنموية: تعلّم أن تكون، يجب ألا يكون التعليم عن البقاء فحسب في أحسن الأحوال، والأهداف الأكاديمية فحسب، فمهارات التنمية الفردية والاجتماعية لا تقلّ أهميّة.

ويمكن أن تساهم فرص التعليم البنيوي في إحساس الأطفال بأنفسهم وتعاليمهم مع المجتمع. وجود ثابت واحد على الأقل في حياة يومية ملينة بالتمثيل يمكن أن يساعد الأطفال في مواصلة النمو على الصعيد الفردي والاجتماعي على السواء. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق إدخال محتوى موضوع معين مثل حل الصراع أو وحي حقوق الإنسان أو النشاطات الاجتماعية. ويمكن أن يعني على نحو بديل تعليم موضوعات أخرى بطريقة تشدّد على الاتصال وتشجع على التفاعل الإيجابي للمجموعات وتتيح للأطفال التعامل مع التأثيرات الماعليّة للزّمة.

٣ - المهارات الأكاديمية: تعلّم التعلّم لا يمكن تجاهل المهارات الأكاديمية الأساسية التي تعلّم بطريقة تساعد الأطفال على تعلّم التعلّم، في أثناء الأزمات. فالأزمات غالباً ما تؤثر الأطفال من الناحية الأكاديمية، إمّا لأنهم يواجهون انعدام تجارب التعليم المنظم لفترة من الوقت وإمّا لأنّ التعليم يتقطع باستمرار. ويُعتبر تعلّم القراءة والكتابة والحساب فضلاً عن موضوعات مثل التاريخ والعلوم والفنون أمراً حيوياً لاستقلالية الفرد وكفايته الذاتية. ويمكن أن تكون فرص التركيز على الموضوعات التقليدية والتقدم فيها إحدى آليات الدعم النفسي الاجتماعي حيث توفر إحساساً بالحالة السوية وفرصاً للإنجاز.

ما الذي يجعل التعلّم فعّالاً؟

إنّ الأساليب المستخدمة لتقلّ المعارف الجديدة إلى الأطفال لها أهميّة حاسمة. وتضمّ الجوانب الأساسية:



SCUK Indonesia, West Timor Education Project

١ - أن يكون مركزاً على الطفل

التعليم والتعلّم المتركّز على الأطفال يجعل تقدّم كلّ طفل فرد جزءاً لا يتجزأ من التجربة التعليمية. ويكون التركيز على ما يتعلّمه الأطفال لا على ما يُدرّسه الأساتذة. وتفاعلب الأساليب المتركّزة على الطفل الأطفال ككل - مهارات البقاء والتنمية الفردية والتفاعل الاجتماعي والتعلّم الأكاديمي.

٢ - التعلّم من خلال النشاطات

يكون التعلّم فعّالاً عندما يستطيع الطفل العمل على ما تعلّمه. ويجب أن يربط التعليم معارف موضوع معين ومهاراته بكفاءة استخدامهما. فالخلف عن ظهر قلب ليس كافياً. وفي حين أن التعليم يجب أن يشمل النظري بشكل أكيد، فإنّه يجب أن يشغل المتعلّم في الاستخدام العملي لنشاط معين أو النهج بأنّ الأطفال عندما يلمعون فإنهم يشغلون في الغالب في نشاط جاد مصمّم لتعلّم شيء يريدون معرفته أو فهمه.

لا يمكن تجاهل المهارات الأكاديمية الأساسية... في أثناء الأزمات

٣ - البيئة والإبداع على السواء

يجب أن يقدم التعليم في بيئة تتحقّق التوقّعات للأساتذة والطلاب على السواء. وذلك مهمّ بوجه خاصّ أثناء الطوارئ عندما يبدو العالم خارجاً عن السيطرة. وفي هذه البيئة، يتوقّف إحساس الطفل بالأمان على يقينية الروتين وافتته. غير أن البنى لا تمنّي أنها مساوية للتصّلب بالضرورة، كما أن إعطاء الأطفال مجالاً للتعبير أمر لا يقلّ أهميّة.

مسائل للدراسة

١- إدخال تغييرات على المحتوى
ربما يحتاج المنهج القائم إلى إجراء تغييرات أثناء الأزمة أو بعدها لجعله ذا صلة بالأطفال في الظروف الجديدة. وعندما يكون المنهج القائم ضيقاً أو جامداً، كونه هذه فرصة لتوسيع الوعي بالاحتياجات التعليمية الأخرى. فتحويل المنهج الدراسي عملية بطيئة تتطلب التعاون مع الموظفين الحكوميين وتبيل موافقتهم. وفي بعض الأحيان يكون من الممكن العمل مع المدارس لتكييف مناهجها الدراسي أو إدخال موضوعات جديدة عليه. لكن غالباً ما لا يمكن ذلك، ويجب التعامل مع المسائل الملحة للأطفال من خلال التلمّح خارج المدرسة.

٢- المنهج الدراسي للبلد الأصلي مقابل المنهج الدراسي للبلد المضيف
مواد الصف الدراسي المألوفة والأساندة المألوفة يوفرّون إحساساً بالأمان والهوية للأطفال النازحين. وبالنسبة للأطفال اللاجئين، يجب أن يكون المنهج الدراسي المستخدم هو منهج البلد الأصلي من الناحية المثالية. لذلك يشجّع العودة إلى الديار ويسهل إعادة الاندماج متى وصلوا إلى هناك. وفي حالات اللجوء المطول، قد تسهل وزارات التربية التحول من منهج دراسي إلى

آخر وبخاصّةً للذين ينوون الالتحاق بمدارس ثانوية والثالثة. وقد يكون بالإمكان ترتيب مصادقة البلد الأصلي على المقررات التي أُكملت في البلد المضيف رغم صعوبة ذلك.

٣- لغة التعليم

اللغة المستخدمة في الدراسة هي واحدة من أهم جوانب التعليم. فهي تؤثر على نوعية التعليم وغالباً ما تتشعّب خطاباً سياسياً في أوقات الأزمات. فالدراسة في اللغة الأم مهمة جداً للأطفال الصغار إذ إنّها تساعد في فهم المادة التي يسمعون إلى تعلّمها والاحتفاظ باستخدام اللغة. وحيث يتعدّد استخدام اللغة الأم يجب إيجاد وسائل أخرى لضمان استيعاب الأطفال (أي أهل يتقنون لغتين ويكتفهم العمل كمساعدين في الصف الدراسي).

إنّ اللغة الأم للأقليات الإثنية، وهي مجموعة تتأثّر في الغالب بالصراع، نادراً ما تكون لغة المجتمع الأساسي، وسواء كانوا في بلدهم الأصلي أم لا جيئين في بلد مُضيف، فمن المرجح أن يستخدم هؤلاء الأطفال لغة ثانية في معظم ما يتعلّمونه. وعلى غرار إنشاء المنهج الدراسي، يجب أن يمدّ انتقاء اللغة، قدر الإمكان، للأطفال بطرق عدة - تسهيل اندماج الأطفال في المجتمع من حوله من خلال التزوّد الطويل الأمد مع ترك الأبواب

مفتوحة لعودة الأسر. ونظراً لأنّ لغة الدراسة تثير كثيراً من المسائل، فإنّ أفضل السياسات للانتقاء هي التي تضع أولويات لرغبات المجتمعات المنتمية نفسها.

إطار لتعلّم الأطفال المتأثرين
بالحالات الطارئة

لقد طوّر صندوق الطفولة أداة لتوجيه القرارات بشأن محتوى التعلّم ضمن نطاق عمله، لكي تُستخدم عند دعم نُظم التعليم في الدولة وعند العمل مع نشاطات التعليم خارج المدرسة. وهذه الأداة التي أعدت أصلاً لأشخاص اجتماع التعليم الإقليمي في جنوبي ووسط آسيا، لا تزال تخضع للتعديلات المتواصلة من خلال استخدام برامج البلدان المختلفة.

إنّ إطار التعليم للأطفال المتأثرين بالحالات الطارئة يهدف إلى العمل كنقطة انطلاق وهو عام بشكل مُعمّد لكي يمكن تبنيّه بحيث يلائم كثيراً من السياقات. وتستند الرزمة على شريعة حقوق الأطفال بدعوها إلى التعليم الأساسي الشامل، وهو يركّز على مشاركة الأطفال. وتدعو هذه الأداة إلى قابلية تطبيق التعليم على الحياة الواقعية وتشجّع على استخدام نهج مختلفة للتعليم والتعلّم.

مهارات التعلّم: تعلّم العيش حيث تعيش

الموضوع	الغاية
تدابير السلامة	فهم المخاطر في البيئة المباشرة والتحكّن من تطبيق استراتيجيات البقاء، (يمكن أن يشمل ذلك الوعي للاغلام الأرضية وأمان الأسلحة الصغيرة والعيش في المخيمات والصحة الشخصية وتعزيز الصحة العامة).
المهارات المهنية	الحصول على المهارات المهنية العمليّة التي تمكّن من إعادة بناء المنازل وسبل الرزق، إلى جانب المهارات الاقتصادية الملائمة وفهم إعداد الميزانيات والتسويق ومؤسسات العمال الصغيرة
الترويج الصحي	فهم القضايا الصحية الأساسية وقضايا البقاء، وتطوير المهارات العمليّة وتنفيذ استراتيجيات الحد من المخاطر الصحيّة ✓ صحة المجتمع ✓ الترويج لصحة الفرد والأسرة والمجتمع ورفاهته وتحسينها ✓ الصحة التناسلية ✓ تسهيل الخيار القائم على المعرفة استناداً إلى مخاطر فيروس العوز المناعي البشري/الإيدز وغيره. ✓ النظافة العامة البيئية
تحليل السياق وفهمه	القدرة على التعامل الإيجابي مع مسائل النظافة العامة الشخصية والبيئية التي تشمل المياه الملائمة وتعزيز الصحة العامة وممارسات التحفّض من النفايات ومصادرها
فهم الوحدة عند الاختلاف	استيعاب الأطفال تأثيرات كارثة أو صراع ما، وما الذي يجري حوله وكيف يؤثر ذلك على حياتهم وعلى أسرهم وعلى مجتمعاتهم.
التربية البيئية	التعرّف على أوجه الشبه واحتدام التنوع بين الناس من ثقافات وديانات وأعراف ومجموعات سياسية مختلفة.
العناية بتقديم الرعاية	تمكين الأطفال من معرفة التأثيرات المباشرة للكارثة أو الصراع على البيئة واستيعابها، فضلاً عن تأثير النشاطات الإنسانية تمكين الرعاية وتنشيجهم (الأطفال والشباب والبالغين في الأسرة والمجتمع) على القيام بدور تفاعلي في رعاية الأطفال وتطوّرهم عاطفياً وعقلياً ودينياً واجتماعياً.

المهارات التطورية: تعلم ان تكون

مهارات التعلم: تعلم التعلم

برنامج التعليم الاضطراري الذي تنظمه «لجنة الإنقاذ الدولي» للأطفال والمراهقين الشيشان

بقلم: ريكا وينشروب وتيريسا شيتشيك، وويندي سميث وجيليان دان

على مدى العقد المنصرم ركز المشاركون في الأنشطة الإنسانية اهتمامهم ومواردهم على التطوير التربوي باعتباره نوعاً محدداً من التدخل يهدف إلى التخفيف من وطأة بعض الكروب البدنية والنفسية التي تصيب الأطفال أثناء الحرب.

تتمتع لجنة الإنقاذ الدولي بخبرة واسعة في هذا الميدان حيث قامت بإدارة ٤٠ برنامجاً تربوياً في ٢٠ بلداً من البلدان التي شهدت صراعات على مدار السنوات الثلاث الماضية. ورغم ذلك فلم تكن تجرى أي أبحاث ذات بال للثبوت من افتراضاتنا بشأن السبل التي من خلالها يساعد التدخل التربوي الأطفال في أوقات الأزمات. وتركز هذه المقالة على النتائج الأولية لمشروع بحثي يدور حول دور البرنامج التعليمي الاضطراري الذي تنظمه لجنة الإنقاذ الدولي، في التكيف النفسي الاجتماعي للمراهقين الشيشان الذين نزحوا إلى إنغوشيا بسبب الصراع^١.

أعلنت جمهورية الشيشان استقلالها عن الاتحاد الروسي عام ١٩٩١، وأدى القتال الحضاري الذي بدأ في الفترة بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٦، ثم تجدد عام ١٩٩٩، إلى تدمير جانب كبير من الشيشان، ووقع خسائر بشرية فادحة، ونزوح جماعي للمكان، حيث فر ما

برهان

يتراوح بين ١٥٠ ألفاً و١٨٥ ألفاً من الشيشان - ٤٥ في المائة منهم دون الثامنة عشرة - لاثنتين بجمهورية إنغوشيا المجاورة. ويميش معظم الشيشان الذين استقر بهم المقام في إنغوشيا وسط المجتمعات المضيفة، ولو أن بعضهم يعيشون في المخيمات أو في مستوطنات لتقائية تقع في أراضٍ خالية أو هجورة. ويمثل النازحون من الشيشان نحو نصف عدد سكان إنغوشيا في الوقت الحالي، الأمر الذي يقلل كامل البنية التحتية العامة في إنغوشيا، ولا يستطيع نظام التعليم إلا أن يستوعب نسبة صغيرة من الشيشان النازحين. ولا يتجاوز عدد الشيشان النازحين المسجلين حالياً في المدارس الإنغوشية ١٠ آلاف تلميذ؛ أما الغالبية العظمى من الأطفال والشباب النازحين فليس أمامهم أي فرص تعليمية على الإطلاق. وقد بدأت «لجنة الإنقاذ الدولي» برنامجها التعليمي الاضطراري في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٠ بأنشطة تعليمية وترفيهية غير نظامية في ١١ من المستوطنات المتناحرة؛ وكان الهدف منها هو تقديم أنشطة

منظمة للأعداد الكبيرة من الأطفال والشباب النازحين، وبناء قدرات مجتمع النازحين للاستجابة لاحتياجات أمتهم. وأثناء المرحلة الأولى، قدم البرنامج تمويلًا لتأمين الموارد التعليمية والمكان اللازم للمدارس المؤقتة، وتدريب المدرسين الشيشان النازحين على كيفية التصدي للتحديات المعقدة المتمثلة في العمل بموارد شحيحة وفي فضول دراسية مكثفة ومتعددة الأعمار، وتقديم أنشطة ترفيهية مثل المجموعات المسرحية من مختلف المخيمات، وتشجيع التفاعلات الشبابية، ومشاركة الآباء في تخطيط البرامج وتنفيذها.

وفي مستهل البرنامج، شرعت «الوحدة المعنية بالأطفال المتضررين من الصراع المسلح» في «لجنة الإنقاذ الدولي»، بالتعاون مع أحد الباحثين من مدرسة الصحة العامة بجامعة هارفارد^٢، في دراسة طويلة الأثر البرنامج على المراهقين الشيشان، وهي واحدة من الدراسات العديدة التي تجري حالياً في إطار برامج «لجنة الإنقاذ الدولي»، والتي ترمي إلى التثبت بصورة أفضل مما إذا كان بمقدور المنظمات الخارجية أن تلهض بدور في زيادة هياكل الدعم الاجتماعي وتعزيز التكيف النفسي الاجتماعي للأطفال والشباب المتضررين من الصراع. وتوزج فيها يلي نتائج المرحلة الأولى من المشروع البحثي الذي أجري مع الشباب الشيشاني؛

هل يستطيع التعليم الاضطراري تعزيز التكيف النفسي الاجتماعي؟

لقد أظهرت الدراسات السابقة أن الأطفال المتضررين من الحرب يستفيدون فعلاً من التدخل على المستوى الفردي؛ أما عمليات التدخل لتقديم الدعم الاجتماعي على مستوى المجتمع المحلي، مثل برامج التعليم الاضطراري، ودورها في التخفيف من وطأة الصدمة النفسية الناجمة عن ويلات الحرب، فلم تخضع للدراسة بصورة محددة. وكان محور الدراسة التي أجريت هو تقييم برنامج التعليم الاضطراري الذي قدمته «لجنة الإنقاذ الدولي» للوقوف على مدى مساهمته، أو قصوره، في إحراز أهداف نفسية اجتماعية من قبيل تعزيز الدعم الاجتماعي للشباب الشيشاني، وتخفيف صور الإجهاد



لهم في الوقت ذاته توتراً نفسياً ناجماً عن طلبهم غير الرسمي، ففي بادئ الأمر كانت المدارس التي تدعمها «لجنة الإنقاذ الدولي» لا تكد تبتدي أي اهتمام بتوزيع التلاميذ على صفوف دراسية لأن الكثير من التلاميذ كانوا متخزين في تعليمهم المدرسي، وكانت الصفوف والمواد الدراسية لا تزال شحيحة، وكان المدرسون بحاجة للتدريب، والبرنامج بحاجة للتطبيق مع وزارة التربية والتعليم الإنقباضية، مما يضمن إمكانية الالتحاق مستقبلًا في نظام التعليم الرسمي واعتماد المستويات التعليمية. ونظرًا لنقص المعلمين المدربين للتدريس في أكثر من مادة، فقد تمتزج تدريس جميع المواد، وكان العديد من الفصول الدراسية يضم تلاميذ من مختلف الأعمار والمستويات الدراسية، مما يجعل الاختراخ التوري في التعليم الرسمي أمراً في منتهى الصعوبة. ورغم أن الطابع الرسمي للبرنامج قد نشأ في مراحله الأولى، إلى حد كبير، عن رغبة مفهومة في أن يشعر الأطفال بالأمان والراحة، فقد شعر الشباب

أن البرنامج كان في الواقع «غير طبيعي»، وهو الأمر الذي سبب نوعاً من التوتر النفسي لدى اليافعين إذ جاء متناقضاً لرغبة الكثيرين منهم في أن يكون تعليمهم شريعياً وسوياً. وقد تلهف التلاميذ المراهقون لأوضاع التعليم المدرسي الرسمي وفرض الاختبار التي أضفى عليها المسؤولون التعليميون المعلنون طابعاً شريعياً. وقد أصبح برنامج التعليم غير الرسمي وكأنه شعار مميز للشيشان التاريخيين، وقد شعروا بكانهم يحملون حياة «غير سيئة» أو «غير طبيعية» في عالم آخر موافق، وذلك لأنهم لا يتلقون ما يمتدونه تعليمًا مدرسياً «نظامياً».

تيوه الأسرة مكان الصدارة

أظهرت البيانات المستخدمة في قياس العلاقة بين عوامل الإجهاد والتوتر وسائل الدعم والمساعدة التي حدها المشاركون أن أهم عامل يخفف من الكرب الانقباضية والسلوكية التي يتعرض لها المراهقون هو مدى ارتباطهم بأسرهم؛ فكلماً قوي شعور المراهقين بوجود صلات وثيقة قائمة على المودة والحنان والاحترام بينهم وبين أسرهم، تتصمت مصيبتهم النفسية. كما أظهرت البيانات أن المراهقين اعتبروا علاقاتهم بأقربانهم ومجتمعهم المحلي أمراً مرتبطاً بتحصن مصيبتهم النفسية. وهذه العوامل، وإن كانت تنحصر إلى الأهمية الإحصائية التي يتمتع بها عامل الارتباط الأسري، إلا أنها أظهرت ميلاً نحو تخفيف الكرب النفسية.

النتائج المتعلقة بالتخطيط لمشاريع التعليم في حالات الطوارئ

تؤكد النتائج المستخلصة من المرحلة الأولى من المشروع افتراضاتنا العامة بشأن دور

والشفاء الناجم عن التشرد والتزوح.

ولدى وصولهم إلى المستوطنات، كان الكثير من الشباب قد فقدوا منازلهم وشعورهم بأن هناك مكاناً، يمكنهم العودة إليه؛ وعندما تسكوا عن أهم شيء للشباب في الوقت الحالي، تحدث الكثيرون منهم عن أهمية وجود مكان، يمكنهم يتخذونه مستقراً لهم أثناء هذه الفترة الانتقالية.

أهمية المكان

تشير النتائج الأولية إلى أن الشباب الشيشاني يرون أن البرنامج التعليمي مفيد من حيث أنه يساعد الشباب على العودة إلى دراستهم، فضلاً عن أنه يتيح للأطفال مكاناً آمنًا يطمئنون إليه، وحيرواً انفعالياً يصرفون فيه أفكارهم نحو اهتماماتهم تناسب سنهم. ولا يشعر المراهقون أن الشباب بحاجة إلى مكان «ينسون فيه الحرب وهموماء»

فحسب، وإنما هم أيضاً بحاجة إلى مكان يتسنى فيه «فهم» مشاكلهم وهمومهم. وقد توثقت العلاقات بين المدرسين والقيادات الشيشانية والزلاء في البرنامج التعليمي، من حيث كونه مصدرًا مكاناً لتقديم المساعدة والمعلومات للأطفال عندما لا يتسنى لأبائهم قضاء أي وقت معهم. بل إن البرنامج التعليمي ينظر إليه باعتباره مجالاً يتيح للأطفال الاتصال بالأخريين، والحصول على الدعم الاجتماعي، ويمتصهم الأمل في استئناف مستقبل أفضل. وقد تحدث الكثير من اليافعين عن فرصة الدراسة بأي شكل من الأشكال باعتبارها وسيلة لتحسين احتمالات تحقيق السلام والنجاح في جيلهم. وحتى مستوى المنطقة بأسرها. كما تحدث المراهقون بوجه عام عن رغبتهم في التقلب على ويلات الحرب، وفي أن تمنح لهم مستقبلاً فرص النجاح والتماء.

أهمية فرص القيادة

تصف القيادات الشيشانية في البرنامج التعليمي بعضاً من أقوى الأدلة على الفوائد التنموية التي تعود على الشباب من وراء البرنامج؛ إذ يرى هؤلاء المراهقون أن مشاركتهم في الأدوار القيادية في برنامج التعليم الاضطرابي قد أثرت على شعورهم بأنفسهم وقراراتهم على مساعدة الآخرين، وأوضح العديد من القيادات الشيشانية أن هذه التجربة كان لها أثر على تقاطعهم مع الآخرين، وعلى أفكارهم بشأن خياراتهم المهنية مستقبلاً.

الحاجة للتحويل إلى التعليم الرسمي بأسرع ما يمكن

لا شك في أن البرنامج التعليمي كان مصدرًا للدعم الاجتماعي للمراهقين، غير أنه سبب

النفسي والاجتماعي التي تعرضوا لها^٧. وقد جمعت بيانات نوعية وكيفية في المواقع التي بدأ فيها برنامج «لجنة الإنقاذ الدولي» لتوه، وفي المواقع التي كان فيها البرنامج التعليمي جازياً منذ ما يتراوح بين سبعة وأمانية أشهر. وقيست في إطار هذه الدراسة صور الإجهاد الانقباضية والسلوكية لدى المراهقين المشاركين، والعوامل التي تساهم في هذا الإجهاد، بالإضافة إلى عوامل وقائية من قبيل الدعم الاجتماعي من العلاقات والأصدقاء وأطراف أخرى مهمة، وإدراكهم لمدى «التراكم» مع غيرهم، أي التقارب والرعاية والتعاطف المشترك، والاحترام السائد في العلاقات بينهم وبين عائلاتهم وأقربانهم وسائر أفراد المجتمع المحلي، ورويتهم للبرنامج التعليمي.

يدرك اليافعون الشيشان ... أن عليهم أن يشبوا ويبلغوا أشدهم بسرعة

عوامل الإجهاد المتعددة

في الوقت الذي أجريت فيه هذه الدراسة، كان المراهقون الشيشان يعانون من العديد من العوامل الانقباضية والنفسية التي جعلتهم عرضة للخطر، ووقعت حجر عثرة أمام عملية شفاؤهم؛ ويتحدث هؤلاء المراهقون عن ضرورات حياتهم اليومية، وشظف العيش في المعيمات أو المباني المهجورة، وشبح النفاذ والدواء والمواد التعليمية، والتلق على الآباء، ويصف هؤلاء الأشخاص ما يكاد يونه من الدل والهوان حيث اضطررتهم الظروف للحياة كالمسؤول، وإتاتوا عاجزين عن تحقيق أسمل رغباتهم، وهي «الحياة كسائر الشباب»، والمشاركة في الألعاب البسيطة، أو الأنشطة المدرسية، أو الأنشطة التي تجري على مصعد المجتمع المحلي، ويحدث هؤلاء المراهقون صعوبة بالغة في الحياة كمتكسوبي، في إنشوتيا، ويتلذذهم شعور أن شعور بالامتنان تجاه السكان الإغترش الذين احتضنهم واكرموا وقادتهم، وشعور بالإحباط لأنهم كثيراً ما يتعرضون للسخرية أو المضايقات من جانب الشيشان المحليين أو السلطات. وقد ذكر البعض أنهم «عاطلون» ويضيقون الوقت، وكان الأولى أن يكونوا «مستفيين بعمل ما» أو أن يسموا لكسب الرزق وإعالة أسرهم. ويدرك اليافعون الشيشان كيف تعطلت حياتهم، وكيف بات لزاماً عليهم أن يشبوا ويبلغوا أشدهم بسرعة.

وقد أوضحت الأبحاث أن من العسير على الكثير من الشباب التمتع بصحة أنراهم من اليافعين في مثل هذه الأجواء المشحونة بالانقباضات التي تسود بعض المستوطنات؛ فقبل بدء البرنامج حاول الشباب تنظيم أنفسهم، ولكنهم واجهوا مقاومة من الكبار الذين ساءهم أن يروا الشباب يستمتعون بأي وسيلة من وسائل اللهو والترفيه وسط السمر

١ استمراسل نشاط لجنة الإنقاذ الدولي في الشيشان ولتوشيا وجه عام انظر
www.ihrc.org / where/index.cfm?showLocationID=12

٢ يقوم بتحويل هذا المشروع برنامج مايكروسوفت
والهجرة القسرية ومؤسسة مهابان تري فاوندیشن.

٣ هذه المرحلة من الدراسة تتسأل إلى نظريات وسامع البحث النوعي الذي يتركز فيه الاهتمام على وصف التهم المحلي للمبررات والتعارب، والمصادر الممكنة للتصريح الشخصي والخراج. وهذا النوع مفيد خاصة بالتحقيق في ظروف تتسم بالتعريف الشخصي، حيث يساعد بالتحقق من المبررات والتعارب المحلية الأصلية على ما سواء بدلاً من أن يكون مفيداً تقييداً صارماً بطريقة خارجية

٤ للحصول على معلومات كاملة عن نتائج المرحلة الأولى من المشروع، يرجى الاتصال بتريسا تشيخيك على العنوان التالي:
tstichic@hsph.harvard.edu

مكتون صابر يستدعي استمراسل في في المركز الثقافي للصحة الإنقاذ الدولي، نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩١

Photo: IRC

وساق، ومن المزمع إصدار النتائج الكاملة للدراسة عما قريب^١.

ريبيكا وينشروب هي أخصائية في البرنامج التعليمي، في وحدة الأطفال المتضررين من الحرب، التابعة للجنة الإنقاذ الدولي، (www.theirc.org)؛ عنوان بريدها الإلكتروني: Rebecca@theIRC.org
ووندي سميث هي المستشار الفني التعليمي بالوحدة؛ وعنوان بريدها الإلكتروني: wendy@theirc.org
وجيليان دان هي منسقة الاستجابة الطارئة بوحدة الاستجابة الطارئة في لجنة الإنقاذ الدولي؛ وعنوان بريدها الإلكتروني: gilliland@theirc.org
وتيريسا تشيخيك هي باحثة مستقلة بمدرسة الصحة العامة في جامعة هارفارد؛ وعنوان بريدها الإلكتروني: tstichic@hsph.harvard.edu

ملاحظة للمحررين: للحصول على مزيد من المعلومات الحديثة بشأن النزوح وقضايا حقوق الإنسان في الشيشان (حيث نزح نحو ثلث تعداد السكان عن ديارهم داخل وطنهم)، أرجع لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان، على العنوان التالي:
www.hrw.org / campaigns / russia / chechnya
أو، انظر أيضاً:
Medecins du Monde على الموقع التالي:
www.reliefweb.int / library / documents / 2002 / mdm-chech-31jul.pdf

تشيد في مدرسة لجنة الإنقاذ الدولي، شتلا الكبير، تشرين الأول ٢٠٠١.

المبادرات التعليمية في تلبية احتياجات الأطفال المتضررين من الحرب عن طريق مساعدة المجتمعات المحلية على إنشاء هياكل للدم الاجتماعي تركز على التوافق النفسي للناجين في الوقت الذي تسمح فيه باستمرار التعليم، كما تشير الأبحاث إلى استراتيجيات منهجية محددة ينبغي الأخذ بها، مع تسليم الضوء على الحاجة لهيئات إنسانية تعمل في ميدان التعليم الاضطرابي، وذلك لتحقيق ما يلي:

- دعم البرامج التي لا تقتصر نشاطها على استهداف الشرباب على نحو فردي، إدراك دور الارتباط بالأسرة، والأقران، والمجتمع المحلي في الصحة النفسية للشباب المتضررين من الحرب وقدرتهم على التكيف والتوافق.
- تشجيع الآباء والأسرة الممتدة على المشاركة في التعليم من خلال مجموعات المناقشة التي تضم الأسرة والتلاميذ والمعلمين، أو الأنشطة الصحية المدرسية، أو اللجان التعليمية بالمجتمع المحلي.
- التعاون من البداية مع السلطات المحلية بهدف التحقق من اعتماد السلطات التعليمية المحلية لتعليم الطلاب وتدريب المعلمين.
- التحول، كلما أمكن، من الطابع غير الرسمي اللازم للتدخل الفوري إلى البرامج التعليمية الرسمية.
- استكشاف الترتيبات الجماعية لرعاية الطفل بهدف زيادة الفرص المتاحة للآباء والتلاميذ للمشاركة في البرامج التعليمية.
- تخصيص المزيد من الموارد لدراسة آثار التعليم في حالات الطوارئ والأزمات بمستوى البرامج التعليمية.

البرنامج الحالي للجنة الإنقاذ الدولي، في إنغوشيا

لقد أثمرت الجهود المبكرة التي بذلتها لجنة الإنقاذ الدولي، من أجل التسريع إلى التعليم الرسمي عن قيام وزارة التربية والتعليم الإنغوشية الحالية باعتماد التعليم في المدارس التابعة للجنة. وقد تطور البرنامج التعليمي حالياً ليشمل طائفة واسعة من الأنشطة الثقافية، والتربية المهنية، والتعليم المعجل، وإعادة بناء المدارس في الشيشان، وتجري المرحلة الثانية من المشروع البحثي على قدم



التكامل لا التفرقة: تجربة صفار اللاجئين في المدارس البريطانية

بقلم: راشيل هيك

«جئت إلى هنا من الحرب، فكان لا بد أن نترك بلادنا والا قتلنا. وعندما قدما إلى هنا ساعدتني المدرسة على الإحساس بالثقة...»

تشير البحوث السابقة إلى أن تجربة الأطفال اللاجئين في المدارس يمكن أن تحدث فرقا حقيقيا في قدرتهم على الاستقرار واستعادة الإحساس بالانتماء. وحيث أن الحكومة البريطانية تقترح تدابير للإبعاد طائفي اللجوء عن التيار الرئيسي للمعملية التعليمية ليعتبرا تعليما منفصلا^١ فإننا الآن في لحظة مؤنسة جدا للتفكير في دور المدارس في حياة صفار اللاجئين.

تستند هذه المقالة إلى نتائج مشروع بحثي^٢ يركز على تجربة صفار اللاجئين في مدرستين ثانويتين في لندن ورويتهم للعوامل التي ساعدتهم على الاستقرار والتقدم في مدارسهم، وقد تم في هذا الإطار إجراء مقابلات مع ١٥ تلميذا (من الصومال وكوسوفا وأثيوبيا وكولومبيا وقبرص التركية وإيرلندا وتركيا والعراق)، ومع كبار المسؤولين بالمدرستين على مدى ستة أشهر.

تحدث التلاميذ عن فقد الأهل والمكان والممتلكات في آن واحد. وكان أحدهم قد اهتمق عن أمه وهو في الثامنة ولم يلتق بها ثانية على مدى خمس سنوات. وكان الأطفال الذين يعيشون مع أبويهم يبدون الأكثر استقرارا، أما الآخرون فيعيشون مع أحد الأبوين فقط، أو مع أقرانهم أو في رعاية الخدمات الاجتماعية. وكان ثلث من أجريت معهم مقابلات يعرفون على وجه التأكيد أن أحد أبويهم قد قتل، أو يشكون في ذلك. وتحدث الآخرون عن التلاميذ عن استمرار إحساسهم بعدم الشعور باليقين.

«إننا لا نعرف حتى ما حدث لأبي وللباقين. اعتقد أننا نعرف أنهم قتلوا... نعرف أنهم قتلوا والناس يحاولون أن يقولوا لنا إنهم لم يقتلوا، لكنهم قتلوا. والآن ها نحن نتنظر.»

وربط أحد الصفار بين تجربته في فقد أسرته وبين أمه في أن يقلع ويعيق طموحاته؛ فالمدرسة بالنسبة له تمثل محورا للارتكاز والمعلمون مصدررا للدعم العاطفي.

وأعرب كل التلاميذ عن طموحات كبيرة وعن الأمل في الوصول إلى مرحلة الجامعة عندما يتخرجون من المدرسة.

وأشار التلاميذ إلى عدد من العوامل التي ساعدتهم على الاستقرار والبدء في الإنجاز وسط نظام يعد غالبا مختلفا كل الاختلاف عما عهدهم. وتبين من ذلك وجود عناصر محاور هامة.

المعلمون المتخصصون

ذكر جميع التلاميذ أهمية وجود معلمين مختصين قادرين على مساعدتهم لنفويا وعلى التغاطب معهم بلغةهم الأصلية، وأهمية أن يفهم المعلمون كيفية التعامل مع الاحتياجات التعليمية الخاصة لمساعدتهم على الاستقرار.

«إنهم (آري المعلمين) يساعدون التلاميذ ويوفرهم على المكان وقد ساعدوني، وكان هناك معلم من الصومال يترجم الدروس، وهو ما يعد في غاية الفائدة.»

وقال التلاميذ الذين يعانون من صعوبات إن زيادة الاستماعة بالتواصل بين المعلم وكل تلميذ على حدة يمكن أن يساعدهم كثيرا. وأشاروا إلى أهمية زيادة العون فيما يتعلق بمهارات اللغة الإنجليزية.

الأصدقاء

قال معظم التلاميذ إن وجود زملاء بالمدرسة من موطنهم الأصلي يجعلهم يشعرون بالارتياح على التور. كما ذكر كثيرون منهم أهمية الاختلاط والتلاميذ الذين ينتمون لثقافات متعددة. وقال جميعهم إن لهم أصدقاء الآن في المدرسة.

«في البداية كان المعلمون هم الذي يساعدوني على التعلم، ثم أحد أصدقائي الإنجليزي، نعم، لقد كان أقرب أصدقائي هو الذي يساعدني في اللغة الإنجليزية، ويساعدني على بذل أفضل ما عندي.»

«عندما أردت أن نتحدث عن كيفية الاستقرار في المدرسة، أقول لو كان لك أصدقاء من أبناء ثقافتك فتدرك سيمعيب عليك أن تستقر وتقيم الطبيعة الإنجليزية لأنها مختلفة. أما بين أناس ينتمون لثقافات مختلفة فإنك تعلم أكثر ويستقر بك المقام.»

موقف المدرسة إجمالا، من اللاجئين

أشار كل التلاميذ إلى التأثير الإيجابي لموقف المدرسة إجمالا حيال القضايا التي تؤثر على اللاجئين. فالتلاميذ الذين استمعاوا تحديد هويتهم كلاجئين وشعروا بأن تجربتهم وأسقاماتهم تحظى بالتقدير استمعاوا أن يكتسبوا الإحساس بالانتماء أسرع من غيرهم. وفي إحدى المدرستين، حيث تم إدراج الموضوعات التي تؤثر على اللاجئين ضمن المناهج، أسهمت المناقشات الدورية حول قضايا اللجوء في مساعدة التلاميذ على التوصل إلى فهم أفضل للإسهامات الإيجابية التي يقدمها صفار اللاجئين للحياة البريطانية. أما المدرسة التي لا توجد فيها هذه السياسات فلم يكن لدى الصفار بها الإحساس بأن تجاربهم يهتم بها أحد بنفس الطريقة؛ ولذلك فإنهم يشعرون بأنهم على الهامش.

وحدد التلاميذ عددا من القضايا التي يمكن أن تجعلهم يشعرون بالاستقرار والنجاح إذا تعامل معها مجتمع المدرسة كما ينبغي.

المضايقات

في إحدى المدرستين يشعر التلاميذ بالحيرة في مناقش تجاربهم، ويعتقدون أن التلاميذ الآخرين والمعلمين يقدرون ذلك، ومن ثم تكونت في نفوسهم مشاعر إيجابية تجاه كونهم لاجئين وقدرتهم على الإسهام في المدرسة بفضل تجاربهم ومهاراتهم الخاصة. وأشار هؤلاء إلى أن المضايقات عموما غير مقبولة، وأنها إذا حدث فإنهم على ثقة من أنهم يستطيعون مناقشتها مع المعلمين.

أما في المدرسة الأخرى فقد قال معظم التلاميذ إنهم لا يشعرون بالارتياح عندما يشار إليهم على أنهم لاجئون، وإنهم لا يستطيعون مناقشة مسألة هزراهم والحديث

عن خلفياتهم في المدرسة بسهولة. ويشعر هؤلاء التلاميذ بأنهم عرضة للمضايقات بسبب لهجاتهم وانتمائاتهم العرقية، وهو الوضع الذي يزداد صعوبة بسبب إدراكهم أن مدرستهم لا تتعامل بحزم مع هذه المضايقات.

« عندما جئت إلى هنا في البداية كان الأمر صعباً علي، فقد كان الأولاد الآخرون يقولون إنني غبي وإن لهجتي غريبة. وكان الأمر كله يتركز حول اللهجة. واعتقد أنهم كانوا يحاولون أن يحبطوني لأنني جئت مكان مختلف. »

ب. مواقف المعلمين

تحدث التلاميذ مع كلا المدرستين على الصعوبات المتعلقة بمعلمين يهينهم يشربونهم غير مفيدتين و/أو غير منصفين. ويشعر التلاميذ بالاستياء خصوصاً من عدم استماع المعلمين لهم ومن معاملتهم لهم معاملة غير عادلة، بينما أعربوا عن تقديرهم للمعلمين الذين يقررون بصعوبة التأقلم مع مجموعة المواد التي يدرسونها، وأوصعوا أنهم يشعرون بالضيق والهمالة عندما لا يستطيعون أن يفهموا ما يحدث في الفصل فيضطربون لسؤال المعلم لمساعدتهم. وقال جميع التلاميذ إنه من الضروري أن يستمع المعلمون كأفراد ومجتمع المدرسة ككل

للأطفال اللاتجيين وإنه من الضروري أن تأخذ همومهم مأخذ الجد. وتحدث البعض على وجه التحديد عن المعلمين الذين يرونهم عصمرون وحثوا المدرسة على أخذ بواعث قلقهم على محمل الجد.

ج. الروابط مع الوطن

قال جميع التلاميذ إن أبويهم ورجالهم يشعرون بالترحاب في مدرستهم وإن الأغلبية يحضرون اجتماعات الآباء المسائية. وهذا أمر هام للتلاميذ يجعلهم يشعرون بأنهم جزء من مدرستهم. وقال معظم التلاميذ إن السبب الرئيسي الذي يجعل آباءهم يشعرون بالترحاب وفهم المدرسة هو تعاون المعلمين.

« المعلمون طيبون وودودون مع أمي، وفي كل فصل دراسي يحضرون مترجماً في اجتماع الآباء. »

وتوضح من الحديث مع التلاميذ أن المدرسة عندما تطبق سياسات تعزيز التواصل مع الآباء فإن التلاميذ يشعرون بدرجة أكبر من المشاعر الإيجابية والقدرة على اعتبار أنفسهم جزءاً من مدرستهم. كما أنهم يشعرون بوضوح أن المدرسة أعطتهم هم وأسهم الفرصة للمشاركة في المجتمع الواسع في بلد جديد. وتوحي بعض الأقوال التي جاءت من بعض الصغار بأن أسرهم تستفيد كذلك من علاقتها بالمدرسة.

تعليمات أخيرة

إن التشريع المقترح في المملكة المتحدة لتعليم أطفال اللاجئين تعليمًا منفصلاً يقوض المكاسب التي حققها صفار اللاتجيين في مدارس النبار الرئيسي التي تقدم لهم الدعم بصورة مناسبة. ومن المؤكد أنه من مصلحة صفار اللاتجيين كأفراد ومن مصلحة المجتمع البريطاني ككل أن يساعد التعليم المدرسي النظامي على تطوير القدرات والفهم لتعليم كل أطفالنا.

ويجري الآن رفع الاحتياجات القانونية على هذا المقترح.

لا لا يعامل الشخص المقيم في دار للضيافة معاملة الفرد من مكان المنطقة التابعة للمملكة التعليمية المحلية «

(مشروع قانون الجنسية واللجوء

والهجرة لعام ٢٠٠٢)

والتمييز من معارضته من جانب الكثيرين في العقل التربوي والثقافي ومنظمات دعم اللاجئين^١. أما إذا تم تمرير تشريع يقضي بإنشاء نظام تعليمي يستبعد هؤلاء التلاميذ ضيوف يفصل الصفار وأسرههم بالفصل عن مجتمعاتهم، وسيفقدون الفرص غير الرسمية لتعلم الإنجليزية وتحسين فهمهم للمجتمع البريطاني. وكما قال الصفار الذين أجريت المقابلات معهم فإن ذلك سوف يعوقهم ويعطل اندماجهم في المجتمع. وتبين تجربة التلاميذ في هاتين المدرستين أن الرؤية الواقعية تفرض تقديم الدعم التعليمي والمادي المناسب في إطار مدارس النبار التعليمي الرئيسي.

واشيل هيك باحثة اجتماعية ومحاورة بجامعة ميدلسيكس.
عنوان البريد الإلكتروني:
rachel.hek@virgin.net

١. هـ. واند-جورجيس، من كياتشي، ١، جيلي، إعطاء أطفال وشباب اللاجئين التعليم المدرسة للتبرير تجربة أطفال وشباب اللاجئين عن الخدمات المحلية، وحدة كادمن للخدمات الأسرة، ١٩٩٨، ج. روتر واد، ج. جوت (محررين) تعليم اللاجئين رسم خريطة العقل التعليمي، ترونات، ١٩٩٨، ج. روتر دعم أعمال اللاجئين في بريطانيا في القرن الحادي والعشرين، مجموعة من المختلئ الأسبوعية لندن، فريتنام ٢٠٠١.

٢. مشروع قانون الجنسية واللجوء والهجرة لعام ٢٠٠٢، انظر: www.parliament.the-stationery-office.co.uk/pa/200102/cmhills/119/2002119.pdf من ٢٢-٢١.

٣. مشروع يشي أجريته وإجلى هيك (السل الاجتماعي) ود روزماري سولز (السياسات الاجتماعية) بجامعة ميدلسيكس، يتولى من ميزانية يعمد التشريع الإقليمي بجامعة ميدلسيكس

٤. المزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى موقع مجلس اللاجئين www.refugeeconline.org.uk/supportus/campaign/camp007.htm

تلميذة في مدرسة ثانوية في ماسكو تقدمت بطلب اللجوء، المملكة المتحدة



ما بعد المشاورات: دعم المشاورين المستمرة من جانب المراهقين



باحثون مرافقين
يشملون مهارات
الاتصال، سيراليون

في سيراليون على الإطلاق. فمادة ما نتسلم طلب حصول على معلومات ونُبغغ بضرورة تجميع الشباب والقيام بالمتابعة والتسليم. ومتى طرحنا تساؤلات عن الإجراءات أو قدمنا اقتراحات فإنها لا تقابل بصدر رحب. وفي العادة عندما نقوم بإجراء البحوث فإن الجهة التي تكلفنا بها لا تتصل بنا مرة أخرى مطلقاً.

إن القول للشباب «ستعطىكم الدعم الذي تحتاجون إليه، على أن تقرروا أنتم ما هو مهم لكم، وما يصلح لكم، وأن تقولوا أنتم أموركم المالية»، وما إلى ذلك، يعد بمثابة تغيير ثوري. فالمرافقون يهرون بمرحلة من مراحل النمو يسوقون فيها هويتهم ويستمدون بهمة للدخول إلى مرحلة البلوغ؛ فيحتاجون إلى اتخاذ إجراءات بأنفسهم، والكثير من المراهقين المضارين من الحرب تلقى على عاتقهم أدوار البالغين قبل الأوان، فيمبجعون جنوداً وأمهات وآباء وأرباب أسر وأزواج وزوجات وعائلين أساسيين وغير ذلك في ظل

في عام ٢٠٠٠ شرعت اللجنة النسائية للاجنات وأطفال اللاجئين في «سلسلة رياعية من الدراسات الاستكشافية القائمة على المشاركة، حول المراهقين المضارين من الصراعات المسلحة».

في كل موقع من المواقع المختارة كشفت لنا المراهقون بصورة ثابتة عن المحدودية الشديد في فرص المشاركة في عملية صنع القرار التي يسيطر عليها البالغون. وحتى عندما نتاح لهم الفرصة، خصوصاً في عمليات الإغاثة الإنسانية، فإن طبيعة المشاركة غالباً ما لا تمتد إلى استشارة الشباب أو الاستعانة بهم لتنفيذ رغبات وأهداف الكبار المحددة مسلفاً.

استمعنا إلى نجولو كاتا، القيادي الشاب الذي ينسق دراسة بحثية في سيراليون بالاشتراك مع مجموعة من الشباب، والذي قال إن هذا المنهج جديد تماماً، ولم يتم تطبيقه من قبل

لكني نتقدم معنى هذه المجموعة من المصطلحات ونوضح كيف تطوّر الفكرة على بحوث مكثفة وجهود الدعوة من إعداد وتنفيذ المراهقين بأنفسهم. أجرينا مقابلات مع عدد من الشباب من كوسوفا في عام ٢٠٠٠، وأوغندا الشمالية في ٢٠٠١ وسيراليون في ٢٠٠٠. وكنا حول مدى اهتمامهم بالمشاركة. وكنا نتوقع أن ينزعج الشباب لأننا لم نتمكن من إنشاء برامج يعتمد بها المراهقين بعد انتهاء البحث، لكن المدهش أنهم فوجئوا أساساً بأننا نطلب منهم تولي إدارة مشروع يركز على الاهتمامات التي يحددها بأنفسهم.

التي سنتقيها وما يرتبط بها من جهود التسوية إلى دعم كل هذه المقاصد.

وهي كل موقع من المواقع الميدانية، قام فريقان للبحث بالعمل في مكانين مختلفين من البلد، وتضمن كل فريق حوالي ٢٦-٢٨ مراهقاً وسعى إلى تنمية قدراتهم في مستشاري البحوث البالغين. وكان تنسيق العمل يجري من خلال مجموعة تنسيق شبابية، بفضل أن تنضم منظمة شبابية محلية غير حكومية أو جماعة شبابية محلية، وقامت اللجنة التأسيسية وغيرها من الجماعات أو المنظمات المهمة في المنطقة بمساعدة الفرق في عملها وتقديم المشورة لها.

وتتراوح أعمار الباحثين بين العاشرة و١٩ عاماً، ونصنفهم من الفئات ونصنفهم من الفئات، ويكونون مجموعة متنوعة من تجارب المراهقة، ففهمهم المبتدئين المبتدئين والأمهات المراهقات والأيتام والتلاميذ والأطفال الذين لا يذهبون للمدرسة والمعلمون واللاجئون والتأخرون الداخليون والمعمولون وغيرهم، ومعظمهم يعرفون القراءة والكتابة، لكن البعض منهم أميون. وقليل منهم سبق لهم إجراء البحوث، ومعظمهم تعرضوا لتعمل دراستهم الرسمية بسبب الصراخ. وقد تم إجراء جميع جوانب البحث بلغاتهم الأصلية مع توفير الترجمة في حالة الضرورة.

واشترك كل فريق بحثي في دورة تدريبية مدتها ثلاثة أيام طرحت فيها اللجنة التأسيسية سؤالاً محورياً، وهو ما هي المشاكل الأساسية للمراهقين، وما هي الحلول الممكنة، وتعرفت الفرق على مناهج البحث ومهارات التواصل والاستماع وإجراء المقابلات وتكوين الملاحظات وتقديم التقارير الموضوعية التي تتحرى الدقة والتقنيات على كل هذه المهارات، وقضت الفرق وقتاً طويلاً في تصميم دراستها البحثية الخاصة بكل منها، وفي وضع الأسئلة التفصيلية التي توجه إلى أقرانهم وإلى البالغين حول مجموعة من القضايا التي اعتبروها مهمة. ولم تقترح اللجنة التأسيسية أو غيرها من الجهات المحلية المشاركة في إجراء التدريب أي موضوعات أو أسئلة لهم، ولم تسترسل في شرح مفاهيم حقوق الإنسان أو حماية الطفل، ولكن الشباب في كل الأحوال أثاروا عدداً من القضايا التي تعلمي مجموعة كاملة من الحقوق وبواعث القلق، وإن كانوا قد أطلقوا عليها تسميات أخرى. ونصنفهم المنافع التي استخدموها التركيز على المناقشات الجماعية ودراسات الحالة الفردية وكتابة المصحح التي تغطي أكثر عموم المراهقين إحصاءاً. وتضمنت جلسات البحث في آخر الأمر قيام أحد المراهقين بإدارة

الذين يفترض أن يعملوا على مؤازرتهم.

ويأتي ذلك في سياق الاتجاه العام للتطوّر إلى الشعوب والمستفيدة على أنها مستفيدة فحسب، أي إنسان يفترض أن يتفقوا بشيء ما ولكلهم متفصلون ومختلفون قطعاً عن الجهة المانحة. كما يعكس ذلك الوضع الرؤى المختلفة لفهم موضوع حماية الطفل التي تقوم أساساً على حماية البالغين للأطفال، على المكس من المدخل التعاوني الأوسع الذي يقوم على الشباب الذين يفكرون ويعملون بأنفسهم، بحيث لا يصبحون منتفعين من الحماية فحسب، فتجد مثلاً أن المتطوعين في مجتمعات اللاجئين المسؤولين عن متابعة حماية الأطفال ليس فيهم إلا قلة قليلة من الأطفال أو المراهقين، وأن إدخال الأطفال والمراهقين في هذا الميدان يعرضهم للتعطيل، بينما يأخذ البالغون الأولوية عند اتخاذ القرارات الأساسية.

ومن المنتظر أن تجري اللجنة التأسيسية دراسة مقارنة لتحليل النتائج الأساسية في المواقع الأربعة. ويفضل وجود المراهقين والبالغين الذين يتعاونون سوياً في هذا التحليل عن المتوقع أن يتسم بنظرة فاحصة لموضوع مشاركة المراهقين في مختلف مجالات حياة الشباب داخل البيت وخارجه. كما سيحدد التحليل الأنماط السائدة في ممارسات المنظمات لوضع واستخدام المناهج القائمة على المشاركة والتي تركز على المراهقين. ومن أبرز الاتجاهات في هذه المجالات تعزيز بيئات التعلم القائمة على المشاركة والتي تركز على الأطفال والمراهقين، والمشاركة المباشرة للصغار في اقتراح آثار الأسر ولم شملها، وزيادة فرصة المراهقين في حضور المناقشات الخاصة بالسياسات الدولية مثل جلسة الأمم المتحدة الخاصة بالأطفال.

منهج الدراسة الميدانية والدروس المستفادة

تهدف جهود اللجنة التأسيسية المتعلقة بالمراهقين إلى تحسين مستوى المعرفة بأوضاع المراهقين في الصراعات المسلحة، والدعوة لدعم السياسات المتصلة بهذا الموضوع، وزيادة الخدمات والحماية المقدمة لهم في الطوارئ الإنسانية وفي أثناء أنشطة إعادة البناء. وقد بدأت هذه الجهود بدراسة نظرية عنوانها «ملاحظات غير مستقلة: المراهقون المنزليون من الصراعات المسلحة» (٢٠٠٠).^٤ حددت الأنماط والممارسات القائمة في مجال الاستجابات الإنسانية للتعامل مع بواعث القلق في هذا الصدد، وأوضحت الحلول والأفكار اللازمة لتحسين أحوالهم. وتسمى سلسلة الدراسات الرباعية والدراسة المقارنة

قدر محدود جداً من المساندة.^٥ كما أنهم يشكلون جماعات غير رسمية لدعم والتأييد والأندية الرياضية وجماعات توليد الدخل وما إليها.^٦ وفي هذا السياق فإن الاستراتيجيات القائمة على المشاركة، التي يدخل فيها الشباب دون مستوى كبير من السيطرة على المداخلات والتواتج، تصبح ضريباً من العبث والاستهانة بالقرارات.

عدم سريان حق المشاركة

مع الاتفاق ١٩١ دولة حول اتفاقية حقوق الطفل (التي لم يبق سوى دولتان لم تصادقا عليها وهما الولايات المتحدة والصومال)، ومع قيام الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية باستكشاف مناهج لوضع البرامج القائمة على الحقوق وتطويرها واختبارها، أصبحت قضية تنفيذ حق الأطفال في المشاركة (مادة ١٢ من اتفاقية حقوق الطفل) من القضايا الساخنة. وأدت المناهج أو المداخل الجديدة، مثل تقييم المشاركة الريفية، والتخطيط الموجة لخدمة الناس وبعض المداخل المعتمدة على تلخايط بين القرنين والطفل والطفل، إلى دفعة كبيرة في الفهم القائم في أدوات وكالات المنظمات الإنسانية لقيمة إشراك والشعوب المستفيدة، والحاجة إلى ذلك الاشتراك في تدريبات التخطيط والتقييم والمصوح الاجتماعية بالإضافة إلى تنفيذ البرامج. كما وضعت بعض المنظمات والاتحادات، مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والتحالف الدولي «انقذوا الأطفال» و«بنية الإنقاذ الدولية»، مناهج داخلية خاصة للمشاركة من منظور الحقوق. بل إن الحكومات المانحة في بعض الأحيان تشترط أن تكون مشاركة المجتمع المحلي أو المستفيدين مكوناً قابلاً للتقياس في عملية تنفيذ المشروعات.

ولكن على الرغم من بعض الاستثناءات الهامة، فإن النتائج الأولية في المواقع الثلاثة توضح أن هناك محاولات محدودة لإدراج المراهقين في صناعة القرارات الخاصة بالبرامج باعتبارهم شركاء لهم دور

يقول معظم الشباب إنهم يشعرون بالتهميش

واضح على قدم المساواة مع الآخرين، فغالباً ما تكتفي المنظمات بالاستماع إلى عدد من آراء الشباب قبل تنفيذ المشروعات الموجهة لهم. وغالباً ما تضع فرص بناء القدرات التعليمية من خلال تعميق مشاركتهم، الأمر الذي يؤثر في آخر الأمر على دوافع البرامج ومدى صلتها بواقعهم. ويقول معظم الشباب إنهم يشعرون بالتهميش من جانب أولئك

الأخرى ومراحل الاستجابات الإنسانية ومنع الأزمات، وهي دروس تطبق على الفصول الدراسية وعلى غيرها من الأماكن عموماً. وسوف تتضمن الدراسة المقارنة مزيداً من المعلومات عن هذا الجانب.

لنرجو إلى تقارير اللجنة النسائية حول المراهقين يرجى الاطلاع على الموقع التالي: www.womenscommission.org

جين لويكي كبيرة المنسقين بمشروع الأطفال والمراهقين باللجنة النسائية للأجاث وأطفال اللاجئين.
عنوان البريد الإلكتروني: janel@womenscommission.org

على تخطيط أنشطة الدعوة وتنفيذها لتوصيل توصيات الصغار لصناع القرار وغيرهم. وتضمن ذلك سفر بعض الباحثين المنسقين من جانب زملائهم في رحلات داخلية أو دولية.

كما انتقل العديد من الصغار المشاركين في المشروع كباحثين لبدء مشروعات جديدة وتكوين جماعات عاملة من الشباب وإجراء المزيد من جهود الدعوة وتدريب الآخرين وما إلى ذلك. لكن مشاركة الآلاف ممن أجري عليهم البحث انقضت على قضاء بضعة ساعات مع فريق البحث. ولذلك فإذا

لم ترجع فرق البحث إلى المجتمعات المحلية (وقد عادت بالفعل) أو إذا لم تبدأ منظمة من المنظمات في العمل معهم، فإن تأثير مشاركتهم على حياة الأطفال والمراهقين يظل محدوداً. إلا أن صوتهم الجماعي في الوقت نفسه قدم معلومات هامة استخدمت لإحداث تغيير في حياة المهدد من المراهقين.

وإذا كانت دراسات اللجنة النسائية تسم أساماً بأنها دراسات كيفية وتركزت على البحث والدعوة، فإنها تغطي دروساً مفيدة لمن يقومون بكل أنواع التدخل في القطاعات

جلسة مركزة لمدة ساعة ونصف الساعة، بينما يقوم اثنان من المراهقين بتسجيل الملاحظات ويقوم مشرف بالغ بتقديم المساعدة حسب الحاجة. وتبع ذلك تقديم مسح مكتوب، حيث كان كل باحث مرافق مسؤول عن إعداد دراسية حالة من خلال إجراء المقابلات الفردية من لقاء نفسه.

وقام الباحثون بإجراء تطبيقات على هذه الأنشطة خلال التدريب، حيث توقف الباحثون

أن صوتهم الجماعي في الوقت نفسه قدم معلومات هامة

عن السيطرة على أنشطة المراهقين واكتفوا بتقديم المشورة حسب الحاجة. وقام الباحثون بتصميم دتي شيرتات، وبياعات خضراء بحث تصميمية وتحديد الجماعات التي سيتحدثون معها والأماكن التي سيلتقون بها - وهذا الجماعات هي تلاميذ المدارس الابتدائية والثانوية والأمهات المراهقات والمهاجرين السابقين واللجوء وكبار السن والباحثون البسطاء المراهقين وغيرهم. واستغرق البحث الأولي حوالي شهرين وتم تنفيذ كل جوانبه على أيدي الفرق. وكتب كل فريق من الفرق إلى جانب اللجنة النسائية تقارير عن النتائج التي توصلوا إليها، وتماثلتوا

مشاركة المراهقين: بعض الدروس المستفادة

- يعتبر المراهقين مصدراً للدراسات والإبداع والطاقة والحماس وهو مصدر عظيم لا تقدر قيمته، ويتميز المراهقون بأنهم لهم أفكار هامة وقيمة.
- مشاركة المراهقين ضرورية وقابلة للتحقيق، وقد تأخذ صوراً متعددة.
- يستمتع المراهقون بالمشاركة في الأنشطة البناءة ويتعلمون منها، خصوصاً الأنشطة التي يتخذون فيها القرارات، ويتولون فيها القيادة والقيام بإجراءات فعلية، وتؤدي مشاركتهم إلى بناء قدراتهم بطرق مفيدة في حياتهم بعد انتهاء المهام التي يفوضونها في المشروع.
- إذا كانت الإجراءات القائمة على المشاركة يمكن أن تؤدي إلى تمكين الصغار، فمن الممكن أن تؤدي أيضاً إلى زيادة السيطرة عليهم حسب مستوى استشارة المراهقين وقدرتهم على الاختيار - إذ أن المشاركة الكاملة تتجاوز التشاور لتصل إلى فرصة تولي القيادة.
- إشراك الشباب والشابات في أعمال الأبحاث والتقييم يضمنهم في موقع يتولون فيه الدعوة بأنفسهم ويدخلون في حوارات مع المجتمع مستخدمين المعلومات والمعرفة المكتسبة، مما يضفي شرعية على مساهماتهم.
- يمكن للبالغين، ويجب عليهم، دعم مشاركة المراهقين بعدة طرق مهمة مختلفة، تستلزم منهم تعليق هياكل السلطة التي تحدد آراء الكبار ومساهماتهم.
- يؤثر التفاوت في التجارب والمهارات والمفاهيم التي يشارك بها المراهقون إلى الأنشطة - بما في ذلك مفاهيم المراهقين عن أنفسهم - على نوعية مشاركة الصغار وطمعيتها.

١. سيكون هناك موقع رابع في آسيا حيث سيتم إجراء المشروع البشري الرابع القائم على المشاركة.

٢. انظر دكتور حياة أفضل كترين خدمة شباب كوسوا وقدرتهم اللجنة النسائية، ٢٠٠٠، ص ٥١-٥٢؛ وانظر في مواجهة كل الدوافع، النجلاء من العرب على المراهقين، تعزيز حماية المراهقين، الأوغنديين والصوماليين وقدرتهم في شمالي إفريقيا، اللجنة النسائية، ص ٥١.

٣. انظر: www.unicef.org/erc/chr.htm

٤. جين لويكي، «ملاحظات غير مسئلة: المراهقون المشاركون من الصراع المسلح»، اللجنة النسائية للأجاث وأطفال اللاجئين، ٢٠٠٠، ص ٥-٤.

نوادي الأطفال: سبل جديدة للعمل مع الأطفال الذين شردتهم الصراع في سريلانكا

بقلم: جيسون هارت

البرنامج. وقد يكون السبب في ذلك مجموعة من العوامل، من بينها عدم حصول الموظفين على التدريب الملائم والافتراضات الخاصة بحدود قدرات الأطفال. وفي الظروف التي يخلقها الصراع والنزوح من المرجح أن يكون العنف على سلامة الأطفال الدافع وراء النزعة الأبوية بحيث يتولى البالغون المسؤولية كاملة بالتبعية عن الصغار.

ولكن في الأعوام الأخيرة بدأ عدد من وكالات الإغاثة العاملة في أماكن متباعدة مثل ليبيريا، والأراضي الفلسطينية المحتلة، وكوسوفو العمل في أنشطة تقوم على المشاركة مع الأطفال المتأثرين بالصراعات أو التنازحين. وإلى جانب ما توفره اتفاقية حقوق الطفل لهذا العمل من تشجيع، هناك فهم متزايد بين الأكاديميين وممارسي هذا العمل بأن الأطفال ليسوا مجرد ضحايا يتعين حمايتهم أو إعادة تأهيلهم بل هم أيضاً عناصر فاعلة يمكنهم حتى في غمرة أعمال العنف والاضطرابات القيام بدور قيم في مجتمعاتهم. وهضلاً عن ذلك، ثمة إدراك متزايد لقيمة الاشتراك في عمل اجتماعي مهم ضمن مجموعة كوسيلة للارتقاء بنمو الشخصية والشعور بالأهمية

في ظروف الصراع والنزوح التي من شأنها أن تحرمهم من أي دور فعال.

البرامج

في عام ١٩٩٩ شرعت جمعية «أنقذوا الأطفال النرويجية» مع شريكها المحلي دايسكوه (المنظمة الشرقية للاعتماد على النفس ونهضة المجتمع) في تنفيذ مشروع ريادي مع الأطفال في قرية صغيرة اسمها سيفانثيفو في منطقة باتيكالوا. وكان الهدف من المشروع توفير فرصة لصغار القرية للمشاركة في تطوير حياتهم وتطوير المجتمع. وكان من شأنه في الوقت نفسه أن يوفر فرصة للتعلم بالنسبة إلى جمعية «أنقذوا

يقوم هذا المقال على بحوث أجريت في مطلع عام ٢٠٠٢ في منطقتي باتيكالوا وأمبارا بشرق سريلانكا، وهي منطقة ريفية شهدت عقدين من الصراع العرقي.

والاستقلال من جانب القوى المسلحة. ومع ذلك فقد أدت جهود جمعية «أنقذوا الأطفال» وشركائها إلى وضع بعض البرامج الجديدة بالإعجاب التي تولى فيها الأطفال ممن تتراوح أعمارهم بين ١٢ و١٨ عاماً المسؤولية عن أنشطتهم.

مشاركة الأطفال

إن حق الأطفال في المشاركة في جميع القرارات التي تخص حياتهم عنصر أساسي في اتفاقية حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة^١، وهو أمر مضمون عليه صراحة في المادة ١٢. ولكن في حالات الحرب والنزوح لم تنمو منظمات الإغاثة الإنسانية على تشجيع الصغار على المشاركة الكاملة في تصميم، وتطبيق، ومراقبة وتقييم أنشطة

أجبرت فرى باكملها على النزوح، وكانت تلجأ في كثير من الأحيان إلى مناطق لا تبعد إلا بضعة كيلومترات. ومع تراجع حدة القتال أو انتقال ساحته يهود أهالي القرى ليمهدوا بناء منازلهم وحياتهم وسط العنف الذي يستمر من حولهم في كثير من الأحيان.

وقد استمرت جمعية «أنقذوا الأطفال» الترويجية في تقديم نشاطها في شرق سريلانكا طوال الصراع^٢. وسعت الجمعية مع شركائها من المنظمات المحلية إلى إشراك الأطفال في البرامج بدلا من قصر دورهم على تلقي الخدمات والحماية. ولم يكن تحقيق هذا الهدف سهلاً في بيئة متفجرة وغير آمنة حيث كثيراً ما يكون الأطفال بشكل خاص هدفاً للمضايقة، والتجديد القسري،



الأطفال الترويجية» و«إيسكو»، وفرصة لوضع نموذج للعمل مع المجتمعات الريفية الأخرى المتأثرة بالحرب.

وقرية سيفانثيفو نفسها مكان تحدد به الأطفال، فهي جزيرة مساحتها كيلومتر مربع تقع بين قوات الحكومة السريلانكية وجبهة تمور تحرير تاميل إيلاهم. وفي عام ١٩٩٠ نزح سكان القرية، وهم ٢٠٠ أسرة تقريباً، نتيجة للقتال، ولجأ معظم الأهالي إلى مبنى مدرسة في بلدة هالانتشينا في القرية، وعادوا بعد عام ليجدوا منازلهم قد احترقت، ومنذ ذلك الحين تترعرع القرية للقصف، ويترعرع عدد من الأهالي بين فيهم الصغار للماشية والتربص على أيدي بعض العسكريين. وقد عوقت البيئة السياسية غير المستقرة جهود التنمية بشكل واضح، فبعد مرور عشرة أعوام على العودة ما زالت القرية بلا كهرباء وما زالت المرافق الخاصة بالمياه والصرف الصحي محدودة للغاية.

وخلال الزيارات المنتظمة التي كان يقوم بها موظفو «إيسكو» للقرية لتقديم الدعم لمشروع مع الأراذل، بدأوا نقاشات مع المراقبين، وكان الصغار الذين لم يصدوا من قبل فرصة للتعامل مع أئام من خارج مجتمعهم حريصين على التحدث مع الزوار والتعبير لهم عن مشاعر الإحباط بسبب نقص الفرض التعليمية والترفيهية. وحدا هذا بمطالبة «إيسكو» بمساعدة من جمعية «اندقوا» الأطفال الترويجية، على العمل معهم. ومن خلال عدد من حلقات النقاش شجع موظفو إيسكو المراقبين على تحديد احتياجاتهم ذات الأولوية واقتراح سبل تلبيتها، وأنشئت مجموعة رسمية هي «نادي التنمية لأطفال فيفيهاناندا»، ومن بين إنجازات المجموعة حتى الآن:

■ زيادة مراحل التعليم في القرية (كانت تقتصر من قبل على الصفوف من الأول إلى الخامس) لتشمل الصفوف من السادس إلى التاسع، من خلال إنشاء مبنى جديد والحصول على موافقة المدير المحلي للتعليم على توفير مزيد من المدرسين.

■ إعادة تسيير خدمة الحافلات المدرسية بين قرية سيفانثيفو وأقرب بلدة بعد أن كانت قد توقفت بأمر من الحاكم العسكري المحلي. وتحقق ذلك من خلال الجهود التي يبذلها أعضاء النادي بالتعاون مع «إيسكو» واتحاد الجمعيات الأهلية الوطنية.

■ إقامة مبنى لأنشطة النادي لا يقتصر على

توفير مكان للجمعيات، واللعب، والأنشطة الثقافية لأطفال القرية الذين تتراوح أعمارهم بين خمسة أعوام و١٨ عاماً، بل ويضم مكتبة صغيرة ويوفر فرصاً للتدريب المهني موجهة خصيصاً للمتمردين من التعليم.

■ ادخار أموال يفرض دعم النادي وأنشطته في الأجل الطويل من خلال مدخرات أعضاء النادي التي تُضاف إلى ألف دولار فاز بها النادي في مسابقة دولية لأنشطة الصغار.^٢

واليوم صار «نادي التنمية لأطفال فيفيهاناندا» نموذجاً لإبرام المشاركة مع الأطفال في شرق سريلانكا. وشجعت إنجازات هذا النادي جمعية «اندقوا» الأطفال الترويجية، على السعي لإقامة مزيد من المشروعات في قرى أخرى إما بشكل مباشر أو عن طريق شركاء محليين. إلا أن هذا العمل صافد العديد من الصعوبات التي يرتبط بعضها بشكل مباشر بالبيئة السياسية، حيث فرض الجيش السريلانكي قيوداً شديدة على حركة هيئات الإغاثة. فضلاً عن الخوف من التجنيد القسري لموظفين والأطفال على السواء على أيدي «جبهة تمور تحرير تاميل إيلاهم». ومن بين المشاكل الأخرى نقص القدرات أو النقص عند بعض الوكالات المحلية للعمل بهذه الطريقة والمعارضة من جانب أو أفراد المجتمعات المحلية لمشاركة الأطفال.

التقليد والتعصيف

وعلى الرغم من هذه المصاعب ظهرت ثلاثة على الأقل من المشاريع المماثلة منذ ذلك الحين. ومن بين هذه المشاريع ناد أنشاده ويديره صغار تتراوح أعمارهم بين ١٢ و١٨ عاماً في قرية مختلطة يتألف سكانها من المسلمين والتاميل بمنطقة أمبارا حيث استمرت التوترات المتأصلة نتيجة لأعمال العنف الطائفي ونزوح السكان التاميل في مطلع التسعينات. ونُظمت أنشطة مماثلة في قرية سنهالاي على مقربة من منطقة سيطر عليها تمور التاميل وتترعرع لهجماتهم بين الحين والآخر. وشهدت تلك القرية في بعض الفترات قدراً كبيراً من اندماج الأمن فاختار أهلها خلال تلك الفترات الاختباء في غابة قريبة خلال الليل والعودة إلى منازلهم عند طلوع النهار. وقد حقق مشروعان في مناطق تسيطر عليها «جبهة تمور تحرير تاميل إيلاهم» درجات متباينة من النجاح. وتوقف العمل بأحد هذين المشروعين لأسباب أهمها الخشية من التجنيد القسري للأطفال

وموظفي الوكالة. ويشمل المشروع الثاني ثلاثة نواذ مخصصة للأطفال الذين انفصلوا عن أسرهم. وقد أوقفت الوكالة المعنية الأنشطة بشكل مؤقت حينما كانت عملية التجنيد القسري في ذروتها. وخلال هذه الفترة زار العديد من الأعضاء الأكبر سناً ولا سيما الذكور إلى مناطق تسيطر عليها القوات الحكومية. ولكن بمجرد عودة الوضع إلى الهدوء استأنفت الوكالة المحلية عملها.

واستقادت كل من هذه المشاريع الأخيرة من تجربة سيفانثيفو، لكن النشاطات عُدلت بحيث تلائم الظروف المحلية وتلبي الاحتياجات التي حددتها الأطفال. ولذلك ففي القرية المختلطة التي يتألف سكانها من المسلمين والتاميل، على سبيل المثال، كان المراقبون من أعضاء «هريق عمل الأطفال» يركزون جهودهم بوجه خاص على الأنشطة الثقافية والتعليمية وبنوا أوأصر علاقات احترام وثقة متبادلة بين أبناء العرقين اللذين ما زال الانقسام بينهما يفصل بين كثير من الكبار.

وفي أحد الأندية الثلاثة انخاضا بالأطفال الذين انفصلوا عن أسرهم في المنطقة التي تسيطر عليها «جبهة تمور تحرير تاميل إيلاهم» قرر المشاركون دعم أقرانهم الذين يعيشون في بيوت غير قادرة على تلبية حاجاتهم الغذائية الأساسية. فوافق كل عضو على توفير ميسرة بسيطة من الأرز من وجبة اليومية. وفي فترات منتظمة يحضر المشاركون ما مجموعه من أرز إلى اجتماع النادي ويخاطرون ما طفالاً منهم أو من أبناء المجتمع المحلي للترفع لأسرته بالأرز.

ورغم تنوع الأنشطة نفسها بين المشاريع المختلفة فهناك أوجه تماثل فيما يتعلق بدور موظفي الوكالة. وفي جميع الحالات يُوظف واحد أو أكثر من العاملين الميدانيين في العمل مع مجموعات من المراقبين بشكل يومي، وهؤلاء الموظفون هم عمومًا شبان في العشرينات من عمرهم وكثيراً ما يكونون من المناطق المحلية. وقد تلقوا جميعهم تدريباً مكثفاً (من جمعية «اندقوا» الأطفال الترويجية وشركائها) بهدف تزيينهم بوضع الأطفال المتأثرين بالصراع أو النازحين والتحديات اليومية الكثيرة التي يواجهونها. وجرى تدريبهم أيضاً على العمل بأسلوب يشجع ويسهل الأنشطة بدلاً من توجيهها. وهذا أمر غير مألوف إلى حد بعيد في مجتمع يجلب فيه من الأطفال عموماً إطاعة تعليمات الوالدين والمدرسين وزعماء المجتمع المحلي.



الثقة بالنفس التي تمكنهم من التحدث علناً وشعرون براحة أكبر في التعامل مع السلبية.

وبالإضافة إلى الثقة بالنفس أفاد الأطفال أنهم اكتسبوا أيضاً ثقة في كفائهم كمجموعة. وفي كثير من المشاريع قام المشاركون بأنشطة مثل تنظيم حملة ضد تعاطي الكحول أو الإشراف على مناسبة احتفالية في القرية. وفي البداية كان ذلك مثيراً للقلق والشك عندهم، ولكن من خلال تنفيذ خططهم وتحقيق بعض النجاح زادت ثقتهم وشجعهم ذلك على الدخول في تحديات جديدة.

وبالإضافة إلى المتابعون للمشروعات من خارجها الفائدة الجمة التي عادت على المشاركين فيما يتعلق برفاههم على المستوى النفسي والعاطفي، على رغم أن الأطفال لم يشيروا إلى ذلك صراحة. ولم تُجر أي دراسات في سريلانكا توضح بجلاء ما أحدثته البرامج القائمة على المشاركة من تغير في هذا الصدد. إلا أن كل موظفي الوكالات أعربوا عن اقتناعهم بأن تغيرات كبيرة تحققت خلال عمر البرنامج. وقد يعزى هذا في جانب منه إلى قيام هذه البرامج بجمع الأطفال معاً وتسهيل إقامة علاقات وثيقة تقوم على الثقة والتعاون في وضع أدى فيها الصراع والتزوج إلى تفتيت كثير من الروابط الاجتماعية. وعلاوة على ذلك فقد كان للفرصة التي

مجموعة من الطرق التي يستفيدون من خلالها. ففي المقام الأول تقدم البرامج بنجاح واضح، وتشجع الصغار على القيام بعمل إيجابي من أجل تطوير حياتهم ومجتمعاتهم. وعندما مثل المشاركون إن كانوا يفضلون التخلي عن المسؤوليات وترك إدارة النوادي للكبار أصروا على أن هذه فكرة سيئة. وكان من بين ردودهم التعليقات التالية: «لا يمكن الاعتماد دائماً على الكبار»، و«نريد أن نقرر، يمكننا أن نعمل ما يحلو لنا»، وفي نواد أخرى (يديرها الكبار) يأتي الأطفال متأخرين ساعة، وهنا يأتون مبكرين نصف ساعة.

«وفي نواد أخرى (يديرها الكبار) يأتي الأطفال متأخرين ساعة. وهنا يأتون مبكرين نصف ساعة.»

وفي إطار عملهم على مستوى القرية يدعم العاملون الميدانيون نشاط الأطفال بأسلوب هادئ. ويقول بعض المشاركين في مشاريع مختلفة إنهم يقدمون النصح حينما يتعين اتخاذ قرار أو عندما تنشأ مشكلة معينة. ويقول إحدى مجموعات المراقبين إن موظفي الوكالة قد يقومون بدور شبيه بدور الأب، أو المدرس، أو الصديق حسب الموقف واستجابة للاحتياجات المطلوبة. إلا أن المشاركين يتولون بأنفسهم اتخاذ القرار وتنفيذ الخطط.

ومن بين المهام الحيوية الأخرى المنوطة بالموظفين بناء الثقة بين الآباء وغيرهم من الكبار. فهذه الأنشطة لم يسبق لها مثيل في تلك المجتمعات. فالصغار لا يتولون زمام المبادرة وحسب، بل يفعلون ذلك في مجموعات قد لا يقر الكبار في العادة تكوينها لاعتبارات تخص الاختلاف بين التوعين، أو الانتماء العرقي، أو الوضع الاجتماعي. ومن خلال زيارة الآباء وزعماء المجتمع المحلي بانتظام والتحدث معهم بخصوص بواقة حققهم تمكن العاملون الميدانيون من إثارة المجال لمشاركة الصغار وحماية ذلك المشاركة.

فوائد الأنشطة التي تقوم على المشاركة

العمل في مشاريع تقوم على إشراك الصغار بأسلوب هادف ليس بالخيار السهل. فعلى الرغم من أن المشاركين أنفسهم قد يتولون المسؤولية عن قدر كبير من العمل في الإدارة اليومية للأنشطة فهذا لا يخفف عبء العمل والتفقات عن كاهل الوكالة. بل على العكس، بدعم الأنشطة ومراقبتها باستمرار ضروريان لضمان أمن ورفاه المشاركين وهم

يقومون بأنشطة كثيراً ما تشكل تحدياً للوضع القائم. وعلاوة على ذلك يتعين بناء قدرة المشاركين الأكبر سناً على توفير القيادة الفعالة. وينبغي أن يتم ذلك بشكل مطرد ومتواصل من خلال القيام بمبادرات تستهدف تدريبهم.

وحتى يكون الجهد المطلوب مستحقاً لما يبذل فيه من غناء لابد من وجود فوائد واضحة لاتباع مثل هذا الأسلوب. وقد وصفت الصغار المشاركين في المشاريع المختلفة

وبالإضافة إلى الحيوية التي تتبدى في الأنشطة. تشمل فوائد هذا الأسلوب التطور الشخصي للمشاركين. وفي كل المواقع التي جرت زيارتها تحدث المشاركون باستفاضة عن الثقة الكبيرة بالنفس التي اكتسبوها وكذلك الثقة بقدراتهم كنتيجة مباشرة لمشاركتهم. ووصفت البنات على وجه الخصوص الفرصة التي منحتها لياهن الأنشطة للتغلب على الخجل والتقاليد الاجتماعية المقيدة. وقد صرن الآن يمكن

أُتيحت للأطفال لاستكشاف إمكاناتهم وإدراك فاعليتهم كأفراد ومجموعات. أو باختصار تمكينهم. فوائد كبيرة على المستوى النفسي الاجتماعي.

وقد شمرت المجتمعات المحلية بآثار هذه النشاطات بطرق إيجابية عديدة. ففي القرية التي يتألف سكانها من التاميل والمسلمين، على سبيل المثال، تقدم «مجموعة عمل الأطفال» المساعدة للأهالي من المرفقين في

منح الأطفال فرصة حقيقية للمشاركة قد يكون استراتيجية فعالة للغاية.

الجناز وحفلات الزفاف. وفي القرية السنهالية الواقعة على الخطوط الفاصلة يضمن الأطفال لعملية لزراعة الأشجار كي توفر ملجأ ولحماية البيئة المحلية. وإلى جانب إسهمات «نادي التنمية لأطفال فينيها» نادياً المذكورة آنفاً، ينظم الأعضاء أيضاً شهرياً أنشطة شراعات (تلعب مجتمعي)، ويقدمون مرطبات للمشاركة، وينظمون أنشطة ثقافية للترفيه للقرية بأكملها. ويقول ناظر المدرسة المحلية إنه يعتمد على أعضاء النادي في مساهمته في تنظيم الأحداث الرياضية وغير ذلك من الأنشطة الخاصة بتلاميذه، وطلب المشاركين في مشروع الأطفال المتفصلين عن أسرهم في المناطق التي تسقط عليها «جهة نمو تحرير تأهيل إيلام» تدريباً على الإسعافات الأولية. ويصعب النصص للكثير في المنشآت الصحية والقيادات التي تفتقر الوصول إلى المبادرات التابعة للحكومة يريد هؤلاء الأطفال أن يكونوا قادرين على التصدي للحالات الشائعة والخطيرة مثل لدغ الأفاعي، واستجابات الوكالة من خلال دعوة الصليب الأحمر المحلي لتنظيم تدريب على مدى ثلاثة أيام، وهو أول تدريب يجريه لمدرسين تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً. ويحرص المدرسون الآن على وضع المهارات الجديدة التي اكتسبوها في خدمة أطفال القرية.

وهناك دلائل تشير إلى أن هذه الجديدة والروح المجتمعية لدى الأطفال قد تدفع التكيار في اتجاه الأعمال التي تخدم المجتمع. فمثلاً في قرية سيفانثفو أفاد ناظر المدرسة تنمته بأنه قبل إنشاء النادي لم يكن يأتي بانتظام سوى خمسة أو ستة من الآباء إلى اجتماعات «جمعية التنمية الطلابية» التي أنشئت بغرض أن تكون منتدى يمكنهم من خلاله دعم المدرسة وتعليم أبنائهم. ولكن مع بدء نشاط النادي زاد عدد الحضور بشدة.

ويشارك الآن زهاء ١٥٠ من الآباء. لقد أخلى الشعور العام بعدم المبالاة الساحة ليحل محله الاهتمام بالوسائل التي يمكن من خلالها تطوير القرية.

ومن السابق لأوانه أن يمكن بوضوح تبين الشكل المحتمل لتأثير أفراد المجتمع الكبار بأنشطة الأطفال في المشاريع الأخرى. وقد كان أكبر التحديات التي أفاد المشاركون بأنهم واجهوها هو موضوع تعاملي الكحوليات.

ويرغم أن أسباب هذه الظاهرة كثيرة دون شك، فمثلاً

عامل يؤدي فيما يبدو إلى تفاقمها إلى حد بعيد، وهو الصراع نفسه الذي أزهم الكثير من الأرواح ودمر الكثير من المنازل وأسباب الرزق. ولن تكون الإضافة إلى ما تحقق من نجاح أولي، وتمكين الأفراد والمجتمعات من التغلب على القنوط الذي يوجب ظاهرة تعاملي الكحوليات، عملية سريعة أو سهلة. إلا أن المثال الواضح المتمثل في الأطفال الذين تجاوزوا مآلاتهم ونظموا أنفسهم كي يطورو حياتهم وقرامهم لا يد بالتاكيد أن يلهم كبارهم ويشجعهم على المدى الطويل.

ملاحظات ختامية

كانت وكالات الإغاثة الإنسانية الدولية تركز عادة في حالات الصراع والنزوح على حماية الصغار وتقديم الخدمات بنفسها وبالإستعانة بشركائها المحليين. وفي هذا الإطار قد يبدو العمل على تشجيع المشاركة ترفاً أو حتى تشبهاً للجهود. غير أن منح الأطفال فرصة حقيقية للمشاركة قد يكون استراتيجية فعالة للغاية. فالنتيجة لم تقتصر على تعزيز قدرات الصغار على حماية أنفسهم وتطوير أنفسهم وحسب، بل وزيادة ثقتهم في قدرتهم على التصدي للكثير من التحديات التي تترصص لها الحياة في مثل تلك الظروف غير المستقرة.

وفي وقت كتابة هذا التقرير بسود في سريلانكا، وفي وقت إطلاق النار يؤمل أن يقضي إلى سلام آمن. ويرى موظفو الوكالات أنه إذا عاد العنف ومعه المزيد من حالات النزوح فسيفكون الأطفال الذين شاركوا في هذه المشاريع جاهزين للتعامل مع ذلك الخطر وقد يقومون بدور مهم في دعم الأطفال الآخرين ومجتمعاتهم. وتشير الدلائل التي تسددها هذه المشاريع الصغيرة في شرق سريلانكا إلى أن المشاركة بالغة الأهمية لضمان الحماية للصغار في الأجل الطويل.

جيمون هارت باحث في «برنامج الأطفال والصراع المسلح» في «مركز دراسات اللاجئين» بجامعة أكسفورد. وقد تلقى تعليمًا في الأنثروبولوجيا في جامعة لندن، وأجرى بحوثًا في الأردن، والأراضي الفلسطينية المحتلة، ونيبال، وبنغان، وسريلانكا. وله مقالات منشورة في القومية، وحقوق الطفل، والمعنونات الإنسانية، وقدم المشورة لمنظمات مثل «صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف)»، و«انقذوا الأطفال»، و«كير انترناشنال». ويمكن مراسلته على عنوان البريد الإلكتروني: jason.hart@qeh.ox.ac.uk

البعث الذي استند إليه هذا المقال هو جزء من دراسة عن مشاركة الأطفال في برامج الإغاثة الإنسانية تناولت بلدين، وهي معمولة من وكالة التنمية العالمية الكندية (CIDA).

عنوان البريد الإلكتروني لإيسكو (المنظمة الشرقية للاعتماد على النفس ونهضة المجتمع) هو: escoo@sltnet.com

١ لمزيد من التفاصيل بخصوص عمل الجمعية في سريلانكا انظر: www.saveethchildren.kk

٢ انظر: www.unicef.org/acc/acc.htm

٣ انظر www.takingglobal.org/action/ytaa-2001.html ٤ خلت هذه حدة الموضوع إلى حد ما منذ وقت إطلاق الحادي ديسيمبر/كانون الأول عام ٢٠٠١ والتوجه به ذلك على مذكرة التفاهم بين حكومة سريلانكا و«جهة نمو تحرير تأهيل إيلام» في فبراير/شباط عام ٢٠٠٢

حقوق النشر

يمكن استخدام المواد المنشورة في «نشرة الهجرة القسرية» بدون مقابل على أن يُذكر المصدر. ولا ينبغي استخدام الصور إلا في سياق المقالات التي ظهرت فيها (مع ذكر المصدر). المواد والمعلومات الواردة في «نشرة الهجرة القسرية» هي آراء خاصة بكتابيها ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المحررين أو مركز دراسات اللاجئين أو المجلس النرويجي للاجئين.

نشر نتائج الأبحاث عن الأطفال والمراهقين الفلسطينيين

بقلم: نور الضحى شطي

على امتداد ما يزيد على نصف قرن من الزمان عاش الأطفال الفلسطينيون ومقدمو الرعاية لهم عيشة مؤقتة في المشهد الدرامي والملتهب سياسياً للشرق الأوسط.

أكثر مما هو مجسد في التشريعات والقوانين. الأثر: يوجد في الأردن أكبر عدد من اللاجئين المنفيين عن ديارهم. فحاليون ومستمائة وألفان وستون ألف لاجئ المسجونون لدى الأونروا يشكلون حوالي ٢٤٪ من مجموع سكان البلاد يقسم ١٨٪ منهم في مخيمات. كما أن عدد السكان الفلسطينيين في الأردن قد زاد داخلياً من خلال الموجات المتتالية من الهجرة القسرية. وتوفر الأونروا الخدمات الصحية والتعليمية، ولكن التمتع بالخدمات الصحية والتعليمية الحكومية ممكن أيضاً. الأردن هو القطر العربي الوحيد الذي يتمتع بعض اللاجئين الفلسطينيين بحقوق المواطنة.

الضفة الغربية وغزة: يبلغ عدد سكان الضفة الغربية حوالي ١.٩ مليون فلسطيني، ٢١.٥٪ منهم لاجئون و ٧٧٪ من هؤلاء اللاجئين يقيمون في مخيمات. معظم الخدمات الصحية والتعليمية تقدمها الأونروا. كما أن معظم فروع العمل موجودة داخل قطاع غزة، في الحكومة، وفي مدارس الأونروا، أو في الزراعة. وقبل اندلاع الانتفاضة الأخيرة، كان البعض يعملون في إسرائيل.

نتائج الأبحاث

أجري البحث على مرحلتين: المرحلة الأولى كانت بأسلوب البحث المشارك على مستوى المجتمعات المحلية. أما المرحلة الثانية فكانت على مستوى العائلة، حيث شارك في البحث عشرون عائلة في كل موقع ميداني. تضمنت أدوات البحث المستخدمة في جمع المعلومات: جمع الروايات وتاريخ حياة العائلات، مع التركيز على الأحداث الهامة، جمعت من أطفال وبالغين من مختلف الأجيال ولكن ضمن تلك العائلات، كما جمعت من خلال مقابلات شبه مرئية مع أشخاص هم مصدر معلومات رئيسية. وكذلك من خلال مقابلات جماعية مع رجال ونساء وأطفال في البيوت وفي المدارس، وعن طريق مراقبة المشاركين.

بعض الموضوعات أعيدت وكررت مرات عديدة، بما في ذلك استعادة تذكيرات الحياة في فلسطين، والمعلومات عن التكية التي أدت إلى طرد اللاجئين الفلسطينيين من فلسطين التي كانت سابقاً خاضعة للانتداب البريطاني، والشعور بالانتماء للهوية الفلسطينية، والشعور بالتمييز، وإدراك

على اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط، والهدف الثاني كان اختبار ومواجهة بعض الافتراضات الغربية الطبية والتنمية المتعلقة بنمو الطفل والمراهق. أما الهدف الثالث فكان المشاركة في بحث متعدد الأغراض والمشاركين فيه لاستغلال أوجه التشابه والاختلافات بين مختلف المجتمعات الفلسطينية واللجنة المفصلة عن بعضها البعض لما يزيد على خمسين عاماً بواسطة الحدود الوطنية لدول مختلفة.

سياق كل موقع من المواقع الميدانية

لبنان: استقبل لبنان في عام ١٩٤٩ حوالي ١١٠ ألف لاجئ فلسطيني من دولة إسرائيل الناشئة حديثاً. وفي نهاية عام ٢٠٠١ كان هناك ٢٨٥ ألف لاجئ مسجل في لبنان، يقسم ٢٥٪ منهم في مخيمات معترف بها. ولا يتمتع لبنان اللاجئين فيه حقوقاً مدنية. ولا يحق للاجئين الالتحاق بالمدارس الحكومية أو استعمال الخدمات الصحية والتعليمية المتوفرة (للاجئين الفلسطينيين) فإنها خدمات توفرها وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونروا) التابعة للأمم المتحدة. ولا يحق للفلسطينيين العمل في لبنان وتبلغ نسبة الماطلين عن العمل بينهم ٤٠٪.

سوريا: يقسم ٢٨٪ من مجموع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، والبالغ عدد المسجلين منهم ٣٩٦ ألفاً، في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين كل حقوق المواطنة باستثناء حق التصويت. وتوفر الأونروا الخدمات الصحية والتعليمية. وإضافة إلى ذلك يحق للاجئين الفلسطينيين الاستفادة من الخدمات الصحية والتربوية الحكومية. كما يلتحق شباب فلسطينيون كثيرون بجامعة دمشق وحلب. وإذا ما وجد تمييز ضدهم فإنما هو في التصرفات الشخصية لأصحاب القرار

لقد كان هؤلاء الأطفال أسرى أشكال متعددة من الصور النمطية، على الصعيدين الأكاديمي والشعبي. فقد قدموا، كما قدم آبائهم وأجدادهم من قبل، على صورة ضحايا سلبيين محرومين من نعمة الحماية الدولية. وأصبحوا المستفيدين من عدد من المساعدات الإنسانية المبنية على أساس النموذج الغربي لنمو الطفل والمقاربة النفسية الاجتماعية للتدخل.

وفي يناير/كانون الثاني ١٩٩٩، شرع في إجراء بحث يدرس آثار التهجير القسري المطول والصراعات المسلحة على حياة الأطفال والأحداث الفلسطينيين في كل من لبنان وسوريا والأردن والضفة الغربية وغزة. وقد حدد المشروع عدة أهداف كان أحدها راب الصدع النظري والتطبيقي والشائع في معظم الأبحاث المجرأة

عيسى فلسطيني مستأجنته الأردنية من الأونروا. صميم العيشة، الضفة الغربية



الانتهاكات المستندة إلى الجنس داخل المجتمع الفلسطيني المعلي.

(أ) الحياة في فلسطين

الجيل الأول (إجداد) اللاجئين استعادوا ذكريات الحياة في فلسطين قبل عام ١٩٤٨، ورووها شفهيًا. إذ إن هذا الاستدراك هو ذو أهمية بالغة في نقل «حقيقة» فلسطين للأطفال والمراهقين، وكذلك في نقل تجربة الألمان والسماطة التي كانت تقرر المجتمع قبل اقتلعه من جذوره ثم طرده وتحويله إلى لاجئين.

«كما رعاة» تحرت الأرض ونحصدوها ونجمع شمار الزيتون... لم تكن نزرع القمح، وكنا نزرع الذرة والقمح والذرة الصفراء، بارك الله في تلك البذور الثلاث... وكان عدنا حليب ولبن، وزيت وجبن... علمني معلم كان يتلقى كمية من القمح أو الذرة الصفراء أجرة تعليمي، (رجل من الجيل الأول).

(ب) النكبة

تظهر ذكريات الرحلة إلى المنفى في حكايات وروايات تاريخ الحياة في جميع العائلات. الجيل الأكبر سنًا يستذكر طريقة حياة اللاجئين، بينما الجيلان الثاني والثالث يركزان على حق العودة أو ما يدعوه البعض بـ«علم العودة»، وأحيانًا يتحدث الجدود في العائلة عن هروبهم القلبي من فلسطين للمرة الأولى. أما بالنسبة للأولاد والأحفاد، فإن هذا درس مؤثر للغاية في المعارف التي واجهها الجيل الأول وكان يخجل من الاعتراف بها في الماضي... وقد تحدث الكثيرون عن مخاوف كانوا يشعرون بها على حياتهم وهم يواجهون قوة عسكرية أقوى منهم، حين لم يكن يتوفر لدى قرية بأسرها سوى بضعة بنادق قديمة.

«كنت في العشرين من عمري... في الماشرة دخل اليهود واحتلوا القرية. كانوا يهددوننا بأنهم سيهلقون النار علينا إن نحن بقينا... توجه الناس إلى الصليب الأحمر وأطلبوا الرحيل لأن اليهود أرادوا أن يقتلوا ولم يكن هناك أي أمل... عائلتي تركت كل شيء وراءها ورحلت، ولم نعمل سوى بعض بطانيات على حمازين».

(أمرأة من الجيل الأول).

(ج) الهوية الفلسطينية

وجدنا أن الهوية الفلسطينية أعيد بناؤها عن وعي وإدراك، متألاً من خلال رواية الحكاية الشيعية والذاكرة الشفوية. كما تدعم هذه الهوية عوامل خارجية - مثل سيادة الحكومة المضيفة لهم - التي تبرز شعور «الموقف» من الآخر، ويظهر أن هذا الوعي التاريخي أخذ بالتنازل والبرهن بينما يتضائل

تلم الأجيال الأصغر سنًا ومعرفتها بماضيها. «تحتكي لي جدتي عن فلسطين... إنها كقاصص لديها الكثير من الحكايات تحكيها لنا عن فلسطين... لبيتي أستطيع زيارة فلسطين...».

(شاب من الجيل الثالث، عمره ١٧ عاماً).

(د) الشعور بالتمييز

تباين الشعور بمواجهة التمييز تباينًا ملحوظًا من بلد إلى آخر. ومع أن جميع المقابلات تضمنت تعبيراً عن هذا الشعور فإن هذا الإحساس بالموقف من الآخر («أنت لست منا») والإحساس بالتمييز كان أقوى تعبيراً وحدة في لبنان، حيث تكلم الآباء عن حرماتهم من حقوقهم المدنية من قبل الحكومة اللبنانية كما أعرب الأطفال والشباب عن شعورهم بالمزلة والتمييز ضدهم. ومع أن معظم الحقوق المدنية في سوريا ممنوحة للاجئين الفلسطينيين هناك، إلا أن ثمة شعوراً بالموقف من الآخر.

«أناس كثيرون من الخارج ينظرون أننا فظيرون وأننا جميعاً سيئون... هم يدعوننا «المخيمات» حتى عائلة أختي التي تعيش في الزرقاء، تقول إن الناس في المخيم زيارة لا خير فيهم ولا نفع لهم، بل هم يقر الخ...».

(صبي في الثالثة عشرة، من الجيل الثالث).

ضمن هذا الإطار الواسع لقضية التمييز سمعنا آراء عديدة وأقوالاً كثيرة حول الحياة في مخيمات اللاجئين. كان من المستحيل أن نمرز قضايا معينة، مثل الاكتظاظ والافتقار وعلاقات القرابة والزواج المبكر عن ثقافة القرية العامة وغياب المؤسسات البلدية القادرة على توفير الدعم للأفراد.

«الاكتظاظ يجعلنا أكثر حرماً ليمضنا البعض... حيث تحدث مشكلة فإننا نسمع الصراخ في بيوتهم. إن أهم مشكلة هي ضيق المكان. الأطفال لا يستطيعون أن يلعبوا. والناس يطوفون من الأهل أن يبقوا أمضاهم داخل البيوت».

(أمرأة من الجيل الثاني).

«خسائرتنا أعظم من خسائرتنا المدنية. حين كانت شابة، كان لدي طموح بأن أكون عائلة متعلمة، لكنني لم أتمكن من فعل الكثير من أجل أطفالي بسبب الحرب والتهجير. فقد هجرنا خمس أو ست مرات وكنا في كل مرة نفتقد كل شيء ونجد أنفسنا مجبرين على البدء من جديد».

(رجل من الجيل الثاني).

(هـ) الانحياز لأحد الجنتين

ظهرت على نطاق واسع تقارير تتحدث عن

العنف المنزلي والتمييز ضد الإناث في البيت والمدرسة. ومعظم هذا العنف بنوعي ومؤسسيات. وفي بعض الأحيان تلجأ الفتيات إلى الزواج المبكر كوسيلة للهروب من طغيان العائلة أو طغيان الذكر، وفي أحيان أخرى يفرض هذا الزواج عليهن فرضاً بهدف تحسين أوضاع عائلتهن المادية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.

«جاء خاويل يطلب يد أختي. كانت أمي هي التي أجبرتها على الزواج، وليس أبي... كانت الأولى في المدرسة، لكن أمي أصرت أن تتزوج أختي. أجبرتها على الزواج من أول خاويل جاء يعطيلها... كانت أختي في الخامسة عشرة حين تزوجت.

(فتاة في الرابعة عشرة، من الجيل الثالث).

«هناك فوارق في التفكير بين تفكيرك وتفكير والدي... حين أشعر بالفضل أحب أن أخرج من البيت، ولكن أمي تقول أن أبقى في البيت، يمكنني أن أرى بوضوح التمييز بين الأولاد والبنات - يستطيع الأولاد أن يمضوا 24 ساعة خارج البيت لكننا نبقى في البيت، يصبح أمي أنه من الأفضل للبنات أن يبقين في البيت، لكنه أمر عمل...».

(فتاة من الجيل الثالث).

قضايا وهموم أثارها مراهقون فلسطينيون

من أهم القضايا التي برزت في جميع المواقع الميدانية الخمسة التي أجريت الأبحاث فيها، كان موضوع قلق الشباب على هويتهم كـ«فلسطينيين» و«لاجئين» ومقيمهم في المخيمات، وكـ«مسلمين» أو «مسيحيين». يظل نقل الهوية الفلسطينية أمراً هاماً. إن وجود أفراد من الجيل الأول في العديد من العائلات الموسعة يعتبر أمراً بالغ الأهمية. أما الجيل الثاني فإنه أقل اطلاعاً على فلسطين، كما أن معلومات الجيل الثالث أقل من ذلك... ربما معرفة باسم القرية الأصلية في فلسطين، ولكن ليس أكثر من ذلك، وقد أوجدت سياسة التجنيس في الأردن سكاناً متضمنين حيث الطبقات الوسطى مندسجة اندماجاً جيداً في المجتمع الأردني، بينما تكون الطبقات الأدنى أكثر قرباً وانتماءً إلى السكان الفلسطينيين اللاجئين. وفي سوريا، يميل اللاجئون الفلسطينيون إلى الزواج مع سكان مخيمات اللاجئين، ويبدو أن مع مرتبج بالشعور المنتشر على نطاق واسع بالتمييز ضدهم كلاجئين بين أبناء البلد المضيف، كما برزت قضية التعليم كقضية بالغة الأهمية في جميع مواقع إجراء البحث، مع أن الطموح للحصول على مستوى أعلى من التعليم تعامل معه البعض بشيء من التردد بسبب الفرض القليلة والمحدودة جداً لتسهيل تعليم جامعي (خصوصاً للبنات). إضافة إلى ذلك هناك شعور متنامٍ بانضمام بلدان فرض حصول



الاختيار، في تقرير مستقبلهم.

وماذا بعد؟

إن الأطفال والمراهقين الفلسطينيين أفراد ناشطون ذوو وعي وأدراك سياسي، تعلموا ويتعلمون بعبء ومسؤولية الاعتناء بأنفسهم وعائلاتهم. وهم يدركون مدى الظلم وعدم المساواة الفاضح، وغياب البنية التحتية، والفرص والحقوق التي وروها، ويتمثل ردهم على هذه الأوضاع في تركهم المدارس قبل الأوان والبحث عن عمل أو الدخول في زواج مبكر. وهم في كل هذا يعتمدون على دعم ومساندة عائلاتهم وأقربائهم ضمن المجتمع المحلي، كما يجدون المزاء والسلوان في الدين وفي ممارسة النشاط السياسي.

إن وضع البرامج والسياسات باسم هؤلاء وتبابة عنهم يجب أن يبدأ بإسهاماتهم هم. ولكن لسوء الحظ، فإن العديد من البرامج والمساعدات الإنسانية للمراهقين إنما تنشأ وتطلق من منطلقات وودايات بعيدة عن الواقع الميداني. وفي الغالب ينظر العاملون المحليون إلى هذه البرامج على أنها ليست ملائمة تماماً؛ وغالباً ما يبدل الكثير من الجهد على المستوى المحلي لتعديل وإصلاح قياسات وأحجام مثل هذه المشاريع. وخلال فترة الدراسة قمنا بمراقبة ومساندة الجهود التي يبذلها أحد المكاتب الوطنية (في أحد الأقطار المضيفة) لإعادة ترتيب برنامج تحت عنوان كيف تكون أياً أو أماً صالحاً؟ أعد للناشطين الفلسطينيين، وتحويله إلى شيء يمكن أن يهده المجتمع المحلي مفيداً، وفي نهاية المطاف، وضع المشرفون الاجتماعيون وفريق الارتباط برنامج «الزواج السليم»

إليه، فقد تحدثت التقارير عن وجودها ولكن كان من الصعب تحديد ما إذا كانت هذه الظواهر أخذت بالتنامي والازدياد أو أنها مشكلة متواصلة مرمنة. الإيذاء والإساءات في البيت، لفظية كانت أم جسدية أم نفسية - بدت وكأنها تتواصل وتسمر، حيث الآباء يؤذون زوجاتهم، والآباء والأمهات يؤذون أطفالهم، والأولاد يؤذون البنات. لقد ناقش كل جيل من الأجيال الثلاثة عادات الضرب كقوية في المدارس وفي البيت من أجل السيطرة والتحكم بالسلوك غير المقبول اجتماعياً، أو لإجبار الفتيات على الرضوخ لقرارات اتخذها نخابة عنهن من هم أكبر منهن سناً. هذه الخصائص السلوكية مقبولة كجزء من المبادئ والتقاليد، على الرغم من تزايد الكراهية لها بين الشباب.

واشترك جميع الأطفال والمراهقين تقريباً الذين شاركوا في الدراسة من الانكشاف، ومن اعتماد فرص الغدو للفتن (الطوة) وانعدام وجود المساحات الخضراء، كما ناقشنا مشكلات المخيمات المزدحمة، وشيكات الصرف الصحي السيئة، وانعدام الخدمات العامة، وانعدام وجود المكتبات العامة، وأماكن اللعب أو النوادي حيث تستطيع الفتيات أن يلتقن، فالمساحات العامة الوحيدة المتوفرة خارج البيت هي الشوارع والأزقة بين البنايات.

والنشاط السياسي واسع الانتشار بين الشباب والفتيات على حد سواء، وهو يوفر لمتابعيه مكانة وهبة اجتماعية بين أقرانه. لقد برزت المشاركة الناشطة في الأحداث السياسية كآلية مجازاة رئيسة (للتوافق) مانحة هؤلاء الشباب الإحساس بالأمل إن لم يكن

الفلسطينيين على عمل في قلبية نادرة، وحتى إذا توفر مثل هذا العمل، فإن الأجور تكون منخفضة. وكان ينظر إلى هذه العوامل على أنها لا تشجع عدداً كبيراً من المراهقين على متابعة تعليمهم المدرسي. وفي بعض المواقع الميدانية كان هناك تناقص شديد للتسجيل في مدارس الأونروا (لبنان)؛ وفي مواقع أخرى كانوا يرفضون تماماً (الأردن).

وإجمالاً، كانت بواعث قلق المراهقين تتمثل في جودة التعليم، ومرافق التعليم المحدودة والمتكسطة، وغياب التربية البدنية، ونقص المكتبات وأجهزة الكمبيوتر، وندرت أماكن اللعب، والفرص الضئيلة لتعليم التعليم الجامعي.

فتى فلسطيني

محبوب الدين

مكة، إسماعيل شبيب

بها الجيش

بسرطاني يمد أن

السكود يمد يرمي

الهجرة على

الجور حرة

لقد برز من كثير من المقابلات التي أجريت فهم مشوه وغير واضح للتأريخ الفلسطيني، وكان هناك ميل للخلط بين التأريخ وأسماء الحكام السياسيين. إضافة إلى ذلك، فإن الفترة الممتدة ما بين عام ١٩٦٧ و ١٩٩٠ بدت وكأنها لا تستتبع أي شعور بوقوع أي حدث ذي أهمية بالنسبة للفلسطينيين. وهذا أمر مرتبط ارتباطاً مباشراً بعدم توفر أي منهاج تعليم فلسطيني في مدارس الأونروا في أي من مواقع البحث الميدانية الخمسة. وحتى زمن قريب، كان على مدارس الأونروا أن تتبع المنهاج التعليمي الوطني، وبالتالي تمسير التاريخ في البلد المضيف. وأخيراً، أدى الضغط الدولي إلى بذل بعض الجهد لتعليم التاريخ الفلسطيني إضافة إلى التاريخ اللبناني في مدارس وكالة الأونروا في لبنان. ورأى معظم الشباب الفلسطينيين في الهجرة خياراً ممكناً لتحسين ظروف معيشتهم، وهو ما يعكس شعوراً بفقدان الثقة في إمكانية تحقيق نسوية عادلة للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، وفي محصلة المعلومات التي توفرت من سوريا فقط لم تبرز الهجرة كموضوع رئيسي، ربما بسبب الشعور المتعاظم بالتضامن مع شعور بقية السكان بالياس وانعدام الأمل بالحل. أما التضامن العائلي فلا يزال يعتبر أمراً هاماً، وقد تحدث معظم الشباب عن القيام بتضحيات من أجل أفراد العائلة.

وفيما يتعلق بالشعور بالتمييز بين الجنسين فإن هذا الشعور برز وأضحاً لدى الفتيات المراهقات في معظم التقارير الميدانية. لقد شكت الفتيات من أنهن أجبرن على تقييد حركتهن وحريتهن في التعبير، وأنهن يعطين واجبات مرهقة للغاية في البيت، وأنه يتوقع منهن أن يتركن فرص التعليم تذهب لأخواتهن أولاً. كما وردت تقارير بشأن الزواج المبكر أو المبكرة لا تزال واسعة الانتشار.

وفيما يتعلق بالهجرة في المدرسة وفي البيت، إضافة إلى الإساءات المرتبطة بجنس النساء

التعامل مع الفجوة القائمة في مجال الحماية: إطار التشاور بشأن النازحين الداخليين في بوروندي

بقلم: توليو سانتيني

شهد شهر فبراير/شباط ٢٠١١ وضع الإطار الدائم
للتشاور بشأن حماية النازحين الداخليين الذي أعدته
حكومة بوروندي وفريق الأمم المتحدة القطري
المختص ببوروندي، بمشاركة مجموعة من المنظمات
غير الحكومية المحلية والوطنية.

المعونات الإنسانية. ونتيجة لذلك فإن أنشطة
الرصد والإبلاغ والحماية الخاصة بالنازحين
الداخليين ليست متسقة ولا منهجية. الأمر
الذي يوق «إمكانات الحماية» لدى مجتمع
الوكالات الإنسانية.^١

وكانت بطة الشبكة الكبرى للتسيق بين
الوكالات المعنية بالنزوح الداخلي التي زارت
بوروندي برئاسة المنسق الخاص المعني
بالنزوح الداخلي التابع للأمم المتحدة في
ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠ قد تمخضت عن
معطيات قيمة في سياق البحث عن مدخل
متكامل للتعامل مع البعد الخاص بالحماية
في أزمة النازحين الداخليين، وتمخضت
كذلك عن عدد من التوصيات.^٢ وحثت البعثة
على وجه التحديد على إنشاء «لجنة خاصة
بالحماية للنازحين الداخليين، يمكن أن
تعمل تحت مظلة وزير حقوق الإنسان، وتتألف
من السلطات الحكومية ووكالات الأمم
المتحدة والمنظمات غير الحكومية المحلية
والدولية وغيرها من المنظمات الدولية
المعنية، التي يخضعها مكتب تسويق الشؤون
الإنسانية. ويجب أن تكون هذه «لجنة متعلقة
لمناقشة والتعاون بشأن القضايا المتعلقة
بتقديم الحماية إلى الأشخاص النازحين، بما
في ذلك الوصول إليهم والمتابعة بشأن
انتهاكات معينة».

وتلا ذلك إجراء مشاورات بين أصحاب
الشان أدت في آخر الأمر إلى تأييد المبادرة
وإنشاء لجنة للمتابعة، وأخيراً إلى اعتماد
بروتوكول في فبراير/شباط ٢٠١١ بخصوص
وضع إطار دائم للتشاور بشأن حماية
النازحين الداخليين (اشترك في التوقيع عليه

وهذه المبادرة الموضوعية للتعامل مع
القضية المعلقة منذ وقت طويل،
وهي قضية توفير الحماية لأكثر من ٤٠٠ ألف
نازح داخلي في بوروندي، تعتبر مبادرة مفيدة
في إنشاء منتدى مؤسسي دائم للحوار وتبادل
المعلومات حول القضايا في مجال الحماية
النازحين والوصول إليهم. كما يمثل هذا
الإطار خطوة هامة في عملية دعم المبادئ
التوجيهية الخاصة بالنزوح الداخلي
الصادرة عام ١٩٩٨، وفي إثبات إمكاناتها
المعنية.^٣

معلومات أساسية

على مدى السنوات القليلة الماضية أكدت
دراسات وتقارير عديدة على خطورة أزمة
النزوح في بوروندي، ودعت الأطراف المعنية
إلى مضاعفة جهودها لتلبية لاحتياجات
النازحين الداخليين إلى الحماية.^٤ وأوصيت
على وجه التحديد أن «فجوة الحماية» ترجع
إلى تركيبة معقدة من العوامل، هي استمرار
الإحساس بعدم الأمان في معظم المقاطعات،
الأمر الذي أدى إلى عدم انتظام توصيل
المعونات الإنسانية وعدم تأمينها، وانتشار
عدم احترام كل الأطراف المتحاربة للحقوق
الأساسية للمدنيين على نطاق واسع، وضعت
الالتزام الذي يتبديه السلطات المركزية
والمحلية للتعامل بصورة فعالة مع احتياجات
النازحين الداخليين (خصوصاً من حيث
الحماية)، وعدم كفاية الإمكانيات العملية
لدى الأطراف الرئيسية في مجال الحماية،
وعدم وجود مدخل استراتيجي متكامل
للمحماية قائم على الظروف الميدانية لدى
الأمم المتحدة وغيرها من أعضاء مجتمع

للمراهقين استلصصه من مواد البرنامج
الأسلية. تحتاج المنظمات غير الحكومية
والجهات المانحة لأن يشركوا الشبيبة في
عملية التخطيط كلها، وفي تصميم وتنفيذ
الشرايع لفائدة هؤلاء الشباب. إننا نشجع
بقوة على عكس اتجاه الملاحظات القائمة
حالياً بين المنظمات الدولية والمجتمعات
المحلية بحيث تكون البرامج حساسة ثقافياً
تشكلها الأولويات المحلية.

وفي سياق الأطفال والفتيات الفلسطينيين
اللاجئين فتحن توصي بقوة بالإصغاء
لهمومهم التي عبروا عنها في هذه الدراسة.
يجب أن يتضمن هذا إنشاء مساحات
للأطفال والفتيات لمبروروا عن أنفسهم بدياً
من خلال الملاعب والمراكز (خاصة
بالنسبة للفتيات) ومن خلال دعم المكتبات
العامة ومراكز الشباب والمرکز الثقافية.
ثم إن التاريخ الفلسطيني في حاجة لأن
يرجع له ويمم من خلال التعليم بشكله
الرسمي وغير الرسمي، وإذ أخذنا في
الحسبان القيمة العالية والأهمية الكبيرة
المعلقة للتعليم في المجتمع الفلسطيني،
فلنأخذ في حاجة إلى حار يقوم بين البيت
والمدرسة للمعالجة مشاكل عنف
المراهقين. وأخيراً نحن نوصي بوضع
برامج دولية تجمع أطفال اللاجئين من
لبنان وسوريا والأردن وغزة والضفة الغربية
كي يلتقوا ويتقاسموا التجربة ويمزجوا
روابطهم بالمجتمعات المحلية ليمتصهم
البعض.

نور الضحى شطي في نائب مدير مركز
دراسات اللاجئين.
عنوان البريد الإلكتروني:
dawn.chatty@qeh.ox.ac.uk
تم تمويل هذا المشروع عن الأطفال
والمراهقين من قبل «مؤسسة اندرو.
مولون، النص الكامل وتقارير المروس
المستقلة متوفرة على موقع مركز دراسات
اللاجئين: www.rsc.ox.ac.uk/lessonslearned.htm

١ فريق البحث الفلسطينية الخمسة التي أنجزت هذا المشروع
كانت تحت إشراف المؤلفات بالنسبة للفرق العاملة في لبنان
وسوريا والأردن. أما الفرقان المانح في الضفة الغربية
وغزة فكانا تحت إشراف البروفيسور جيلان همد، كاتبة
الدراسات الصحية والاجتماعية، جامعة ويريك، وكان
الشؤون المحليين على فرق البحث. مع الدكتور أ. شبيد.
من مركز أبحاث الخدمات الصحية في غزة (مركز)، والدكتور
في النزوح، وزارة العمل في السلطة الوطنية الفلسطينية
(الضفة الغربية)، والدكتور د. فرح CERMOC (لبنان)،
والدكتور ب. جرحان، جمعية الخدمات الاجتماعية (لبنان)،
والدكتور د. عبد الرحيم، الاتحاد العام للنساء الفلسطينيات
(سوريا).

٢ لتزيد من المعلومات، انظر: *From Prospects for
Palestinian refugees in Lebanon*, FMR 11 pp40-41



منسق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة
وزعيم حقوق الإنسان (بوروندي)*
الاختصاصات وتكوين الإطار

تتضمن العناصر الأساسية لاختصاصات
الإطار ما يلي:

- ضمان التشاور والدائم بين الحكومة
البوروندية ووكالات المكونة حول القضايا
المتعلقة بحماية النازحين الداخليين
واتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة.
- إنشاء آليات للتدخل السريع (بما في ذلك
البعثات الميدانية المشتركة) للتعامل مع
كل القضايا المتعلقة بالوصول إلى
النازحين الداخليين وحمايتهم.
- إنشاء ودعم كل المبادرات اللازمة
لتحسين فعالية الهياكل القائمة لحماية
النازحين الداخليين.
- رصد الانتهاكات المحتملة لحقوق
الإنسان والقانون الإنساني في مخيمات
النازحين الداخليين وضمان اتخاذ
إجراءات المتابعة اللازمة.
- نشر المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة
الخاصة بالزواج الداخلي.

وهناك مستويان أساسيان للتشاور، هما
اللجنة العليا لحماية النازحين الداخليين،
ومجموعة المتابعة الفنية، وتضم كل منهما
ممثلين عن الحكومة البوروندية ووكالات
الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية
الدولية والوطنية.^١

وتعد مجموعة المتابعة الفنية مسؤولة عن
توصيات اللجنة العليا، ويغول البروتوكول
رئيس المجموعة (رئيس اللجنة الحكومية
المعنية بحقوق الإنسان) سلطة تلقي أي
شكوى أو تقرير متعلق بحماية النازحين
الداخليين، وتكليف الهياكل الحكومية القائمة
بالتعامل مع هذه القضايا، وإخطار مجموعة
المتابعة المعنية في الوقت المناسب بأي إجراء
يتم اتخاذه.

وتقر أطراف البروتوكول في ديباجته بأن
«حكومة بوروندي والمجتمع الدولي ملتزمون
بالمبادئ التوجيهية الخاصة بالزواج الداخلي
الصادرة عن الأمم المتحدة، وهو ما يعتبر
اعترافاً هاماً بالطبيعة الملزمة للمبادئ».

التطورات العملية

١- لجنة الرصد المعنية بعودة النازحين الداخليين إلى بوجومبورا

في أعقاب أزمة النزوح التي وقعت في
العاصمة بوجومبورا في فبراير/شباط -
مارس/آذار ٢٠٠١، تشكلت لجنة متابعة
مشتركة من الحكومة والأمم المتحدة

والمنظمات غير الحكومية لرصد عودة
النازحين الداخليين إلى ديارهم. وكانت هذه
هي أول حالة لتوظيف الإمكانات العملية
للإطار. ويتمثل دور هذه اللجنة في المتابعة
عن كثب لعودة أولئك النازحين الداخليين
بفرض تقييم مدى امتثال السلطات للمبادئ
التوجيهية وتقديم تقارير يومية إلى رئيس
الإطار ورؤسائه المساعد. ويمثل اعتماد
المبادئ التوجيهية كمعيار لتقييم إدارة
السلطات لعملية العودة - إلى جانب أداء
مجتمع الإغاثة - أول مثال لاستخدام
الملصق للمبادئ كأداة فعلية من جانب
الجهات المعنية بحقوق الإنسان في بوروندي.

وفي مارس/آذار وأبريل/نيسان ٢٠٠١ قامت
اللجنة بزيارات يومية للأحياء المضارة من
أزمة النزوح. وأجرت مقابلات مع العديد من
النازحين الداخليين وناقشت القضايا
الأساسية مع السلطات المحلية وتوسعت في
أنشطتها تدريجياً نحو الأحياء المجاورة. وقد

ساعدت الزيارات الدورية التي قامت بها
اللجنة في طمأنة السكان الذين نزحوا من
قبل وهدمت لهم ضماناً إضافياً غير مباشر
يشجعهم على العودة.

وتسكنت اللجنة عن طريق إجراء حوار اليومي
مقلق مع السلطات من تحقيق نتائج ملموسة،
وهي تقليل عواقب فقد وثائق الهوية من
الكثيرين من النازحين الداخليين إلى أقل حد
ممكن، وإدانة الطرد القسري للنازحين
الداخليين من مواقع معينة في العاصمة
(الامر الذي يدرأ وقوع المزيد من حالات
الطرد)، وتعدد حالات فرض الإتاوات من
جانب الجنود و/أو السلطات على النازحين
الداخليين المائدين (تجبت للجنة في
المطالبة باستبدال الكتيبة العسكرية
المسؤولة عن ذلك)، والإبلاغ عن الحاجة
العاجلة إلى توزيع مواد الإغاثة على أكثر
الفئات المستضعفة بين المائدين، والدعوة
إلى تمكين المائدين من الانتفاع بأراضيهم

النازحين
الداخليين
الذين
يوجدون
في
بوروندي

UNHCR/Washington

مساعدتهم، والاحتلال العسكري الممتد للمراكز الصحية، واستخدام الأطفال المجندين، ووضع أغطية «البثوث» أي أن الاختصاصات المفتوحة نسبياً تعد رصيداً قهراً في أي سيناريو معقد مثل السيناريو القائم في بوروندي.

وتؤيد توعية الإدارة المحلية بالمبادئ الإنسانية العامة، المقترنة بنشر المبادئ التوجيهية، ووضع أغطية «البثوث» أي أن الاعتراف بمسؤولياتها الأساسية تجاه النازحين الداخليين، ويمكن في المستقبل التوسع في برنامج التوعية (وهو أمر ينبغي أن يتحقق) ليشمل أعضاء القوات الأمنية على كل المستويات، كما أدت الزيارات التي قامت بها مجموعة المتابعة الفنية للمقاطعات إلى تحسين ملحوظ في المعلومات الكمية والكيفية عن أوضاع النازحين الداخليين (وإن كانت لا تزال غير كافية حتى الآن).

الأمر الأخير، ولعله الأهم، أن الحوار والثقة المتبادلة التي نشأت من خلال الإطار قد تقيّد في تسهيل التعامل في الوقت المناسب مع القضايا الخاصة بالحماية والوصول إلى النازحين الداخليين. وقد ثبت ذلك في مطلع العام الحالي عندما أعيد فتح الطرق الموصلة إلى إحدى مناطق ريف بوجومبي التي كانت السلطات قد أعلنت «حظر الوصول» إليها لأسباب أمنية لمدة ١٨ شهراً. كما أن تهيئة اللجنة العليا في نهاية شهر مايو/أيار الماضي مكن وكالات الإغاثة من الوصول إلى أكثر من ٣٠٠ ألف مدني كانوا قد نقلوا عنوة إلى مقاطعة رويجي، وتقديم المساعدات الطارئة لهم وحث السلطات على الانتصاف على نطاق واسع لمن بلغها تعرضهم لانتهاكات حقوق الإنسان.

خاتمة

يمثل إنشاء هذا الإطار نموذجاً قهراً لتفنيذ المبادئ التوجيهية، التي يمكن أن تسهم إسهاماً كبيراً أو استقلت كما ينبغي في البحث عن طرق جديدة ومبتكرة للتعامل مع احتياجات النازحين الداخليين إلى الحماية. وقد رحبت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في القرار الخاص ببوروندي هذا العام بإنشاء الإطار، كما أعربت الجهات المانحة الإنسانية الأساسية عن تأييدها القوي للمبادرة وعن اهتمامها الفعال بمتابعة الأنشطة وضعها.

ومن الخطوات الهامة في التعامل مع نقص الموارد المخصصة للإطار ما قام به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عندما قدم نياحة عن كل الأطراف المشاركة في إعداد المناشدة التضامنية للوكالات بخصوص بوروندي في

والعسكرية^١، والتردد المبدئي من جانب بعض الأعضاء المشاركين (الأمر الذي يعكس الوضع القريب للنازحين الداخليين في مواجهة الصلاحيات الفردية للوكالات الإغاثية). وهو ما يعني أن بعض المسؤوليات الرئيسية تولتها أصلاً جهات ليست مهتمة بما يلزم لتقيام بدور حائلي قوي، وقلة التوجيه المتاح بخصوص السياسات في هذا الموضوع، والعمل المبدئي إلى التركيز على القضايا الإجرائية أكثر من اتخاذ إجراءات ملموسة للتعامل مع المشاكل، والتعريف غير الكافي للعلاقة المحددة بين الإطار والهيكل الحكومي القائمة التي تتعامل مع النازحين الداخليين (خصوصاً اللجنة الحكومية لحقوق الإنسان).

٢- الإمكانيات الاستراتيجية

على الرغم من هذه القيود (التي يرجع بعضها إلى صعوبة الشروع في مبادرة جديدة يبدو أن النتائج الأولية تشير إلى أن الإطار قادر على التطور إلى آلية وأداة فعالة يمكن استخدامها لنزع فتيل الأزمة أو التعامل مع المشاكل قبل تفاقمها. لكن هذه الإمكانيات الاستراتيجية تقوم على عدد من العوامل المميزة للإطار.

أولاً، يبدو أن تلقي الضوء على الاعتراف الملني من جانب حكومة بوروندي بالطبيعة الملزمة للمبادئ التوجيهية، وهو ما قد يؤدي في آخر الأمر (والأمل مقود على ذلك) إلى ظهور شكل ما من أشكال إدراج المبادئ نفسها في التشريعات الوطنية.

ثانياً، إن وجود منتدى مشترك - في مثل هذا

السياق الصعب - تشترك فيه السلطات العسكرية والمدنية معاً في حوار متواصل فيما يتعلق بقضايا الحماية الحساسة يمثل إنجازاً هاماً في ذاته. كما أن هذا المنتدى يمثل أداة استراتيحية للعمل على دعم حقوق النازحين الداخليين بمرزب من المهمة، خصوصاً فيما يتعلق بمنع انتهاكات حقوق الإنسان.

وإضافة إلى ذلك، فإن اتساع نطاق الرسالة المصدرة للإطار يسمح للمشاركين بطرح مجموعة هامة من القضايا التي تتجاوز حماية النازحين الداخليين ذاتها، مثل إمكانية وصول العاملين في مجال الإغاثة على نحو آمن ودون عائق إلى المدنيين المحتاجين إلى

المستزعة، والإبلاغ عن الحاجة إلى تنظيم حملات وأنشطة التوعية بشأن الناشر غير المنفجرة وإزالتها، والدعوة إلى منح السكان حرية الحركة في الأحياء التي كانت محل النزاع فيما مضى.

٢- مجموعة المتابعة الفنية

تعقد مجموعة المتابعة الفنية اجتماعات أسبوعية. وإذا كانت اللجنة العليا تجمعت من حيث المبدأ مرة في الشهر، فقد قوضت في الواقع معظم مهامها إلى مجموعة المتابعة الفنية. وقررت المجموعة التركيز على بضعة مجالات أساسية، وهي القيام بزيارات ميدانية دورية وإعداد التقارير حول أوضاع النازحين الداخليين في المقاطعات المضارة من النزوح، وتميز عملية نشر المبادئ التوجيهية وتوعية السلطات المدنية والنازحين المتطلقة الخاصة بالوصول للقضايا الملزمة الخاصة بالوصول للنازحين وحمايتهم (خصوصاً في مقاطعة ريف بوجومبي) البالغة الحساسية، وتكشف جهود الدعوة المتعلقة بمحنة النازحين الداخليين في بوروندي.



ملاحظات

١- القيود

على مدى سبعة عشر شهراً منذ نشأة الإطار تأثرت فعاليتها بلا شك بسبب مجموعة من القيود، مثل عدم توافر الموارد البشرية والمالية والمخصصة، واتساع نطاق صلاحياته، والطبيعة غير المبرورة للمبادرة وقلة خبرة الأعضاء بشأن القضايا المتعلقة بحماية النازحين الداخليين، والالتزام غير المنظم من جانب الجهات الحكومية البوروندية الرئيسية وعدم توصيل توصيات الإطار إلى السلطات المحلية المدنية

على الموقع التالي
<http://www.reliefweb.int/sdp/docs/eyports.htm>

٥ البوليغون الخاص بإنشاء الإطار الدائم للتشاور لحماية النازحين (الترجمة) ٢ فبراير/شباط ٢٠٠٦، مسقط، أدى المؤلف.

٦ أعضاء الإطار وزير حقوق الإنسان (رئيساً)، رئيس اللجنة الحكومية لحقوق الإنسان، وزراء الدفاع والداخلية وإعادة توطين النازحين الداخليين والمندوبين معهم، ومنسق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، وفوضيعة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب التحقيق للشؤون الإنسانية ومسؤول الأمم المتحدة لتعاونية "بروسبيك"، (مجموعة الشراكة لتلبية الاحتياجات) وعضو شبكة المنظمات الدولية غير الحكومية "بروسبيك" ووزراء حقوق الإنسان الروانديين، أما اللجنة الدولية للصليب الأحمر فقد رفضت الدعوة للمشاركة إلى البداية.

٧ في منتصف الثاني من فبراير/شباط ٢٠٠٦ أي مجوم المتضررين على مشرفاً بوجومبو، الذي أعقبه تدخل من جانب الجيش إلى نزوح حوالي ٥٤ ألف مدني إلى العديد من المناطق في العاصمة.

٨ بالإضافة إلى تلك المكثفة لبعثات اللجنة الانتقالية في تومبوكتي/شمال ٢٠٠٦ في رحيل وزير حقوق الإنسان ووزراء آخرين مدنيين في إطار، وعدداً كبيراً من المدنيين في الرئاسة (في الأضواء) بشكل شخصياً لقيادتها (المصادر).

٩ منطقة مراقبة حقوق الإنسان، بوروندي، الحكومة تقرر المدنيين على النزوح، ١ يونيو/حزيران ٢٠٠٢.

الشؤون الإنسانية في نيويورك. عمل في فرع المكتب في بوروندي في فترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، وشارك بصورة مباشرة في وضع الإطار المطروح. الآراء المبررة عنها في هذه المقالة آراء شخصية بحتة.

عنوان البريد الإلكتروني:
 santini@un.org

http://www.reliefweb.int/ocha_ol/pub/sdp.asp?1
 sdp.htm

٢ إطار على سبيل المثال "بوروندي، في خضم الترحيل، الحماية الإنسانية، في المعمل، دراسات حالة في النازحين الداخليين، تصوير وكهين وه، ديج، مؤسسة بروكنجر، ١٩٩٨، وبوروندي، في قاعدة المعلومات العالمية الخاصة بالنازحين داخل الخطين، www.sdpproject.org، مايو/أيار ٢٠٠٢، وتقدير معدل الأمن العام للأمم المتحدة المدني بالنازحين الداخليين، Add.1/CNA/2001/5، ٦ مارس/أذار ٢٠٠٢، وأحدث التقارير أو المذكرات المقدمة من المقرر الخاص التابع للأمم المتحدة من أوضاع حقوق الإنسان في بوروندي، ١٩/٤٤/CNA/2001، ١٩ مارس/أذار ٢٠٠١، و١٩/٤٤/CNA/2002، ٢٠٠٢، ٧ مارس/أذار ٢٠٠٢.

٣ كما تم تسمية على سبيل المثال "في حماية النازحين الداخليين، اللجنة الدائمة للتشاور بين الوكالات، سلسلة أوراق السياسات، رقم ٢، ٢٠٠٠.

٤ مجلة بوروندي نتائج توصيات الشبكة الكبرى للتشاور بين الوكالات بشأن النزوح الداخلي، ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠.

عام ٢٠٠٢ مقترح مشروع لتخصيص ٥٠٠ ألف دولار لمنح الإطار القدرة العملية المطلوبة لتنفيذ صلاحياته. ويعد توافر الموارد أمراً ضرورياً للسماح بالإطار بوضع خطة عمل شاملة طويلة الأجل والتركيز على مبادرات التوعية وبناء القدرات. ومن المشجع في هذا الصدد أن نعلم بالمساهمة القيمة التي وعد بها مؤخرًا المكتب الأمريكي للمساعدات الخارجية في حالات الكوارث.

وسوف تتوقف فعالية المبادرة، في المدى القصير على الأقل، على إرادة أصحاب الشأن وقدرتهم على كسب التأييد القليل من الجهات المانحة، وتعبئة الاهتمام الإعلامي المحلي والعالمي، ووضع أولويات واضحة وواقعية للعمل، والتأكيد بحسم على دور الإطار في صياغة التغييرات المؤسسية التي سيتمخض عنها المرحلة الانتقالية الحالية بالضرورة.

توليب سانتيني يعمل بفرع الطوارئ الإنسانية بمكتب الأمم المتحدة لتنسيق

البحوث والسياسات الخاصة بصحة اللاجئين: دراسة حالة من إحدى الهيئات الصحية بلندن

بقلم: أندرو هاليبي وكاترين سكوت

المكان المناسب والتوقيت المناسب؟

اشتد الوعي بضرورة تقييم الاحتياجات الصحية للاجئين في لندن وكرويديون من الناحية الكمية وتحديد الأولويات الخاصة بها. ففي بداية عام ١٩٩٨ قرر مشروع صحة أهالي لندن تقييم الاحتياجات الصحية للاجئين الذين يعيشون في لندن. كما لاحظت هيئة كرويديون الصحية من تزايد القلق الشعبي من عدد اللاجئين الذين يعيشون في هذه المناطق، وطلب منها مجلس كرويديون تقديم معلومات عن صحة اللاجئين، وفضلاً عن توافر هذه البنية الصحية المواتية فقد كان هناك التزام من جانب حكومة حزب العمال المنتخبة حديثاً بالتعامل مع مشكلة عدم المساواة في الجوانب الصحية والاجتماعية، وأكدت الحكومة على المشاركة مع الجهات المحلية المعنية، الأمر الذي ساعد على تهيئة الجمهور لتقبل عملية البحث التي أجريتها.

ومن ناحية أخرى فإن نشوب الحرب في كوسوفا أدت إلى تركيز الاهتمام على اللاجئين وفضلاً عن صحة اللاجئين، عندما أقامت جسر جوية تنقل المدنيين المصالحين

القلق لدى جماعات المصالح المحلية والسياسيين والجهات المستولة عن التشريع من ارتفاع عدد اللاجئين في كرويديون وسوء تحديد الاحتياجات الصحية لدى هذه الفئة الضعيفة وربما عدم تلبيةها إلى حد كبير. وقد استخدم هذا البحث في آخر الأمر لوضع عمل على التعامل مع مشكلة عدم المساواة في الرعاية الصحية المحلية، وتحول إلى محور هام من محاور خطة كرويديون لتصميم الصحة في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢.

ومع انتهاء هذه العملية أردنا استكشاف تأثير بحثنا على السياسات المحلية من حيث النطاق التالية:

- هل كان بحثنا مؤثراً في حد ذاته، أم لأنه أجري في المكان المناسب والوقت المناسب وتحسب؟
- ما أهمية إجراءات البحث بالمقارنة بنتائج البحث نفسها؟
- ما الدروس التي يمكن أن يتعلمها الباحثون والداعون إلى الاهتمام بصحة اللاجئين؟

شهدت السنوات الأخيرة عدداً كبيراً

من البحوث المبررة على الاحتياجات الصحية والرعاية الاجتماعية المطلوبة لجموع المحرومين، الذي يتضمنون اللاجئين وطالبي اللجوء، وجاء ذلك بعد أن تأخرت عملية وضع السياسات المناسبة على المستوى الوطني أو المحلي في المملكة المتحدة في التعامل مع تلك الاحتياجات. فمثلاً خلصت البحوث التي أجريت مؤخراً بتكليف من مجلس ويلز للاجئين إلى أن تقديم الخدمات للاجئين في ويلز لا يمكن فهمه إلا في إطار ثلاث ثقافات هي "الجيل وعدم الإيمان والإنجاز"، ولاحظ أن الكثير من جوانب الخدمات الصحية المقدمة للاجئين في لندن، من خلال مشاركة عدد من الجهات المستولة عن التشريع والوكالات العاملة في القطاع الطلوعي، تعاني من ضعف التمويل والموارد وعدم إعدادها بما يتناسب مع التعامل مع الاحتياجات اللاجئين.

فقد أجرت هيئة كرويديون الصحية بعبوب غرب لندن تقييماً للاحتياجات الصحية لخدمات اللاجئين المحلية في عام ١٩٩٩. وقد أجري هذا البحث نظراً لتزايد بؤسات

نتائج البحوث وحدها إن أرادوا التأثير على السياسات الخاصة بالصحة العامة وعلى الجهود المخصصة في هذا المجال على المستوى المحلي.

اندرو فاليلي مسؤول كبير سابق بهيئة كرويدون الصحية في لندن، ويعمل حالياً في المشروع الكيني لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ورعاية مرضاه في شرقي أفريقيا التابع لإدارة التنمية الدولية. عنوان البريد الإلكتروني: andrew@futures.co.ke

كارلين سكوت أخصائية في شؤون الصحة العامة بمستشفى كرويدون للرعاية الصحية الأولية. عنوان البريد الإلكتروني: catherine.scott@croydonpct.nhs.uk

١. هـ. رونسون، «ثقافات الجول وعدم الإيمان والإكثار اللاعنون في ويلز»، مجلة دراسات اللاجئين Journal of Refugee Studies 12 (1)، ص ٧٨-٨٧.

هل ترغب في الكتابة في «نشرة الهجرة القسرية»؟

إن كانت لديك خبرة مهنية فيما يتعلق بهجرة اللاجئين أو الناشئين داخلياً، وتعتقد أنها ذات فائدة للقراء، فلما لا تساهم بمقالاتك في المجلد؟ يمكنك الكتابة عن أي مشاريع ناجحة، أو مشكلات عملية تلتمت منها، أو عن أي خبرات أو معارف ثاقبة اكتسبتها أو أساليب عملية ففدت مارستها. نحن نشرة تبادلية للمعارف والخبرات، نتم الفائدة على الجميع؛

وقد نطعن أن وقتك لا يسمح بكتابة مقال، أو أنك لا تجد الكتابة، غير أن ذلك لا ينيهي أن يشيك في الكتابة، فنعن على أتم الاستعداد لمناقشة أفكارك، وتقديم أقص قدر ممكن من المساعدة لك؛ بل إننا مستعدون لإعادة صياغة ما تكتب، أو تحرير، أو إعداد مقالتك من أي تقارير أو مذكرات لديك. أما طول المقالة فلا ينيهي أن يتجاوز ٢٠٠٠ كلمة.

ويضم كل عدد من المجلد أبواباً تنور حول مواضيع رئيسية (انظر صفحة ٢)، وإن كنا ندرج أيضاً مقالات من أي موضوع يتعلق بالهجرة القسرية. فإن كان لديك موضوع مهم نود أن نطلع الآخرين عليه، فسارع بالكتابة إلينا!

ابعت إلينا رسالة بالبريد الإلكتروني على العنوان التالي: fmr@qeh.ox.ac.uk أو اكتب إلينا على العنوان التالي: FMR, Refugee Studies Centre QEH, 21 St Giles, Oxford OX1 3LA, UK. Fax: +44 (0)1865 270721.

العمال أقرب إلى إدراجها في السياسات، من غيرها.

ويبدو أن مضمون بحثنا والطريقة التي قدمناه بها كان عاملاً هاماً في الأخذ بتوصياتنا على مستوى السياسات، ولكن ماذا عن عملية البحث نفسها؟ في هذه العملية استخدمنا مجموعة من المنافع القائمة على المشاركة لتسهيل ممارسات العمل المشترك، وتبادل المعلومات وإعطاء الحساس بالملكية المحلية لنتائج البحث. وقد ألقينا الضوء على الكثير من جوانب السياسات والتنمية الخدمية المتقبلية مثل تدريب المعلمين لأقرانهم، وجدير بالذكر أن جماعات المصالح المحلية المكونة من اللاجئين لمبت دوراً أساسياً بوصفها مصدراً رئيسياً للمعلومات والأطراف المشاركة في عملية التقييم السريع، لذلك أدرجت توصياتها في خطة كرويدون لتحسين الصحة واستخدمت لبناء نماذج لتطوير الرعاية الصحية الأولية. ويفضل طبيعة البحث الموجهة نحو الجوانب العملية، تمكناً من بناء شبكة قوية من المنظمات المحلية ومن إنشاء مجموعة تخطيط مكونة من وكالات متعددة لتعاطية التوصيات الأساسية، مثل إنشاء خدمات التوعية الصحية مزدوجة اللغة.

وفي أثناء عملية جمع البيانات والتحقق من صحتها ومقارنتها، أنشأنا شبكات غير رسمية للاتصال بهيئة الصحة والصندوق الوطني للرعاية الصحية المحلية وإدارات الخدمات الإنسانية والاجتماعية على مستوى السلطة المحلية. كما استخدمنا نشرات منتظمة للإفادة عن سير العمل البحثي إلى جانب التشاور على نطاق واسع قبل نشر التقرير النهائي لإطلاع الجهات المعنية وصناع السياسة على المستحدثات، الأمر الذي عزز من الإحساس بملكية نتائج البحث وأدى لبناء الدعم اللازم لعملية وضع السياسات فيما بعد.

الدروس المستفادة

استخدم هذا البحث الذي أجريناه لوضع الأولويات الخاصة بصحة اللاجئين في السياق المحلي للصحة العامة. ولأختيار الموضوعات الأساسية التي تستلزم النظر واستبصار ما سواها. ويبدو أن بعض التأثير الذي ائسم به هذا البحث يعود إلى اختيار المكان الصحيح والتوقيت الصحيح وحسب، فقد كانت العوامل السياسية والعاملين الخاصة بوضع السياسات مؤالية على نطاق واسع. كما أن طريقة تقديم النتائج وعرض المناهج المستخدمة كانت ذات أهمية كبيرة.

ومن هنا ينيي التأكيد على أهمية الوعي بوجود العوامل المؤالية التي تميز إدراج البحث في السياسات المحلية، والاستفادة منها: إذ يجب ألا يعتمد دعاة تغيير السياسات الخاصة بصحة اللاجئين على

إلى بريطانيا في أبريل/نيسان ١٩٩٩، الأمر الذي دعا وزارة الصحة إلى التوصية بالتعاون بين جميع السلطات المحلية والسلطات الصحية لوضع خطط تتعامل مع الطوارئ. فتم توزيع البحوث السابقة التي أجرتها السلطات الصحية والمنظمات غير الحكومية وغيرها عن طريق شبكة إلكترونية مختصة بالصحة العامة. ووجدنا تشجيعاً على المستوى المحلي على الاستفادة بالمشاركة المحلية التي ظهرت في أثناء بحثنا القائم على المشاركة ومناقشة نتائج البحوث على نطاق أوسع. وقبل أزمة كوسوفا، كانت وسائل الإعلام المحلية قد نشرت بعض المقالات السياسية عن لاجئي الروما (الغجر) الذين من جمهورية التشيك، لم اعقبها بتقارير عن أعمال التخريب في الأحياء التي يتركز فيها اللاجئين. إلا أن أزمة كوسوفا ساعدت على نشر تغطية إعلامية أكثر توازناً عن القضايا المتعلقة باللاجئين وطالبي اللجوء، فهذا الصحفيون المحليون يهتمون بمعلنا حيث قدمنا لهم معلومات أساسية لعدد من المقالات، وبدأ الاهتمام الإعلامي يرفع من مستوى الوعي بين العاملين في المجال الصحي وواضعي السياسات على المستوى المحلي الذين كان الكثيرون منهم يجهلون من مناقشة هذه الموضوعات.

المضمون أم الإجراءات؟

نظراً لاتساع بؤرة معظم البحوث المجرة في المملكة المتحدة فيما يخص صحة اللاجئين، يصعب على واضعي السياسات تطبيق نتائج تلك الدراسات على المستوى المحلي. إذ تملك البحوث إلى التركيز على قضايا عريضة تشترك فيها العديد من مجتمعات اللاجئين. كما يصعب على السلطات الصحية وضع الأولويات بخصوص الاحتياجات الصحية المختلفة لللاجئين. لأن وزارة الداخلية لا تستطيع تقديم بيانات ديموغرافية (سكانية) على مستوى السلطة المحلية تفصل الأعداد الإجمالية للسكان اللاجئين المقيمين أو يلدانهم أصلياً أو أعمارهم أو تقسيمهم إلى ذكور وإناث أو تكوينهم الأسري.

وقد ألقى بحثنا الضوء على احتياجات اللاجئين الصحية واحتياجاتهم إلى الرعاية على المستوى المحلي، وعرضنا النتائج التي توصلنا إليها بطريقة واضحة للناشئين على اتخاذ القرارات في مجال وضع السياسات. وعن طريق مقارنة البيانات المأخوذة من مجموعة من المصادر المتنوعة، تمكنا لأول مرة من تقديم تقديرات ديموغرافية يعتمد عليها المصنفين بوضع السياسات. وتم وضع توصيات وأولويات للعمل المحلي تأخذ في الاعتبار بالأولويات والقدرات القائمة لدى الجهات المحلية المسؤولة عن الخدمات الصحية والاجتماعية. وقد لاحظنا أن الأفكار التي تعد مثيرة وجدالية على المستوى المحلي فيما يتعلق باستثمار رأس

تحدیث

بريطانيا تتقاعس عن تلبية
احتياجات اللاجئين العاجزين

أظهر تقرير جديد لجامعة يورك أن الحكومة البريطانية قد أغفلت وجود عاجزين في مجتمعات اللاجئين وطالبي اللجوء، وكما عاقت إلى حد بعيد عن تلقي احتياجاتهم، كما أشار التقرير إلى غياب التنسيق بين الهيئات المعنية والتوجه خلط والتباس في مسؤولياتها. وأفاد التقرير بأن سياسة توزيع طالبي اللجوء على شتى أنحاء المملكة المتحدة التي تنهجها الحكومة البريطانية قد أدت إلى زيادة معاناة طالبي اللجوء العاجزين الذين يعانون من التمييز، الفقر، وإتلاف أرواحهم.

وليس ثمة مصدر رسمي للبيانات بشأن تنمية
الخصائص والمغالبات والأمراض المزمنة بين
اللاجئين وطالبي اللجوء في بريطانيا، إذ أن
منظمات المجتمع المدني المعنية باللاجئين
والعاجزين التي تم إجراء مقابلات معها، قالت
إن هناك ٥٢١٢ من اللاجئين أو طالبي اللجوء
العاجزين الذين تعلمت هذه المنظمات بتعاليمهم
ومن المعتقد أن ما يتراوح بين ١٠٠ في المائة
و مجموع اللاجئين في بريطانيا مساحون
بالجوع، ويعاني الكثيرون منهم من عاهات بدنية
ناجمة عن التعذيب والأنعام الأرضية وأصابات
بمخاطر نارية. كما يعاني الكثيرون نضامات متعددة
(أي عاهات بدنية وعاهات نفسية معاً).

ومن بين المشكلات الثالثة في مجتمعات اللاجئين وطالبي اللجوء عدم تلبية الاحتياجات المتعلقة بالرعاية الصحية للمهاجرين، وعدم توفر المساكن الملائمة لهم، ونقص المونيتورينج والأجهزة اللازمة لهم، ويعمل اللائون والأجزة وحقوقهم والمعمولات التي يستحقونها، وسبل الوصول عليها، وتقدير احتياجاتهم من الرعاية التي قدما لها للمهاجرين على مستوى المجتمع المحلي. كما ان معظم العاملين في منظمات استقبال اللاجئين وطالبي اللجوء يجهلون المونيتورينج والتسهيلات المتعلقة بالهجرة. ويتفق المصالحون على ضرورة عملهم.

ويطالب الباحثون بتجميع بيانات تتعلق بالهجمات والإصابات العنصرية، وإدراجها ضمن البيانات الرسمية المتعلقة بالطلاب وطالبات اللجوء، ويجب أن يتلقى العاملون في الهيئة الوطنية لمساعدة طالبي اللجوء التدريب اللازم فيها يتعلق بقضايا العنصرية والمساءلة. ومنه ضرورة إعادة النظر في الترتيبات المحلية وتقسيم المسؤوليات بين الهيئات المحلية الممولة لتقديم الخدمات الإنسانية والاجتماعية والوطنية لمساعدة طالبي اللجوء وإجراء الإصلاحات اللازمة عليها. غير أن الأهم من هذا كله هو تحديد الجهة المسؤولة عن تحمل التكاليف المالية لتقديم خدمات الرعاية والعلاج من طالبي اللجوء على مستوى المجتمع المحلي.

يمكن الاطلاع على النتائج الرئيسية للتقرير على الموقع التالي
www.jrf.org.uk/knowledge/ pdf/962.pdf
في شبكة الإنترنت: www.jrf.org.uk/knowledge/ pdf/962.pdf
المذكورين في
مجموعات الأهلين وهايلي الجوز، بقلم كيري روبرتس وجينيفر
فارييس، أصدرته دار النشر دي بوليسيس برس، بتكليف من
مؤسسة جوزيف رابوتري، الرقم المرجعي: ISBN 1 86134 6791
1995، 11 جنيه إسترليني. المؤلفون: Marston Book
Services, PO Box 269, Abingdon, Oxon, OX14 4YN, UK
هاتف: +44 (0)1235 836666 فاكس: +44 (0)1235 836666
direct.orders@marston.co.uk

هل نُسفت آمال السودان في إحلال السلام؟

أد الحرب الدائرة في جنوب السودان منذ عام ١٩٨٢، والتي يواجها برزها صراع على الموارد الرئيسية مثل النفط، إلى مواجهته مرتدة بين الشمال إلى الأغلبية العربية المسلحة والتجنوب الشمالي الذين يدين أغلب سكانها بالمسيحية وديانات وثنية. وفي يوليو ٢٠٠٢، انقضت حجة أمل التجنبيين داخل السودان، التي يقدر عددهم بأربعة ملايين، في حلول السلام والعودة إلى ديارهم بفضل مبادرة حفظ السلام التي قامت بها الهيئة الحكومية الدولية للتنمية الإفريقية وإفريقيا وشرقي إفريقيا (انظر العدد ١١ من وسط الهجرة القصيرة، ص ٢٨-٣٠). وسط الشكوك الدولية الكبيرة، عدت تنحية الإفريقا اجتماعاً في كمالا، وهو أول اجتماع يُعقد بين الزعماء السودانيين عبر الشبر وجنوب شرق إفريقيا، رغم جملة المعارضة المسلحة المسلحة المعروفة باسم «الجيش الشعبي لتحرير السودان» ووقع على الاتفاقين على «بروتوكول شكاكوس» الذي يضع لسان الحرب «إمبارا» على أعقابهم من خلال إتمام الاتفاق السلمي العام الذاتي الإفريقي.

غير أن المفاوضات التي شهدتها مدينة شامشوكو الكتيبة لم تدم طويلاً: إذ أتمزح حسم العلاقات بين الجانبين حول الملاحقة في لبنان والدولة، والنية الحقيقية للحكومة المؤقتة، والوجود الغفراضي في شمال السودان وجنوبه، وأصامت الخطوط المفاوضين الممöglichen العودة إلى الوطن في الثاني من سبتمبر/أيلول، بعد يوم من استيلاء قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان " على مدينة تورت التي يوجد فيها مقر المخابرات العسكرية. وتشير تورت إلى الأمم المتحدة إلى أن نحو 1٠٠ ألف شخص قد نزحوا عن ديارهم بسبب تجدد القتال واستئناف القتال المكثف.

صنعت مجموعة الأزمات الدولية تقريراً مفصلاً يتناول التحليل العميق للتجارة بين العرب والإسلام التي تسببها كلاً من الدائش الشيعي المتطرفة في السودان، والحكومة السودانية. يومي يمزج من جهود الوساطة الدولية، ويمكن الاطلاع على التقرير في الموقع التالي: www.intl-crisis-group.org/projects/showreport.cfm?reportid=778 لأخبار من السودان، انظر: www.sudan.net/news.html القسم الخاص بالسودان من ReliefWeb على الموقع التالي: www.reliefweb.org

انخفاض معدل قبول اللاجئين في الولايات المتحدة الى أدنى حد له

أدت الضوابط الأمنية التي فرضتها السلطات الأمريكية في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول إلى تصاعد مخاوف من الاتجاه السائد في الولايات المتحدة نحو تخفيض عدد اللاجئين المسموح لهم بدخول البلاد، ولا يزال عشرات الآلاف من الأشخاص المصريح لهم بالدخول معلقين بين اليأس والرجاء في معطف أنحاء العالم في انتظار السماح لهم بالتوجه إلى الولايات المتحدة.

وقد كانت الولايات المتحدة إلى حد بعيد أبرز دول ضمن مجموعة صانعة من الدول (أهمها أستراليا، كندا، واليابان، وفرنسا، وإيطاليا، وأيرلندا، والترويج، وهولندا، ونيوزيلندا، والسويد) التي انضمت مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى الأمين على خمسة سنوات منتظمة من اللجان لتوطيئهم في هذه البلدان. وبالرغم من ذلك اللجان الممثل لتوطيئهم ذروه أشاء أدلة على الأولى للرئيس على في مطلع التسعينيات، عندما سمحت الولايات المتحدة بتدخل نحو ١٢١٠٠ في المتوسط جدير، وبأنكر أنه في عهد الرئيس السابق كلينتون انخفض متوسط عدد اللجان المصموم له بتدخل الولايات المتحدة إلى ٥٢٠٠٠، وأيد توطيئ ١٨٤٦ لاجئين في السنة المالية ٢٠٠١. وفي نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١، وافق الرئيس بوش على دخول ٧٠ ألف لاجئين إلى الولايات المتحدة خلال عام ٢٠٠٢. وفي طلبه أضاف مئة ألف لاجئين إلى العشرين من يونيو/حزيران/أغسطس الماضي من خفره بان أمريكا هي «الذاتية» التي يملك من قبول اللجان لإعادة توطيئهم.

ويقتاتھ شھر یوایو/ تموز ۲۰۰۲ء ول کم ھنڊ
 بقى على نهاية السنة المالية سوى شهرين، لم
 يكف العدد القليل للأمين الاوھين الى
 الولايات المتحدة يتجاوز ۲۰۱۳. وحث
 المفاوضين على حقوق اللاجئين الرئيس بوش
 على السماح بدخول مزيد من اللاجئين بهدف
 انتقاد بعض هؤلاء الذي منمنهم القيود الامنية
 الجديدة من دخول الولايات المتحدة؛ وبين
 هؤلاء من يعرفون باسم الصبية الضالعين،
 السودانيون الذي فروا من الرق والاضطهاد
 الديني (انظر ص ۷)، واللاجئين العرب
 الذين اتفقوا على الرئيس صدام حسين ابان
 حرب الخليج استجابة لطلب الرئيس بوش الاب،
 واللاجئين القبطيين الفارون من التطهير العرقي
 على ايدى الجماعات المسيحية المتعصبة.

كما حث المدافعون عن حقوق اللاجئين إدارة الرئيس بوش على رفع حصة اللاجئين المسموح لهم بدخول الولايات المتحدة عام ٢٠٠٢ إلى ١٤٥٠٠٠ تعويضاً عن قصور عدد اللاجئين الذين سمح لهم بالدخول عام ٢٠٠٢ عن مبلغ الحد



عشرة محتجزون في السجون الإسرائيلية، وأن الكثيرين منهم يتعرضون للتضييق المنهجي، وأن الأطفال الفلسطينيين السجناء يحرمون من الحق في التلميم وتلقي الزيارات من أفراد أسرهم ومجتمعاتهم.

ومع وصول حالات حظر التجول وإغلاق المعال وتضييق الإقامة في البيوت إلى مستويات غير مسبوقة أصبح أكثر من ٢٢٦ ألف طفل لا يستطيعون الوصول إلى مدارسهم كالمعتاد، وأغلقت ٥٨٠ مدرسة على الأقل، وأصبح العديد من الأطفال الفلسطينيين الآن يتعلمون في بيوتهم أو يتجمعون في فصول مؤقتة كما في المساجد وبيرومات العمارات والأزقة. وحتى لو استطاع الأطفال الوصول إلى المدارس فإن الصعوبات الدراسية بسبب الشلل الاقتصادي الناتج من القيود الإسرائيلية المفروضة على حركة الناس والسلع.

وقد أدان صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) إسرائيل لحرمانها الفلسطينيين من حقهم في التعليم مشيرة إلى أن إسرائيل تنتهك اتفاقية جنيف المنظمة لقواعد الحرب واتفاقية حقوق الطفل، وكلاهما موقعة من قبل إسرائيل.

وتقدر الجهات الدولية المانحة أن العدوان العسكري الإسرائيلي في مايو/أيار تسبب في خسائر مادية تقدر بأكثر من ٣٦١ مليون دولار، وكان من بين منشآت السلطة الوطنية الفلسطينية التي تعرضت للتخريب المنهجي على يد الجيش الإسرائيلي مقر وزارة التعليم في مدينة رام الله.

للإطلاع على تأثير الاحتلال على الأطفال في الضفة الغربية وغزة من المنظور الذي يركز على الطفل، انظر الموقع التالي www.aaveforchildren.org.uk/en/eyetoeye على الإنترنت.

وفي سبتمبر/أيلول أخطرت مفوضية شؤون اللاجئين وزراء الاتحاد الأوروبي للعدل والداخلية أن المفوضية تريد وضع اتفاقية دولية جديدة عن «التحرك الثاني»، وتتمتع منظمة مراقبة حقوق الإنسان أن مقترح الأمم المتحدة وغيره من المبادرات التي يجري إعدادها في الاتحاد الأوروبي يجب أن تحرص على ألا ينتهي بها الأمر إلى تكرار النهج الأسترالي.

ويقول تقرير المنظمة متعلماً لا يستطيع اللاجئين الحصول على الحماية الفعالة في مكان معين، يصبح له كل الحق في أن يحاول الحصول عليها في مكان آخر. وتشير سياسات أستراليا الحالية الخاصة باللاجئين بواجب قلق شديد فيما يتعلق بحقوق الإنسان، منها استخدام أسلوب اقتراح طالبي اللجوء واحتجازهم في عرض البحر في ظروف «لا إنسانية ومهينة»، وهذا ما يعد مثلاً سيئاً لكل الدول الساحلية، وأمرًا خطيراً خصوصاً في الوقت الذي سترأس فيه اليونان وإيطاليا والبرتغال التاتلين للاتحاد الأوروبي.

تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان منشور على الموقع التالي على الإنترنت: www.hrw.org/press/2002/08/abuse0926.htm ويوجد عرض للمناقش المتعلقة بسياسات أستراليا الخاصة باللاجئين، على موقع الفرع الأتالي لمنظمة العفو الدولية: www.amnesty.org.uk/refugees-ref-features.html وسيتناول ويوضح فيه الإنعاش البطيء الجديد على الإنترنت مسألة العمل الهائلي: <http://news.bbc.co.uk/1/hi/40000000/programmes/correspondent/22979306.stm>

الأطفال يتحملون عبء الانقضاض الإسرائيلية

من بين الفلسطينيين الذين قتلوا وميأ برصاص الجنود الإسرائيليين منذ بدء انقضاض الأمن في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠، وعدهم ١٦٠ شخص، كان هناك ٣٠٠ طفل، أما الأطفال الذين قتلوا القتل القتل عليهم فهدمهم ٦٠٠. وتفيد منظمة «بنيامين» الإسرائيلية لحقوق الإنسان أن أكثر من ١٠٠ طفل فلسطيني دون الثامنة

المقرر لهذا العام، وعلى إعادة العمل باتفاقيات الشراكة (حيث تشمل المنظمات غير الحكومية الأمريكية مع وزارة الخارجية لإحالة المرشحين لإعادة التوطين) ويشترط هؤلاء الناشطون بغية أمل لأن الإدارة الأمريكية أصلت في نهاية سبتمبر/أيلول أن حصة عام ٢٠٠٢ سوف تتراوح بين ٥٠ ألفاً و ٧٠ ألفاً؛ ومن غير الواضح ما إذا كان هذا العدد سوف يشمل أولئك الذين تلقوا وعداً بالسماح لهم بالدخول ولكن حبل بينهم وبين ذلك خلال السنة المالية ٢٠٠٢.

المجلس الخاص باللاجئين في الولايات المتحدة هو صاعد من المنظمات غير الحكومية الأمريكية التي تركز نشاطها على حماية اللاجئين؛ ويمكن التطلع على توصيات بشأن السماح للاجئين بدخول الولايات المتحدة خلال عام ٢٠٠٢ في الموقع التالي على شبكة الإنترنت: www.refugeecouncilusa.org

السياسات الأسترالية الخاصة بالجوء: لا تصلح للتصدير؟

شرعت الحكومة اليمنية الأسترالية في شن حملة دولية قوية لتعزيز موقفها المتشدد المثير للجدل حول اللجوء، واستل وزير الهجرة هيلين رادوك اجتماع اللجنة التنفيذية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أوائل أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٢ ليرسل مرة أخرى رسالة مفادها ضرورة حظر والتحرك الثاني، غير المصرح بها للاجئين من دولة إلى دولة.

وفي ظل سياسة تصفها الحكومة الأسترالية بسياسة «الحل الجأ»، نقلت البحرية الأسترالية ٤٣٣ لاجئاً من على متن السفينة الشهيرة «تامبا»، في أغسطس/آب ٢٠٠١ إلى جزيرة ناورو القريبة المغلقة، وفي مقابل ذلك دفعت أستراليا لناورو مبلغ ٣٠ مليون دولار أمريكي، وترى منظمة العفو الدولية أن سمع لها بزيارة واحدة إلى جزيرة ناورو قبل إغلاقها أمام المهاجرين والمصلين، أن الحل الهائلي تجربة مكلفة ولم تقدم أي إجابات عن أفضل السبل لحماية أولئك الذين يفرون من انتهاكات حقوق الإنسان، وتقول إن السياسة الأحادية الجانب التي تنتهجها الحكومة الأسترالية يمكن وصفها بأنها تخالف من السبب عن طريق إعادة موارد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن المناطق التي هي في أمس الحاجة إليها، وخلق مزيد من القلق والصعاب أمام الأفراد الذين يفر الكثيرون منهم من الاضطهاد.

وقد أصدرت منظمة مراقبة حقوق الإنسان تقريراً موجزاً تنبه فيه أستراليا بالقيام «بمهمة» نشطة لتعشد التأيد الدولي لحل الهائلي، الذي أدانته المنظمة باعتبارها انتهاكاً لاتفاقية اللاجئين، وتشير المقابلات التي أجرتها المنظمة مع الأفغان والمهاجرين الساعين إلى اللجوء إلى أستراليا إلى أن العديد منهم لديهم أسباب مشروعة لطلب اللجوء تتعلق بالجماعة.

نشرة
١٥/١٥
الهجرة
القسرية
الأطفال والمراهقون النازحون:
التحديات
والفرص

هل يمكنك التبرع لهذه المجلة؟
مثل ظهور «نشرة الهجرة القسرية» استطاعت بفضل مساهمة مؤسسة فور - مكتب القاهرة أن تنشرها مجاناً: غير أننا اليوم ننتظر في السبل التي تكفل لطيفة العربية من نشرة الهجرة القسرية، استقراً مالياً على المدى الطويل، ولذا فإننا نعتزم إنشاء صندوق للترعاات بهدف توفير دخل مضمون لتغطية تكاليف نشر المجلة. فإذا كان بشكركم المساهمة بأي تبرعات لهذه الصندوق، أيا كان حجمها، فسوف نكون لكم في غاية الامتنان.
لنزيد من المعلومات يرجى الاتصال بنا بالبريد الإلكتروني: fmr@qeh.ox.ac.uk أو إرسال خطابكم إلى رقم أريد على العنوان التالي:
Riham Abu-Deeb, Nashrat al Hilja al Qasriyya,
Refugee Studies Centre, Queen Elizabeth House,
21 St Giles, Oxford OX1 3LA, United Kingdom.
رقم الفاكس: 1865 270721 (44)

UNHCR
The UN Refugee Agency



تقييم حماية الأطفال

تؤكد المزارع التي ظهرت مؤخراً حول تورط العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية في الاستغلال الجنسي للشباب في غرب أفريقيا على ضرورة إيجاد مداخل أكثر فعالية للتعامل مع حماية الأطفال اللاجئين.

كما يقدم التقرير عدداً من المقترحات بخصوص التمييز فيما يتعلق بجوانب محددة من حماية الأطفال، مثل تسجيل الأطفال اللاجئين والمنع والامتناع الجنسي والتعليم الرسمي وغير الرسمي ومنع التجنيد العسكري للأطفال وأوضاع الأطفال المنتمين عن أهاليهم والأطفال الذين يعيشون بمفردهم.

وقد شرع المنسق المعني بالأطفال اللاجئين لدى مفوضية شؤون اللاجئين في إجراء مراجعة تفصيلية لهذه التوصيات، وسوف تدرج هذه المراجعة في خطة العمل. وفي الوقت نفسه تم تكليف أحد كبار العاملين بالمفوضية بالعمل على ضمان التقييم الفعال بين استجابة المفوضية للتقييم الخاص بالأطفال اللاجئين وبين متابعتها لموضوعين آخرين هامين، هما تقييم تنفيذ سياسات المفوضية ومبادئها التوجيهية الخاصة باللاجئين، والتقييم المستقل لوظيفة تقديم الخدمات الاجتماعية بالمفوضية.^١

وستواصل وحدة التقييم وتحليل السياسات بالمفوضية إطلاعكم على آخر المستجدات المتعلقة بهذه المبادرات في الأعداد القادمة من «نشرة الهجرة القسرية».

١ «تقييم حقوق الأطفال اللاجئين واحتياجاتهم للحماية: تقييم مستقل لتأثير أنشطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من منطقة «فالدي» الدولية مايو/أيار ٢٠٠٢» ويمكن الوصول إلى التقرير من صفحة تقييم وتحليل السياسات بموقع المفوضية على الإنترنت (www.unhcr.org). ويمكن أيضاً الوصول إلى نسخة مطبوعة منه من طريق الاتصال بالبريد الإلكتروني (happ00@unhcr.org).

٢ «أمن التمييز أجرت اللجنة النسائية المعنية باللاجئين والأطفال اللاجئين بدعم من الحكومة الأمريكية والتقديرية وحدة التقييم وتحليل السياسات بمفوضية شؤون اللاجئين». يمكن الرجوع إليه على العنوان التالي: www.womencommission.org/reports/pdf/unhcr2002.pdf. أما التقرير الثاني سوف نشره وحدة التقييم وتحليل السياسات في وقت لاحق من العام ٢٠٠٢.

تشر هذه صفحة بصورة دورية لتقديم الأخير وموضوعات الحوار التي تمثنا بها وحدة تحليل السياسات والتقييم. لمزيد المعلومات أو لإرسال مقترحات حول هذا الباب الثالث يرجى الاتصال بجيف كريسب Jeff Crisp رئيس وحدة تحليل السياسات والتقييم في العنوان: CRISP@unhcr.org

عن عمليات التقييم السابقة فيما يتعلق بحماية الأطفال اللاجئين. فإذا كان الأطفال اللاجئين يوصفون بأنهم فئة لها «أولوية على مستوى سياسات المفوضية»، فإن هذا لا يفي بمسألة دائماً على مستوى العمليات؛ إذ إن العديد من الأولويات الأخرى المتعلقة بسياسات المفوضية تتنافس على الفوز باهتمام المكاتب الميدانية للمفوضية والاستحواد على مواردها.

وضع مسألة حماية الأطفال في بؤرة الاهتمام: لا يزال هناك افتراض بأن الأنشطة القطاعية التقليدية للمفوضية تتعامل مع احتياجات الأطفال اللاجئين. إلا أنه لا يوجد دعم كاف للخدمات الاجتماعية والمهام التعليمية ذات الأهمية الخاصة للأطفال اللاجئين. كما أن التدريب على فضائيات حماية الأطفال لم يصل إلى العاملين الوطنيين في الخطوط الأمامية الذين يتعاملون مع اللاجئين بصورة دورية منتظمة أكثر من غيرهم.

الحماية على مستوى التطبيق: ثمة فهم محدود للطريقة التي يمكن للمفوضية أن تترجم بها حقوق الطفل اللاجئين إلى واقع ملموس، ولذلك ينبغي إجراء مزيد من التحليلات للأوضاع القائمة لتحديد المشاكل المرتبطة بالحماية التي تظهر في مواضيع يمينها والتعامل معها. كما تتطلب الجوانب الاجتماعية في حماية الأطفال مزيداً من الاهتمام المنهجي، على العكس من القضايا الأخرى المألوفة مثل الحماية القانونية والجسدية.

وينبغي أن التعامل مع القيود المفروضة على الحماية الفعالة للأطفال اللاجئين ينبثق من سياسة مهمة شائعة للمفوضية. بل إن التقييم يطرأ ما لا يقل عن ٤٣ توصية تغطي مجموعة كبيرة من القضايا التنظيمية، مثل تميم السياسات والمعايير الإدارية والتدريب وبناء القدرات ودور العاملين المتخصصين والمشاركة مع المنظمات الأخرى.

قبل أن تحتل مزارع الاستغلال الجنسي عناوين الصحف بعام كامل، كانت وحدة التقييم وتحليل السياسات بمفوضية قد كلفت بإجراء تقييم للجهود المفوضية في هذا المجال، وعندما صدر هذا التقييم الجديد والمستقل جاء ليحدد معالم التحديات المستقبلية على هذا الطريق.^١

ويهدف التقييم الذي أجراه فريق من الخبراء من تخصصات وجنسيات متعددة أن المفوضية وضعت سياسات ومبادئ توجيهية قوية بخصوص حماية الأطفال اللاجئين. كما أنشأت وحدة متخصصة وبمجموعة من المقار الفرعية المكرسة للتعامل مع القضايا الخاصة بالأطفال كما وضعت ترتيبات احتياطية للتعامل مع بعض الوكالات مثل الفرعين النرويجي والسويدي لمنظمة «أنقذوا الأطفال»، وأدخلت استراتيجيات شاملة لمعالجة دراسة جراثشا مائل عن تأثير الصراع المسلح على الأطفال.

وعلى الرغم من هذه الجهود، يوضح التقرير أن أداء المفوضية في إجراءاتها لمعالجة المتعلقة بحماية الصغار لا يزال غير متسق على أفضل الأحوال. ويخلص التقرير إلى أن «الأطفال الذين يمثلون نصف الجموع التي تهتم بها المفوضية غالباً ما يتعرضون للتجاهل ويظهرون مكاناً على هامش الجهود الأساسية للحماية والمساعدة».

كيف نشأ هذا الوضع؟

أقر فريق التقييم، الذي زار تسع عمليات ميدانية مختلفة في غضون عملية للمراجعة استغرقت عاماً كاملاً، أن المفوضية غالباً ما تعمل في ظروف بالغة الصعوبة وأنها تعاني دائماً من قيود تمويلية مزمنة. وفي الوقت نفسه يوجب تقرير التقييم بأن عدداً من القضايا التنظيمية تؤدي إلى عرقلة التنفيذ الفعال لسياسات المفوضية، كما يلي:

المحاسبة: لم تُستخدَم التوصيات المبنية



“يولي إفريقيا!”

“يولي” هي الصيغة التي يطلقها مبرو الماشية في إفريقيا الوسطى لجمع قطعانهم. ومن هنا جاءت تسمية “يولي إفريقيا”، التي أطلقت على مركز للفنون والثقافة في العاصمة أوغندية كيبالا، وهو مشروع يخدم الشباب ويقوم على اكتاف الشباب. ويعمل بالتعاون مع الأوغنديين وغيرهم من الشباب الذي اضطروا إلى الفرار من البلدان المجاورة وانتهى بهم الحال إلى محاولة كسب عيشهم في كيبالا.

ويتضمن اللاجئون الشباب القادمون من المناطق الحضرية إلى كيبالا أعداداً من طلبة المدارس الثانوية والمجندين السابقين بالميليشيات والابتداء والخبرة التي كان تعيش بالمدن وصغار التجار وخريجي الجامعة وامهات في سن العراقة ودعاة حقوق الإنسان والفنانين. وكثيراً ما تتجامل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والوكالات الإنسانية احتياجات هؤلاء اللاجئين، فيهيئون على وجوههم في كيبالا ويدخلون في صراع يومي شرس من أجل البقاء. وفي هذا السياق يقدم مركز “يولي إفريقيا”، لهم مكاناً يلقون فيه الترحاب ويلتقون فيه باصدقائهم ويتبادلون الخبرات ويشعرون بالارتياح والألفة.

وجدير بالذكر أن التعبير الفني له قيمة كبيرة بالنسبة للشباب الذين مروا بصدمات قاسية، لأنه يساعدهم على تعزيز إحساسهم بالذات ومنحهم الشعور بالانتماء. فهؤلاء الشباب لا يريدون أن تكون هويتهم موهونة بوصفهم “اللاجئين”، ولا يريدون أن يفقد الآخرون إليهم على أنهم “ضحايا”، بل على أنهم شباب “عاديون”، منهمكون في معضلات التخطيط لحياتهم المستقبلية وتحدياته. وذلك هي الرسالة التي ترسلها أعضاء مركز “يولي إفريقيا”، من خلال أنشطتهم وإنجازاتهم الفنية. وتتضمن السلطة المركز حلقات مناقشة أسبوعية وفصولاً مسائية في الرسم والمسرح الأفريقي المعاصر وورشات عمل في الرسم وفصولاً لتدريس اللغة الإنجليزية. ومكاناً للتمارين على العزف الموسيقي كما يشارك المركز أيضاً في منتدى لمناقشة العولمة عن طريق شبكة الإنترنت يضم أعضاء من الشباب الأفارقة والهولنديين. وعنوانه www.baobabconnections.org. وكان أول حدث ضخم ينقله المركز هو عرض راقص ومسرحي وشعري في المسرح القومي في كيبالا في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠ احتفالاً بالذكرى الخمسين لإنشاء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ومنذ ذلك الحين يواصل المركز إقامة العروض والمعارض للفنون باعتبارها احتياجات الأطفال اللاجئين وأطفال الشوارع في إفريقيا ويقدر أنهم ومواجهتهم.

عنوان الرسالة: بيتا دالينكو كاتوندولو مدير مركز “يولي إفريقيا”، ص ب ٢٣٦٦٤، أوغندا.

عنوان البريد الإلكتروني: yoleafrica@hotmail.com وعنوان الموقع على الإنترنت: www.yoleafrica.4t.com

“يولي إفريقيا”، بحاجة إلى التبرعات، وتقبلون مقبولاً على حسابنا المصرفي التالي: Stichting Ijaye, ASN Bank, Ijaye, PO Box 30502, 2500 GM, The Hague, Netherlands. Account no. 89.82.20.270. SWIFT-code: SNS B NL24. att: “Yoleafrica”